3

14 OCTOBER

14 أكتوبر

يومية-سياسية-عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر / عدن - الجمهورية اليمنية

Email:14october@14october.com

الأربعاء - 22 مايو 2013م - الموافق 12رجب 1434هـ العدد 15773 السنة 45 رقم الإيداع 2 - 24 صفحة

التوافق الوطني
طوق لنجاة الوطن
من براثن الإنحدار والتمزق

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

يجب التفكير بمستقبل واعد لشعب واحد ووطن واحد

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

الأربعاء - 22 مايو 2013م - العدد 15773

كلمة لابُدّ منها

في عام 1990م، تم الإعلان عن تحقيق الوحدة تجسيداً لهدف عظيم ناضلت من أجله الحركة الوطنية والعمالية اليمنية حيث كان الجنوب فارس الكفاح من أجل الوحدة وميدانه الرئيسي، ولذلك لم يكن غريباً أن يلتف كل أبناء الجنوب حول هذا القرار التاريخي.

وفي عام 2013م تمر ثلاثة وعشرون عاماً على تحقيق الوحدة في مشهد مختلف ، حيث تحولت مدينة عدن وكل مناطق الجنوب إلى ساحات احتجاجية تعلن رفضها للجرائم والسياسات الخاطئة التي ارتكبت باسم الوحدة.. وبدلاً من أن نشاهد مسيرات ضخمة مؤيدة للوحدة ، أصبحنا نشاهد مليونيات يشارك فيها أبناء الجنوب وفي مقدمتهم الشباب بهتافات معادية للوحدة !.

هل الخطأ في المشهد ؟.. أم في هؤلاء الشباب الذين ما كانت الوحدة لتتحقق لولا كفاح آبائهم وقناعتهم بالوحدة، قبل أن تستولي عليها وتختطفها مراكز القوى التقليدية وناهبو الأراضي والجبال والبحار.

لايستطيع أحد أن يزايد على أن الجنوب كان مهد الكفاح من أجل الوحدة .. وعلى أرض الجنوب وفي مقدمتها عدن ارتفعت شعارات الوحدة اليمنية، في مواجهة الاستعمار والمشاريع الأنجلوسلاطينية التي كانت تستهدف تكريس ليس فقط تجزئة اليمن، بل تجزئة الجنوب، من خلال إقامة اتحاد للإمارات والسلطنات التي كانت تعرف بالمحميات الغربية وبضمنها عدن، بالإضافة إلى إقامة دويلات خارج هذا الاتحاد في ما كان يعرف بالمحميات الشرقية، وهي حضرموت والمهرة وسقطرى .. وبفضل ثورة 14 أكتوبر الشعبية المسلحة انهزمت هذه المشاريع الاستعمارية وتحقق الاستقلال في (30) نوفمبر 1967م، وتم توحيد كامل تراب الجنوب شرقه وغربه في إطار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كخطوة على طريق الوحدة اليمنية.

من نافل القول أن هذه المشاريع سقطت بفضل كفاح شاق وتضحيات جسيمة شارك فيها العمال والمزارعون والقبائل والطلاب والمثقفون والفنانون الذين صاغوا وجدان أبناء الجنوب بروح الإيمان بالوحدة، وحلموا بها من أجل العيش في ظل يمن حر ديمقراطي موحد ، وهو ما يتكامل مع أحلام الشعب اليمني في الشمال وأهداف ثورة 26 سبتمبر.

لكن الأخطاء التي رافقت الإعلان عن تحقيق الوحدة بالإضافة إلى الممارسات والسياسات الخاطئة التي تكرست بعد حرب صيف 1994م ، جعلت أبناء الجنوب يشعرون بخيبة أمل عندما وجدوا أنهم لم يفقدوا فقط دولتهم، بل لم يجدوا بالأساس دولة وطنية مدنية يسودها القانون والعدل والمواطنة المتساوية والشراكة في السلطة والثروة.

ونتيجة لهذه السياسات الخاطئة التي كانت تنطلق من عقلية ضم الفرع إلى الأصل والتعامل مع الجنوب وثرواته ومؤسساته كغنائم مستباحة للمنتصرين المتنفذين بعد حرب صيف 1994م، اكتشف أبناء الجنوب أنهم ليسوا شركاء في الوحدة والسلطة والثروة، بل مواطنون من الدرجة الثالثة، وهو ما أوجد لديهم وجيل الشباب على وجه الخصوص شعوراً بالإحباط والمهانة عبروا عنه بالغضب والرفض للأوضاع القائمة باسم الوحدة، ما أدى إلى ظهور القضية الجنوبية والحراك الجنوبي السلمي ، كحامل موضوعي لهذه القضية.

ولأننا نؤمن بأن الوحدة بريئة من الجرائم التي ارتكبها لصوص الوحدة، وهم بالقطع ممن لا رصيد لهم في الكفاح الوطني من أجلها .. ولم يكونوا أصلاً وحدويين .. فقد قررنا فتح هذا الملف الذي يشارك فيه عدد كبير من الشخصيات والأحزاب والقوى التي لا نشك في أنها ضد الوحدة، ولا نشك أيضاً في أنها ضد الجرائم والسياسات الخاطئة التي ارتكبت باسم الوحدة المعتدى عليها.

رؤية الحزب الاشتراكي اليمني للقضية الجنوبية

واصلت المكونات السياسية اليمنية تقديم رؤاها بشأن القضية الجنوبية، خلال الاجتماع الذي عقده فريق القضية الجنوبية المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، برئاسة نائبة رئيس الفريق بلقيس اللهبي.. حيث استمع الفريق إلى رؤية الحزب الاشتراكي اليمني، ، بشأن هذه القضية المحورية في إطار اهتمام مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وقدم الرؤية عضو فريق القضية الجنوبية عن الحزب الاشتراكي اليمني، عبد الرحمن السقاف، وفيما يلي نص الرؤية

القضية الجنوبية نشأت وتبلورت بعد حرب 1994م

الحراك الجنوبي يمثل قطاعات واسعة ويجب السعي من خلالها لكسب الشعب في الجنوب

الأحداث والوقائع السياسية والتاريخية التي شكلت القضية الجنوبية جذوراً ومحتوى ، هي من نوع الأحداث "والوقائع الممتلكة للمعنى "، ولا تكون كذلك إلا ضمن سياق يجمعها مع أحداث أخرى ذات طابع مفصلي تتشكل منها وتتبادل التأثير فيما بينها كعناصر مترابطة يعتمد بعضها على بعض ، وفي هذا الصدد فإن السياقات السياسية والتاريخية التي عبرت خلالها القضية الجنوبية عن نفسها تتمثل في الوحدة اليمنية والطريقة التي تمت بها الوحدة وأسلوب إدارتها من ناحية ، والأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور الحراك السياسي السلمي الجنوبي وقد تولد عن الأوضاع المتردية التي آلت إليها أحوال الشعب في الجنوب بعد حرب صيف 1994واكتسب هويته السياسية من كونه الحركة الشعبية التي وضعت القضية الجنوبية على طاولة البحث والنقاش ، بعيداً عن أية أوهام إيديولوجية ، تتعلق بالوحدة اليمنية من ناحية أخرى كما ارتبطت القضية الجنوبية كذلك ، بطبيعة السلطة التي استولت على زمام الأمور وسيطرت على مقدرات البلاد منذ 7/7/1994وهي سلطة استبدادية تقليدية لا تقبل الحلول السياسية والتفاوضية والتسويات والتنازلات المتبادلة وتفضل الحلول العسكرية والأمنية ، إلى جانب محسوبيتها من حيث تفضيلها لقوى موالية على قوى أخرى غير موالية – اضافة الى اصداء تطورات الثورة الشبابية الشعبية ضد السلطة الاستبدادية والتي انفجرت في العام 2011م.

إن الجدل الذي يدور اليوم حول القضية الجنوبية وتأويل بداياتها إلى خارج الزمن الذي نشأت فيه ، يبتعد تماماً عن النقاشات الواقعية بشأنها ، وذلك لأن خلط الأوراق التاريخية بالأوراق السياسية ، لن يؤدي الاّ إلى حجب الصورة الحقيقية للأوضاع الراهنة ، فكيف يمكن لأحداث كانت قبل أحداث تاريخية جاءت من بعدها وصارت فاصلاً بين زمنين أن تتفاعل مع قضايا سياسية حيوية تؤثر على الواقع اليوم ، فحركة التاريخ هي زمان لا يمكن استعادته من اجل تصحيح مساره بأثر رجعي ، حيث لا يمكن الاتكاء على عناصر لحظة غائبة لا وجود فعلي لها في الحاضر ، فالسياسة في الماضي هي التاريخ اليوم ، وسياسات اليوم سوف تغدو تاريخاً غداً، وعلى ذلك فإننا نرى:

1 – إن الحوار السياسي داخل هذا الفريق يجب أن لا ينزلق إلى مجرد مناظرة فكرية أو ندوة سياسية لا تنتج فعلاً ولا تحقق نتائج (كما يشير مراراً إلى ذلك الأخ خالد بامدهف) بل يجب للحوار أن يكون محدداً بالظروف السياسية ومعطياتها المادية المجسدة في الواقع بعيداً عن خدمة سياسات إحترافية تتواجد خارج استراتيجية محددة وتبقى محصورة في حدود مصالح فئوية أو شخصية ، مغلقة على أصحابها فقط .

2 – أن نتجنب السفسطة في النظر إلى الأحداث بعيداً عن سياقاتها، أو استعارة وعي راهن بمفاهيم مستجدة ومعاصرة لتطبيقها على أوضاع فترة تاريخية سابقة.

3 – أن نعمل على بلورة مواقف فكرية وسياسية موضوعية لمواجهة التحديات وإنتاج الحلول لتفكيك العقد والقضاء على المشكلات.

إن أسوأ أنواع المواقف أو القرارات ، تلك التي تصدر عن تفكير رغبوي يداهن المرء بها ذاته وينافقها ، فيبتعد عن التقييم الرصين والمتزن لموضوعاتها ، وفي هذا الصدد نميل دائماً إلى الرؤى الفكرية السياسية التي تتيح مساحة من النقد الذاتي في قراءتها ، إذ ليس من أحداث مجتمعية تحدث من دون أن يكون وراءها فاعل ما ، أو صانع لها ، ناهيك عن أن تكون تلك الأحداث سياسية ذات تأثيرات واسعة على حياة الناس والأوطان والشعوب ، فيتوجب على هذا تحديد المسئول عنها من منطلقات العدالة والأخلاق الإنسانية .

إننا ونحن نؤكد على هذا النوع من النقد اخترنا المنزلة بين المنزلتين في هذا الحوار بيننا والمبينتين في الآيتين القرآنيتين الكريمتين "لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم " ونعتقد أننا ظلمنا في مجريات هذا التاريخ الذي نقف امامه اليوم لنتأمل في بعض جزئياته ثم "وجادلهم بالتي هي أحسن " وفي هذا الصدد اسمحوا لنا أن نشير إلى عدد من الحقائق الذاتية لا الموضوعية التي تصنع التعقيدات في الحياة السياسية في بلادنا وتكون صادرة من الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية وخاصة المتنفذة منها ، والتي شكلت الاصطفاف السياسي الذي فجر الحرب في العام 1994م عندما يتعلق الأمر بتحديد مواقفها من القضية الجنوبية .

1 – دائماً ما تساور هذه القوى الهواجس بشأن مسئولياتها في المشاركة في صناعة حرب 1994م والنتائج التي أسفرت عنها.

2 – إن مواقفهم تجاه مشكلات القضية الجنوبية تتخذ دوماً مسلكاً وحيداً ، هو ترجيح أو تعطيل أو فرض قرارات أو قواعد أو ترتيبات ، بالمقاربة مع مصالحهم الاقتصادية المكتسبة من نتائج حرب 1994م كان ذلك في الجنوب أو في الشمال.

3 – وفي مقاربتها الفكرية التبريرية لسياستها الحاكمة تعمل على تأكيد التوجهات الايديولوجية المستنتجة من رؤى لا وجود لها بشأن المكانة التاريخية للشمال تجاه الجنوب ، وتحويلها إلى شروط تبني عليها علاقة رأسيه تراتبية ، يتبين فيه الجنوب ملحقاً بالشمال مستضعفاً بحسب التوصيفات (الأصل – الفرع) ،(الأم – البنت) أو أن العلاقة بينهما أشبه ما تكون بزواج كاثوليكي ليس فيه طلاق والعصمة هنا طبعاً بيد الشمال.

4 – النظرة التبسيطية والاختزالية لتعقيدات تطور هوية الجنوب اليمنية وعزلها عن مجمل معطيات مراحل التاريخ السياسي الوطني للجنوب المعاصر في سياق النضال ضد الاستعمار من اجل تحرره واستقلاله ووحدته . ومازلنا حتى اليوم نشهد بأن الصراع على هوية الجنوب وكأنه لم يحسم بعد وكان هذا أيضا من نتائج حرب 1994(سنتوسع في تناول هذا البعد في القضية الجنوبية عندما نقدم رؤيتنا حول محتوى القضية).

وعلى ذلك فإننا في الحزب الاشتراكي اليمني نؤكد على من يهمهم الأمر ويعنيهم (أصحاب النقاط الأربع سالفة الذكر) أن يقوموا بنقد أنفسهم وتصحيح رؤاهم المؤسسة على المرتكزات الأربعة المشار إليها وفي هذا الشأن يرى الحزب الاشتراكي اليمني ، بان المعايير الناجعة والملموسة لنقد الذات والوقوف أمام النفس ، تتجلى في واقع الممارسة محققة للفائدة خلال استراتيجية هادفة تؤدي إلى مراجعة السياسات التي يمكن لها أن تؤثر على المستقبل ، ولن نستطيع جميعنا التمكن من ذلك إلا إذا أوجدنا للنقد ومخرجاته النظرية ، علاقة عضوية بمؤسسة تستطيع أن تُفعّل النقد وتَحوله إلى محاسبة نزيهة للضمائر والنفوس ، ولعلنا نشير بهذا إلى أن يكون المؤتمر الوطني الشامل هو المؤسسة المُرجوّة.

إننا في الحزب الاشتراكي اليمني وإذ ندعو الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ، إلى فعْل النقد للذات، فقد فعلناه نحن سابقاً ، وقد اصدر الحزب خلال العقدين السابقين اعتذاراً موجهاً إلى الشعب خلال نقد ضاف لتجاربه السياسية النظرية ، وتطبيقاتها على الواقع، والنتائج التي ترتبت عنها ايجابية كانت أم سلبية في وثيقة نقدية تحليلية ، وقف أمامها مندوبو منظمات الحزب بالمحافظات في الدورة الأولى للمؤتمر العام الرابع المنعقد في الربع الأخير من العام 1999م إننا قمنا بذلك إكباراً للشعب اليمني كله وإجلالاً لصبر الشعب في الجنوب ، وأي صبر .

بذور الجذور

قبل الحديث عن الجذور ووفقاً لمنهج هذه الرؤية ، التي اوضحناها في المقدمة فان القضية الجنوبية وتطور أحداثها ، وإذ هي ذات ارتباط وثيق ومتشابك بالوحدة اليمنية في صورتها الحالية ، من بعد حرب صيف 1994م بعد إفراغها من مضمونها السلمي والنِدي بين الشمال والجنوب ، فثمة أرضية غرست فيها بذور تلك الجذور نود هنا الإشارة إليها بحكم الضرورة ، وتتكون هذه من الوقائع التالية وما انطوت عليه من أحداث وممارسات في حينه :-

1 – الطريقة الاستعجالية في تحقيق الوحدة وإعلان الجمهورية اليمنية ، قبل القيام بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية كان يجب تحقيقها بالملموس في داخل كل من الدولتين على حدة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوحدة الوطنية وقد تمزق نسيجها الداخلي بفعل الصراعات السياسية التي انتجت الاقصاء والتهميش لقوى سياسية واجتماعية معارضة داخل كل شطر، ما أدى الى النزوح المتبادل من والى احدى الدولتين السابقتين، ليكون واقع الوحدة خالياً من جملة العناصر على المستويين الذاتي والموضوعي التي يمكن لها أن تصنع الأزمات السياسية والاقتصادية وتؤدي إلى فشل الوحدة .

2 – عند إعداد الوثائق والأدبيات التأسيسية للوحدة وقيام الجمهورية اليمنية ، تم التركيز فيها على البحث والتأكيد على التجانس فقط ولم يتم التفكير مطلقاً في الفوارق بين مجتمعي الدولتين في حينه ، وكان يجب إعطاؤها حيزاً مناسباً للعناية بها وجعلها من ابرز مهام المرحلة الانتقالية من اجل تسويتها إضافة إلى أن اتفاقية الوحدة لم تتضمن نقاط القوة لدى الجنوب ومزاياه الجيواستراتجية والسياسية وماكان لمواطنيه من مزايا حقوقية.

3 – وأخذاً في الاعتبار ، لما جاء في ألنقاط المذكورة في اعلاه فقد تمت الوحدة بين الجنوب والذي كان سلمه ألقيمي يتمثل بالشعور بالهمّ العام والتلاحم من اجل القضايا الكبرى وكان ان بنيت تلك على التنمية البشرية ونهج التطور الحضاري والروح الاستقلالية ، وبين الشمال مع النخبة السياسية الحاكمة فيه وكان الشعب اليمني في الشمال حينذاك معزولاً تمارس ضد قواه الاجتماعية المعبرة عن مصالحها سياسياً في الأحزاب السياسية الوطنية ألديمقراطية التي كانت تمثل ألمعارضة السياسية في ظل تحريم الحزبية والقمع الأمني في الشمال .

بينما كان السلم القيمي لتلك النخبة السياسية المتنفذة والحاكمة ضاجا ومشحونا بمفاهيم الكسب والتربح وتفتيت القضايا الكبرى والتفكير بالثراء بدون جهود تمارس ومن دون اية ضوابط أخلاقية، فكانت الفجوة بين طرفي الوحدة كبيرة ومائلة بوضوح للعيان من أول لحظة .

الجذور:

تعود جذور القضية الجنوبية ، إلى اللحظة التي تم فيها اتخاذ القرار من قبل القوى السياسية والاجتماعية التقليدية المتنفذة في الشمال والتي كانت ممثلة بخليط من التحالف القبلي العسكري الجهادي الإسلاموي السلطوي باجتياح الجنوب واستباحته ، وتصميم وتجهيز متطلبات هذا الاجتياح والأعداد للحرب التي أعلن عنها المساجد وأشرطة الكاسيت والمطبوعات الورقية في هجومات دعائية تعبوية متواصلة بما في ذلك في صفوف الجنود والضباط والعسكريين داخل المعسكرات المنتشرة في أرجاء الشمال طالت موادها كذلك الشعب في الجنوب بصيغ.

تضمنت الإساءة إلى أخلاقياته بهدف تشويه سمعة النظام السياسي الاشتراكي في الجنوب وتلطيخ تاريخه بالسواد باستخدام كم هائل وضخم من الأكاذيب والاختلافات ومفارقة الحقيقة والاتهامات الباطلة . ولم يدركوا خلال حماستهم التي نفذوا بها مخططاتهم أنهم كانوا يقومون من حيث يدرون أو لا يدرون بتقسيم البلاد راسيا فوضعوا الشمال في مواجهة الجنوب وأسسوا الخطوة الأولى نحو تكريس الشعور بالانفصال في النفوس وبلا جدوى الوحدة في الوعي لدى الجنوبيين.

2– تصفية الارث المادي والمعنوي للوجود السياسي للجنوب أن الإطاحة بالحزب الاشتراكي اليمني عن موقع الشراكة في السلطة لم يكن ليفي وحده بتحقيق الهدف الرئيسي من الحرب الموجهة إلى الجنوب لإلغاء وجوده السياسي وكان لابد من استكمال هذا المشروع بتدمير الارث السياسي والمعنوي والمؤسسي للدولة في الجنوب وتخريب تراثها السياسي والإداري ونظامها المالي والقانوني والقضائي ، والعمل على التخلص من المؤسسات الاقتصادية والقطاع العام من خلال عمليات ممنهجة لحساب المتنفذين العسكريين والسياسيين والزعامات والوجاهات القبلية كما صودرت لصالح هؤلاء مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية والخدمية وكانت هي عماد الجنوبيين في حياتهم المعيشية . وفي تلك السياقات تم القذف بعشرات الآلاف من العمال والموظفين والكوادر الإدارية إلى سوق البطالة أضافة إلى تسريح ومقاعدة عشرات الآلاف آخرين من العسكريين العاملين في القوات المسلحة والأمن والشرطة ضباطا وجنوداً وتم وضعهم خارج نطاق العمل بحد أدنى من الحقوق وبعيداً عن مواد الدستور والقوانين والأنظمة الإدارية.

3 – تفكيك البنية الوطنية للجنوب:

إن تفكيك البنية الوطنية المعاصرة للجنوبيين ظلت المهمة الرئيسية لسلطة 7يوليو وتحالفاتها السياسية التقليدية القبلية والدينية وكان الهدف الأول لها على هذا الصعيد طمس الهوية الحضارية للجنوب بمعنى ضرب كل تواصلاته مع العصر الحضاري الراهن ومضمونه "الحداثة " وكان الهدم يطال كل منجزاته المادية والمعنوية ذات الصلة بالحداثة ، فعملوا بداية على تبديل مواقع ومكانة الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة من خلال وضعها في المرتبة الدنيا من بعد إفقارها بأساليب متنوعة من ضمنها تلك الممارسات التي اوضحناها في الفقرة السابقة فيما يتعلق بتدمير الدولة ومؤسساتها وتسريح العاملين فيها ومقاعدتهم قسراً عسكريين ومدنيين إضافة إلى العمل بشتى الوسائل لإعادة أنتاج المجتمع القديم ، بتمكين رموزه التقليدية من بعض المقدرات الاقتصادية للجنوب تحت يافطات براقة وشعاراتية بشأن تصحيح الأخطاء والمظالم الناتجة عن قرارات التأميم الاقتصادية والعقارية. وكان هذا الأسلوب يتم في سياقات عديدة لتشكيل قاعدة زبائنية لهم في الجنوب تتبع المراكز العليا للسلطة من اجل تسخيرهم لتنفيذ مهام خاصة ذات أبعاد سياسية صراعية وعصبوية ولتفكيك المجتمع في أرياف الجنوب والقيام بزعزعة أوضاعه واستقراره بمحاولات تفجير النزاعات والثارات القديمة ، وتشجيع الانتقام السياسي باستخدام الوسائل والأساليب ذات الطابع الإرهابي ، وتهيئة الظروف المناسبة لتطبيق هذه السياسة من خلال تفريغ المديريات باستثناء عواصم المحافظات من الوجود الإداري والأمني النظاميين وتغييب جُلّ الأشكال المعبرة عن حضور الدولة ، وتعميم ظاهرة انتشار وحمل السلاح والترويج له بصورة منتظمة في محافظات الجنوب كافه وإتاحة الفرص لإنتشار الأعمال المافياوية وطابعها اللاأخلاقي أما التوجه الثاني على هذا الصعيد كان إلغاء مناهج التربية والتعليم ذات الطابع الحداثي من مجموع المقررات الدراسية وتعميم المواقف والأخلاق السلبية تجاه المرأة ودورها في المجتمع وإلغاء المكتسبات الإنسانية التي نالتها المرأة في النظام السياسي السابق في الجنوب.

كما اتخذت سلطة 7 يوليو الإجراءات العملية كافة والتي تضمن لها تفكيك البنية الوطنية للجنوب بما في ذلك قولبة الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعيشية بما يتناسب وعقلية وهيمنة السلطة ، مع أو ضد ، نجد القضية الجنوبية منسوجة بشكل محكم من تلك الجذور وتجلياتها المادية والمعنوية ، في حياة الجنوبيين المعيشية اليومية ، وفي تدهور مكانتهم الوطنية ، وكانت الاحباطات والانكسارات هي العناوين الرئيسية في تفاصيل طموحات المواطن الجنوبي ،وذلك قياساً على ما كان عليه هذا المواطن في ماضيه القريب.

وزاد الطين بلة لديهم ،خيبة الأمل التي أصيبوا بها من أحزاب المعارضة السياسية التقليدية والتي كانت تطالبهم بالبحث عن الحلول لمشكلاتهم بالتمركز حول الوحدة بما في هذا المطلب من إجبارهم على أن يتمثلوا مشكلاتهم من منظور مشكلات الآخر منفصلاً عن واقعهم المعيشي بتفاصيله اليومية (بالقول بان الشعب اليمني كله يعيش هذا الوضع متناسين أن لا مجال للمقارنة بين الأسباب الفاعلة في هذا الصدد بين الشمال والجنوب) فاسقطوا آمالهم في أحزاب اللقاء المشترك ومماثلوها بالسلطة ، وأداروا ظهورهم لها وقرروا أن يمثلوا أنفسهم بأنفسهم في البحث عن حلول لواقعهم الأليم والمزري ، واتجهوا نحو اخذ الأمور بأيديهم وقد وجدوا حوافزهم إلى اخذ زمام الأمور بأيديهم تزداد يوماً بعد يوم كلما تأكد لهم غياب الإرادة السياسية لدى السلطة للوقوف بشجاعه أمام المعضلات والمشكلات التي صنعتها سياساتها في الجنوب.

قاوم الجنوبيون كل سياسات النظام السابق القائم على الضم والإلحاق وطمس هوياتهم ، ورفضوا الخنوع بأشكال شتى من المقاومة السلمية بما فيها الاحتفاظ بمسافة بينهم وبين السياسات التي أدارتها السلطة لإحتوائهم. واتخذت تلك المقاومة في ما بعد أشكالا تنظيمية متنوعة مثل : اللجان الشعبية وحركة موج ثم حتم وظهور تيار أصلاح مسار الوحدة داخل الحزب الاشتراكي و تشكلت جمعيات للدفاع عن حقوقهم كان أرقى أشكالها جمعيات المتقاعدين العسكريين وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل واختطوا أساليب جديدة في التعبير عن رفضهم لأوضاعهم التي تم قسرهم عليها بالاستفادة من مواد دستوريه تسمح للمواطنين بالتعبير والتظاهر والاعتصامات وأخذت تلك الأشكال من التعبيرات الشعبية في الاتساع والتكرار وقامت السلطة بمواجهة الفعاليات الشعبية والجماهيرية السلمية بالخروج على الدستور والقوانين واختارت أسلوب العنف الدموي ومطاردة القيادات الشعبية وزج الكثيرين منهم في المعتقلات وقد تفوق هولاء على السلطة أخلاقياً بالاستمرار بالنضال السلمي كلما أوغلت السلطة باستخدام القمع الأمني ، وعدم الاستجابة للمطالب الحقوقية إلا بالقطارة وأساليب التفافية وملتوية كان للفساد في جهاز ألدولة دور فاعل في هذا الصدد أمعنت السلطة أكثر فأكثر باستخدام القمع الأمني والحلول الأمنية لمشكلاتها بعيداً عن المشكلات الحقيقة للشعب فزاد عدد الشهداء في المسيرات والاحتجاجات السلمية واكتسبت هذه المسيرات من بعد مضموناً جديداً تمثل في توديع مواكب الشهداء ، مره بعد أخرى في ظل غياب أية مساندة جماهيرية معتبرة من محافظات الشمال للدفاع عنهم من ظلم السلطة وتغولها عليهم ، فارتفعت الأصوات مجدداً بالنداءات من أجل التسامح والتصالح بين الجنوبيين ومن داخل هذا المضمار انبثق الشعور بالجنوبية ، وتبلورت الحركة الشعبية إلى حركة سياسية من خلال تأسيس الفصائل المختلفة للحراك السلمي في الجنوب.

موقع الحراك السياسي السلمي من القضية الجنوبية:

موقع الحراك السياسي السلمي في القضية الجنوبية والعملية السياسية الجارية اليوم في البلاد تتمثل في الحقائق المبينة ادناه، وهي :-

1 – الحراك السياسي السلمي اسقط من نفوس المواطنين في الجنوب والشمال الخوف وكسر حاجزه عندما وتجاوز تقييد السلطة والمؤسسات الأمنية وغيرها من الأجهزة التنفيذية الحكومية للاعتصامات والتظاهرات والمسيرات الجماهيرية ، وفتح بذلك آفاقاً رحبة أمام نضال قطاعات وأسعة من الشعب للحصول على حقوقها ورفض التسلط عليها ومثل نموذجاً لانطلاق الثورة الشبابية الشعبية السلمية.

2 – كشف الحراك الجنوبي لا ديمقراطية النظام بل واستبداديته وزيف إدعاءاته بالحرص على الوحدة اليمنية والوطنية عندما واجه النضالات الشعبية بالأساليب القمعية معبراً بذلك عن الاستمرار في نهج الحرب.

3 – إن إصرار الحراك السلمي الجنوبي على مواصلة نضاله السياسي وصموده أمام عنف السلطة وخياراته الأمنية بالقدر الذي كشف عجز السلطة في تقديم أية حلول أوضح بما لايدع مجالاً للشك بأن حَل مشكلات القضية الجنوبية يتعدى الحلول الشكلية إلى الحلول الجذرية فالازمة الوطنية أزمة بنيوية يتطلب حلها تحولات سياسات تغييرية كبرى .

4 – ساعد الحراك السياسي السلمي وبعد أن حقق لنفسه مكانة الحامل والرافع للقضية الجنوبية على أن تقوم أحزاب اللقاء المشترك بإعادة تصوراتها بشأن القضية الجنوبية وتعديل مواقفها بشأنها نحو مرونة اكبر وتفهم موضوعي مبتعدين عن الصياغات والمراوغة لمواقفهم تجاهها .

5 – وأخذاً في الاعتبار للأبعاد سالفة الذكر من الأهمية بما كان اليوم أكثر من أي وقت التعامل مع الحراك بفصائله المختلفة وهي تمثل قطاعات وأسعة من الشعب في الجنوب والسعي من خلالة الحراك إلى كسب ثقة الشعب هناك خاصة ومن بعد الثورة الشبابية الشعبية التي أوجدت مناخات وطنية وآفاقاً مفتوحة وتغييرية نحو المستقبل والعمل على تطييع جميع القوى السياسية علاقاتها بالحراك السلمي في الجنوب.

وعلى كل ما سبق يمكن لنا أن نؤكد على أن القضية الجنوبية جاءت نتاجاً لكل تلك الأفعال والممارسات التي شكلت جذوراً لها وعلى ذلك نرى في الحزب الاشتراكي اليمني أن جميع الحروب الشطرية بين الدولتين السابقتين في كل من الشمال والجنوب والتي تمت باسم الوحدة أو باسم العقيدة وكذا الحروب والصراعات السياسية الداخلية الشمالية الشمالية والجنوبية الجنوبية في كل من الدولتين جميعهما لم تنتج قضية جهوية قضية شمالية أو قضية جنوبية فكل تلك الصراعات جرت في سياقات وضمن شروط سياسية داخلية مختلفة يجمعهما ويوحدهما ، أن الطابع السياسي لكل من الدولتين شمولي وكل منهما بطريقته الخاصة تراوحت بين ألاستبدادية والتوتاليتارية... وعلى ذلك فمن غير الممكن قراءة التاريخ وتوصيف إحداثه بأثر رجعي كما لا يمكن محاكمة ونقد التجربة السياسية في ماضي البلاد قبل قيام الجمهورية اليمنية ، بالمنطق الفكري السياسي لليوم ، لأننا لو فعلنا ذلك فسنجد أنفسنا أمام قراءة لا موضوعية لا تاريخية ولن نتمكن من أية إضافة نقدية للواقع ولن نخرج ابداً بحلول موضوعية لمشاكلنا .

إن القضية الجنوبية وجدت وتشكلت وتبلورت مشكلاتها ، داخل تاريخ الوحدة بالشكل الذي عبرت عنه الجمهورية اليمنية من بعد حرب 1994م ، وهي بذلك نتاج موضوعي سياسي وتاريخي للحرب التي استهدفت إلغاء الوجود السياسي للجنوب وليس لأي سبب آخر، ذي صلة بالوحدة اليمنية أو برسالة دينية أو بمشروع وطني تحرري ليبرالي وحداثي.

انتهى بعون الله تعالى

الحراك ساعد الأحزاب على بلورة مواقفها نحو القضية الجنوبية بعيداً عن المراوغة

صمود الحراك أمام عنف السلطة أكد أن مشكلات القضية الجنوبية تحتاج حلولاً جذرية

يوم 27 ابريل 1994م في الخطاب المشئوم الذي القي في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء، أن استعادة مشهد المنصة الاحتفالية في ذلك اليوم كفيل بالإفصاح عن مهندسي ومصممي حرب صيف 1994م والتي كان الهدف من ورائها ، الإلغاء التام والكلي للوجود السياسي للجنوب وإنهاء شراكته الوطنية الندية ، وتحجيم موقعه ومكانته وتقزيم حضوره في الجمهورية اليمنية .

وكان التحالف السياسي الذي شكل سلطة 7يوليو بأطرافه العسكرية والتقليدية والدينية والمناطقية ومنذ العام 1993 حتى انفجار التظاهرات الشعبية والاعتصامات الجماهيرية في الجنوب وبروز الحراك السلمي السياسي قام بالخطوات والأعمال التالية التي شكلت جذور القضية الجنوبية، أستعرضها أمامكم في ثلاث عناوين رئيسية :-

1 – إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني من موقع الشراكة السياسية والوطنية ممثلاً عن الجنوب.

2 – تدمير كل مقدرات دولة (ج .ي .د . ش) في الجنوب.

3 – تفكيك البنية الوطنية للجنوبيين.

1 – إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني.

كان الهدف السياسي الرئيسي من إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني إلغاء اتفاقيات الوحدة والتنصل عنها وأبعاد طرف سياسي يمثل الجنوب من ناحية وبشكل الحامل الوطني لمشروع الدولة اليمنية المدنية الحديثة من ناحية أخرى ، وتكتلت مجموع تلك القوى السياسيه والاجتماعية الرافضة للمشروع الوطني الحداثي وبناء الدولة المدنية ، ضده ، وعملت على محاصرته بأفعال عنفية مادية ولفظية بدءاً بمحاولات اغتيال قادته واغتيال العشرات من كوادره المدنية والعسكرية والسياسية في الشمال والجنوب .وتسخير الأعلام الرسمي ومنابر على الجنوب بقبضة حديدية وفي هذا الصدد أمعنت السلطة في الممارسة المنهجة لتحويل المواطنين في الجنوب إلى رعايا وتوابع واتخذت في سبيل ذلك أربعة أساليب عملية :-

الأول : زرع الروح الانهزامية لدى الجنوبيين وزعزعة الثقة بأنفسهم من خلال إهانة تراثهم النضالي وتحقير رموزهم النضالية والسياسية عمداً وانتزعت المعالم التاريخية المجسدة لوجودهم السياسي والمميزة لشخصيتهم الوطنية في إطار مشاركتهم في الوحدة اليمنية.

الثاني : فرض المنظومة السياسية والاجتماعية والتقليدي التراتيبية للجمهورية العربية اليمنية في الحياة اليومية في الجنوب بتعميم ثقافة المنتصر الاستعلائية وعقليته السياسية التي تحتكم للموروث الاجتماعي الذي يحدد مكانة الإنسان بالانتماء العائلي والسلالي والعرقي أو بالغنى بمقدار ما يملك من المال والعقار.

الثالث : حُكم الجنوب بقوانين حالة الطوارئ من دون الإعلان عنها والتي تجيز للسلطة إطلاق يدها في ممارسة العنف الرسمي واستغلت ذلك في إشاعة الفوضى والانتهاكات القانونية وتقسيم الناس إلى كثير من المستضعفين وقلة من الأقوياء المتنمرين.

الرابع : الامعان في تصوير الجنوبيين عاجزين عالة على غيرهم من خلال التنكر الاعلامي المستديم في السياسة الاعلامية للنظام القديم لما يسهم به الجنوب في الدخل القومي ورفد الخزانة العامة للدولة ، وبالتضخيم المبالغ فيه حد الكذب الصريح بشأن المصروفات التنموية على المحافظات الجنوبية.

رفض الجنوبيين ومقاومتهم لسياسات الضم والإلحاق:

عند التأمل بتأن وبهدوء بعيداً عن الانفعالات والانحيازات العاطفية

رؤية المؤتمر الشعبي العام لجذور القضية الجنوبية

القضية اليمنية الكبرى هي استقرار ووحدة الوطن والقضية الجنوبية جزء لا يتجزأ منها

التأكيد على عدم تكرار دورات العنف والإقصاء والتشريد والمصادرة تحت أي مسمى

■ صنعاء / سبأ:

قدم المؤتمر الشعبي العام إلى فريق عمل القضية الجنوبية رؤيته حول جذور القضية الجنوبية في إطار الرؤى التي تقدم من المكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.وفي مايلي..نص رؤية المؤتمر الشعبي العام للقضية الجنوبية :

رؤية مختصرة عن جذور القضية الجنوبية مقدمة من المؤتمر الشعبي العام لفريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

مقدمة

لا شك أن تفكيك محور القضية الجنوبية إلى مكونات أربعة هي : الجذور، و المحتوي، والحلول ، والضمانات هو تفكيك منهجي الغاية منه التعمق في فهم القضية في اتجاهات أصولها وحاضرها ومستقبل حلها. وهو تفكيك لا يمنع الترابط بين هذه المكونات نشأة ومساراً ومآلاً. لكنه يساعد على الفهم التدريجي لها ويُمكّن من التوصل إلى حل نهائي يرتكز على معطيات التاريخ والواقع.

وسوف نحاول في هذه الورقة أن نقف فقط عند مكون "الجذور" أي أنها مقاربة تاريخية تبتَغِيَ الفهم العميق لما مرت به القضية الجنوبية من تحولات انطلاقا من محطة هامة – إن لم تكن الأقدم- فإنها الأبرز والأهم . ولا يمكن فهم هذه القضية وكذلك حلها إلا بفهم علاقتها بالقضية الوطنية اليمنية برمتها. ذلك أن القضية الجنوبية يجب أن ينظر إليها كمسار تاريخي متجذر في إطار القضية الوطنية الغاية من هذه النظرة هو العرض المحايد، والوصف المجرد عن الأحكام وذلك حتى يتسنى التوصل إلى حلول مستقبلية تتجاوز المماحكات والتجاذبات المتبادلة.

وسوف نركز على فهم المصطلح أولا، ثم نستعرض التحولات التي صاحبت القضية منذ لحظة الاستقلال حتى الآن ثانيا ، وهي تحولات ترصد في محطتين: ما قبل الوحدة وما بعدها ؛ لأن الحديث هنا يمس الجذور. ونختم باستخلاص عام لأهم ما يمكن أن تخبرنا به التجربة التاريخية عن هذه القضية.

1. تعريف

للقضية الجنوبية كمصطلح بعدان: الأول لغوي فلسفي يرتبط بكلمة "قضية" أي مسألة فيها تنازع أو موضوع للبرهنة أي أنها – من حيث المبدأ- ليست محل اتفاق، فهي مفهوم إشكالي. والبعد الثاني جغرافي سياسي يرتبط بمفهوم النعت الواصف لهذه القضية كونها "جنوبية" أي شطرية وهو أمر يفارق الحالة الوطنية لما صار عليه اليمن من ناحية ويفارق طبيعة القضية بأوجه تمظهراتها في أجزاء أخرى من اليمن. ومن هنا فإن مجمل دلالة مصطلح "القضية الجنوبية" ينطوي على طابع "إشكالي" لا يخفى على المختصين المدققين.

لكن لنقل إن بعض الأدبيات السياسية التي تستعمل هذا المصطلح تشير به إلى حالة التداعيات المختلفة التي نتجت عن الصراع السياسي في اليمن منذ الاستقلال أو ربما قبل ذلك، مرورا بإندماج شطري اليمن في كيان موحّد انتهاءً إلى الآن. وهذا تعريف مؤقت يمكن أن يُعاد النظر فيه بعد فهم الجذور التاريخية لنشأة هذه القضية ومسار تحولاتها وتبدلاتها والتوصل إلى كيفية معالجتها.

2. جذور القضية قبل الوحدة

كل قضية لا بد لها من نقطة "حرجة" أي نقطة تكون فيصلا بين الإرهاصات الأولية التي شكلت خميرتَها ولحظة الطفرة التي أفضت إلى حالة الملاحظة البَيِّنَة لها. وفي تقديرنا أنه يجب البحث عن جذور هذه المشكلة في فترة زمنية أقدم تعود ربما إلى الحقبة الاستعمارية وما صاحبها من ضعف تشكل الدولة الوطنية مما أفضى إلى انعدام تراكم الخبرة التاريخية في إدارة دولة موحدة مركبة ومعقدة واسعة الأطراف. و لكن حتى لا نلقي اللوم على الغير لنحدد لحظة تاريخية معينة أقرب من ذلك وقع في نطاق تاريخ اليمن المعاصر. نقطة نجعلها منطلقا يكون أقرب إلى فهم أجيال هذا الزمن وإلى مشاركات نخبهم السياسية فيه. وحتى لا نقع بما يسميه الفلاسفة بـ"الدور" فيما يخص الفترة هنا، فإن الأحسن هو اختيار فترة معاصرة يُفَضَّل أن تتحدد إما بالعودة إلى لحظة انطلاق الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر 1962-1963. والأفضل أن نعود إلى ما هو أقرب من ذلك وليكن عام 1967م باعتباره عاما مفصليا في تاريخ اليمن وفي تاريخ الجنوب على وجه الخصوص.

وهناك أسباب وجيهه تحمل على النظر في عام 1967 كنقطة فاصله في تاريخ الدولة اليمنية المعاصرة.

حيث يصادف هذا العام تحولات سياسية هامة في شطري اليمن: ففي5 نوفمبر 1967 حدث في الشمال تحول سياسي أفضى إلى تشكل نمط في الحكم مختلف نشأ عنه صراع من نوع آخر غير الصراع مع الملكيين. أي نشأ صراع في كنف الجمهورية نفسها بين الفصائل المشاركة بالثورة المدافعة عن الجمهورية. وفي نهاية الشهر نفسه (30 نوفمبر1967) استقل الشطر الجنوبي من الوطن عن الاستعمار ونشأ صراع بين أطراف الكفاح التي ناضلت معا أو بالتوازي، من أجل الاستقلال وانفرد طرف هو "الجبهة القومية" وأُقصيَ طرف آخر فعال هو "جبهة التحرير" رغم الفضل المشترك الذي قدمة الطرفان من أجل التحرير والاستقلال. وفوز طرف ما على آخر أفضى إلى نوع من التشريد والانتهاك للحقوق بدرجة أو بإخرى بتهم "العمالة" و"التبعية" وغيرهما. وترتب على ذلك نزوح عدد من قيادات الطرف المغلوب إلى الشطر الشمالي آنذاك، وهو ما نشأ عنه نواة صراع لا تزال بعض آثاره تتردد فيما ترتب عليه من تبعات سياسية وأيديولوجية. والتعبير عن هذا الصراع ما زال يُكتَب عنه حتى الآن ومازال بعض رجاله موجودين بيننا في السياسة والثقافة والاقتصاد.

وعام 1967 هو عام تشكل الدولة اليمنية المعاصرة لأن الشمال شهد نهاية الحرب الأهلية ونجحت الأطراف السياسية المتحاربة في إبرام المصالحة الوطنية بينها، وخَفَت وطأة التدخل الخارجي. والجنوب شهد هزيمة الاستعمار وجلاءه عنه كليا وبدأ توحيد مكوناته السياسية المتعددة. كما يمكن اعتبار العام 1967 هو عام تشكل الدولة الشطرية والاعتراف بها دوليا. وهو عام للصراع الداخلي في كل شطر على حدة. ونقطة لصراع لاحق بين الشطرين بمسوح أيديولوجية وثقافية واجتماعية رافقته تصفية حسابات نتج عنها نزوح في الاتجاهين من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال ولكن ربما بكثافة أعلى. كما أن امتدادات هذا العام المحوري أفضت إلى صراع داخل الفصائل التي فازت في جولة النضال لنيل الاستقلال أي داخل الجبهة القومية. ففي الجنوب تمت الإطاحة بما سُمي حينها بـ"اليمين الرجعي" وأطيح بمن حسبوا عليه كمحصلة لما كان يعرف بحركة 22 يونيو 1969م . وتحول بعض الفائزين، بل رأس الفائزين في الصراع بين الجبهة القومية وجبهة التحرير (قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وغيرهما) إلى مغلوبين في جولة الصراع الداخلي في نطاق الجبهة القومية نفسها وتشكلت نواة جديدة للصراع السياسي و للنزوح والتشرد للقيادات التاريخية المدنية العسكرية والأمنية وزج بعضهم في السجون وغادر بعضهم وبعض المرتبطين بهم البلاد نهائيا.

و عملت حركة 22 يونيو 1969م على تبني التوجه الاشتراكي وتطبيق مناهجه في مختلف مناحي الحياة. وصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه مصادرة الأراضي ونزع ملكيتها وتوزيعها تحت شعار "الأرض لمن يزرعها" تحت وطأة التهييج الشعبي فيما عرف بالانتفاضات الفلاحيه. و في عام 1971 تمت الإطاحة برئيس الوزراء وقتل عدد من الدبلوماسيين وغيرهم. كما صدر قانون الإسكان عام 1972 وقانون الانتفاع والذي أممت بموجبه الممتلكات الخاصة وحُولت إلى ممتلكات عامة وتعاونية. وحدثت دورة تصفيات لقيادات وكوادر وشخصيات إجتماعية وعلماء دين. كما جرت موجه جديدة من التسريح القسري والتشرد والنزوح لأصحاب الأملاك والأموال إمّا إلى الشمال أو إلى دول الجوار. واستقرت المجموعات النازحة هناك وشكلت معارضة للحكم في الجنوب وكانت تزداد عددا وعدة مع توالي الأيام.

وفي عام 1977 حدث في الشمال اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 1974 نتج عن هذا الانقلاب تخفيف حدة الملاحقات والمضايقات عن بعض أطراف الطيف السياسي على حساب أطراف أخرى تعرضت للإبعاد والملاحقة وهو مالم يحل المعادلة السياسية. و لكن سرعان ما اغتيل الحمدي بإخراج مسرحي فج لا يدل على مروءة أو أخلاق في الحياة والسياسة. وتولى عقب ذلك أحمد حسين الغشمي وجرت عدة انتهاكات لحقوق الإنسان وسجلت بعض حالات الاختفاء القسري والتشرد والقتل والنزوح من الشمال إلى الجنوب.ثم اغتيل الغشمي بدوره عام 1978 في نطاق الصراع المتبادل بين الشطرين. ومن دلالات اغتياله وواحدية الإشكالية اليمنية في علاقتها بالسلطة ومنزعها نحو العنف و التصفية في التعامل مع الخصوم السياسيين؛ إذ بُعَيد ذلك جرى قتل الرئيس سالم ربيع علي بتهمة "الانتهازية" ليدخل الجنوب في دوامة من الإقصاءات والتصفيات الدموية والاختفاء القسري والتشرد ...إلخ وسمي الجناح المغلوب في الصراع بـ"تيار اليسار الانتهازي" وفي وسط هذه الأحداث، قبلها وبعدها،حدثت دورات من حروب عبثيه بين الشطرين كان وقودها أبناء اليمن في مناطق النزاع. ونزح مواطنون وسياسيون في الاتجاهين. وعمل أنصار كل طرف لدى الطرف الآخر على إذكاء التجاذبات والنزاع أحيانا، وكانوا وسيلة للتجييش والتشويش على هذا الطرف أو ذاك.

و في عام 1980 تم إخراج عبد الفتاح اسماعيل من الجنوب وتحالف ضده تيار تولى السلطة، لكن سرعان ما دبت بوادر الخلاف بين فريق هذا التحالف وتطور الخلاف إلى أن قامت أحداث 13 يناير 1986 الدامية. والتي أطاحت بعدد من قادة الجنوب على رأسهم عبد الفتاح إسماعيل، وعلى أحمد ناصر عنتر ، صالح مصلح قاسم، وعلي شايع هادي وغيرهم. وذهب ضحية الصراع في هذه الأحداث آلاف المواطنيين. وغادر الرئيس علي ناصر محمد الجنوب ومعه عشرات الآلاف من الموظفين ومن الأمن والجيش والمواطنيين. وتمت تصفيات كبيرة في الجنوب بناء على البطاقة الشخصية وبأبشع الطرق بين الإخوة من رفاق الأمس. وانتهت الجولة بفوز علي سالم البيض ومجموعته وتوليه السلطه. ونزوح علي ناصر محمد ومجاميعه إلى الشمال. وبذلك تشكلت بؤرة توتر وصراع جديدة بين فريقي أطراف ذلك النزاع. ولم يتم التوقيع على اتفاقية الوحدة إلا بشرط إخراج بعض شخصيات الطرف النازح في أحداث عام 1986 من الشمال إلى دول أخرى. لتعيش بعض ضحايا هذه الأحداث تشردا طويلا و ليطلب ممن لم يغادر عدم المشاركة في الحياة السياسية لدولة الوحدة.

وهكذا نرى أن مرحلة ما قبل الوحدة في الشطرين متشابهه ومتشابكة من وجوه عدة منها:

· النزوح المتبادل للخصوم السياسين في الاتجاهين من الجنوب إلى الشمال غالبا، ومن الشمال إلى الجنوب أحيانا.

· عمل هؤلاء الخصوم على إذكاء النزاع بين نظامي الشطرين أحيانا، أو استخدامهم وقودا لهذا النزاع.

· هناك تشابة جزئي في الصراع الدموي على السلطة، وما يترتب عليه من موجات العنف والتشريد والاعتقال والإقصاء والملاحقة للخصوم السياسيين وضيق رحابة التسامح والصفح السياسي.

· التدخلات الأجنبية وأثرها في استعمال الأرض اليمنية لتحقيق مكاسب سياسية وثقافية معينة (الحرب البادرة).

· حالة التربص التي نشأت عند كل طرف للانقضاض على الطرف الآخر في أقرب فرصة سانحة باستخدام الوسائل العنيفة والمسلحة.

3. مسار القضية بعد الوحدة

وجاءت الوحدة اليمنية المباركة وكان المفترض أن تكون مناسبة لطي كل صفحات الصراع القديم داخل كل شطر على حدة، وبين الشطرين بما يخلق وئاما تاما في نطاق الدولة اليمنية الموحدة. لكن شاءت بعض الأطراف والقوى السياسية – كالعادة- أن لا تحل ما يُشكل بينها بالطرق السلمية والحوار، فلجأت إلى العنف والاغتيالات والتآمر على بعضها بعضا. وأخذت نخب سياسية ترتب – كل بطريقته – للاستئثار بالقرار بعيدا عن أي استشعار المصلحة العليا لليمن وبعيدا عن أي إدراك لما تحقق بفضل الوحدة من رحابة وإخاء و ما يقتضيه هذا من مشاركة وتعاون بين كل الأطراف العملية السياسية.

وجاءت الانتخابات التشريعية عام 1993م ولم ترض نتائجها طرف سياسي بعينه، فأخذت بذرة الشقاق تنمو وكانت تغذيها الأزمة الإقليمية التي عقبت حرب الخليج والموقف اليمني منها. كما أن وصول قوى سياسية جديدة، على إثر هذه الانتخابات، إلى المرتبة الثانية والتحالف الذي نُسج معها رغم موقفها من الوحدة ودستورها، وإتهام بعض المحسوبين عليها في أعمال عنف واغتيالات ، كل هذا زعزع الثقة بين الأطراف السياسية، وبالأخص بين شريكي الوحدة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني). وحدث تحارب عام 1994وهو تحارب كان له أثر نفسي مؤلم ، ووَقْعٌ غير مُرْض حتى لدى أولئك الذين خاضوه بحكم الأمر الواقع وهو الدفاع عن الوحدة. غير أنه يبدو أن الأطراف السياسية المتنازعة وهي تستحضر دورات الصراع التي سبق عرضها هنا ما كانت لتؤمن ببديل غير استعمال العنف. وفشلت مساعي الصلح بعد أن أُفْرِغت وثيقة العهد والاتفاق من فحواها قبل أن يجف حبرها ؛ بعدم نية بعَض الأطراف الموقعة عليها العمل بها.

و لم تكن هذه الحرب موضع رضى عند معظم الناس في الجنوب والشمال على حد سواء كأي حرب. كما أن الناس لم تنس ما تركته في النفوس من شعور بالأسى وخاصة أنها أقرنت ببعض الفتاوى المثيرة. وهي دورة من دورات العنف السياسي المتتالية التي ضربت اليمن ولكن هذه المرة على المستوى الوطني الشامل.

وبعد هذه الحرب صدر قرار العفو العام إلا أن بعض المحافظات الجنوبيه تعرضت لا سيما عدن إلى أعمال النهب الفوضوي لبعض الممتلكات العامة والاستيلاء على بعض المقرات وبعض بيوت القادة. ويمكن عرضه في محور مكونات القضية بشيء من التفصيل. وكذلك انتعشت – في عدن ولحج بعض مظاهر "البسط" على بعض الأراضي وانتقال بعض رجال المال والأعمال أو المتقمصين لهذه المهنة في هذا المجال إلى عدن وحضرموت وغيرها والحصول على أراضي سواء تم الشراء من مدعي الملكية أو صرفت لهم من الجهة المختصة تحت غطاء الاستثمار الذي لم يتحقق حتى الآن في معظمه.

وكان من نتائج هذه الحرب أن الفئة التي اعتادت التفرد بالأمر قد وجدت نفسها في تزاحم مع كوادر كانت مقصية أو كوادر جديدة فسمّت ذلك إقصاءا أو إبعادا . وأياً كان الأمر فأن ما جرى لم يكن بمنظور مناطقي (شمال- جنوب) أبدا. لكنه يشبه ما يجري الآن في بعض أجهزة الدولة إلى حد معين بشأن الكوادر التي تم إقصاؤها أو المهددة بالإقصاء ولكن في هذه المرة من فئة معينة أخرى . أي أن عجلة الإقصاء لم تقف، والعبرة لم تحصل، والخطر يتشكل من جديد. وهو ما يتناقض مع التجربة التي نحن بصدد عرضها والاعتبار بها.

وتفاقمت شكاوى الناس حين أضرت المركزية الشديدة بمصالحهم ومعاشهم . رغم أن القانون واضح بشأن نقل الصلاحيات للسلطة المحليه ، غير أن ذلك عمليا لم يرافق بموارد ماليه وبصلاحيات إدارية متوازية . وتفشى الفساد وسوء إدارة الممتلكات العامة ولا سيما أراضي الدولة بسبب تعدد جهات الإشراف والصرف، وأحياناً تعدد من قاموا بالشراء من مدعي الملكية أو من صرفت لهم على أرض بعينها. كما برزت قضية التقاعد و التباطؤ في التعامل مع بعض المطالب التي لم يكن المتضررون منها فقط من الجنوب وإنما من اليمن كلها وذلك إثر استراتيجيه الأجور عام 2006 .التي منحت المتقاعدين الجدد معاشات أكثر مما يحصلون عليه من تقاعدوا قبل هذا التاريخ من زملائهم ، وزاد الطين بله نشوء بؤرة صراع جديدة في صعدة له طابع عنيف أغرى برفع سقف المطالب تدريجيا إلى أن صارت إلى ما صارت إليه.

وبان الميل الواضح لدى القوى الشريكة والمؤثرة في صنع القرار بالإستيثار بالقرار السياسي دون مراعاة للشراكة والمصلحة الوطنية والمصلحة العليا. إلى أن لاحت بوادر خلافاتها في أزمة صامتة في البدء ثم تطورت رويدا رويدا حتى صادفت قدوم ما صار يعرف بالربيع العربي .

وهكذا حلت أزمة عام 2011م لتجد فيها القضية الجنوبية مكانا هاما. وجاء الحوار ومؤتمره الشامل هذا لتتصدر القضية الجنوبية أجندته بوصفها "جنوبية" مَوْضعاً، ووطنية بامتياز مَوْضُوعاً. أي أن فهمها في جذورها، وتفحص مكوناتها واقعيا، ثم تصور حلول لها لا يمكن أن يكون سوى في إطار وطني يمني شامل. وهذا هو الحال الذي صرنا إليه اليوم. فدورات العنف التي عرضناها ليست خاصية "جنوبية" والمشاكل الناتجة عنها لم يكن الجنوب وحدة هو من عاني منها، وإنما تكاد أنماط العنف السياسي أن تشمل اليمن برمته، وأثره يعم كل أرجائه وأن كان يبدو حادا في بقاع بعينها وهو الآن حاد في استهداف فئة بعينها.

أخيرا لعل العرض التاريخي هذا يمهد لتفكيك المكونات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية في طريق تشخيصها أولا، ثم تصور حل منظومي شامل ومتكامل يضرب صفحا عن الأنماط الثقافية للعنف والتطرف والأثرة. ويؤكد حقيقة موضوعية هي أن حل القضايا الخلافية – كهذه القضية- يجب أن يتم في إطار حواري سلمي يتغي درء المفاسد وجلب المنافع في آن معا.و إيقاف عجلة الإقصاء تحت أي مسمى.

4. خلاصة

إن الاستعراض التاريخي من شأنه إظهار المحددات التالية والتي يمكن – بعد استعراض مكونات القصية- أن تكون ضمن حزمة الحلول المستقبلية:

· إن القضية اليمنية الكبرى هي أمن واستقرار ووحدة هذاالوطن. والقضية الجنوبية جزء لا يتجزأ من قضية اليمن الكبرى لا يمكن النظر إليها في معزل عنها أبدا، حتى لا تتكرر مآسي الانتهاكات والتشرد والإقصاء والمصادرات والتصفيات لأسباب إيديولوجية أو مناطقية أو حزبية أو انتقامية من أي نوع كان ولأي فئة أو مجموعة كانت ، ونظل ندور في نفس الفلك ؛

· إن ما جرى في كل المراحل السابقة مما عرضنا له هنا أو لم نذكره هو في حكم التاريخ، وأن العبرة والدرس منه يجب أن تؤكد على عدم تكرار دورات العنف والإقصاء والتشريد والمصادرة تحت أي مسمى؛

· إن دورات العنف في اليمن قد بادلت مواقع الأطراف المتورطة في هذه الدورات بحيث يصعب اتهام طرف وتبرأة طرف آخر. وبالتالي لا يمكن أن يدعي أي طرف بأنه براء مما أصاب البلاد من وابل النزاع ودورات الصراع؛

· إن أهم خاصية للشخصية اليمنية هي القدرة على التصالح، وعلى التسامح، والسمو على الجراح من أجل العيش المشترك والإخاء الدائم. وأن ما يمكن تعويضه وإصلاحه يجب البدء به فورا وعلى النحو المطلوب. وما لا يمكن ينظر في آلية مستقبلية لاجتنابه وعدم تكراره البتة.

و هكذا نخلص إلى إن جذور القضية الجنوبية ناتجة عن دورات العنف والصراع التي شهدتها اليمن جنوبا وشمالا ونتج عنها جملة من المظالم تمثل بعضها في التهميش، والملاحقة، والإقصاء والإبعاد وغير ذلك تحت شعارات مختلفة وذرائع متنوعة. وهذا كله يجب أن يكون موضع نقد تاريخي بناء. أي نقد يبني على الخطأ التاريخي مسارا صحيحا مستفيدا من الدرس مجتنبا تكرار الأسباب ومعاودة الدواعي. ذلك أن فهم الجذور مدعاة لوضع نهاية للانتقام ومشاعر الكراهية التي تُعمي عن رؤية رحابة التسامح والتصالح الحقيقين وفوائدهما من أجل إعلاء قيم وممارسات الحق والعدل والمساواة في جو من حرية يحرسها القانون ويصونها النظام الديمقراطي في دولة مدنية حديثة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دورات العنف بادلت مواقع الأطراف المتورطة ولا يمكن أن يدعي طرف بأنه براء مما أصاب البلاد

جذور القضية الجنوبية ناتجة عن دورات العنف والصراع شمالاً وجنوباً وما نتج عنها من مظالم وتهميش وإقصاء وإبعاد

العيد الوطني الثالث والعشرون (22 مايو 2013م)

إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن ضمانة حقيقية للتغيير المنشود

رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية :

السلطة انتهجت سياسة كارثية تجاه الجنوب بعد حرب صيف 1994

أراضي عدن أضحت مرتعاً للهدايا والهبات بينما معظم أبناء الجنوب يعيشون في البيوت القديمة

إشكالات القضية الجنوبية تعود بداياتها إلى قيام دولة الاستقلال في الجنوب

■صنعاء/ متابعات:

استمع فريق عمل القضية الجنوبية في جلسة له برئاسة رئيس الفريق محمد علي أحمد إلى رؤية حزب التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية.

وتضمنت الرؤية التي قدمها عضو الفريق عن حزب الإصلاح علي عشال مقدمة وتوصيفاً من ثلاثة أبعاد تضمن الأول البعد السياسي واحتوى الثاني على البعد الاقتصادي فيما تضمن الثالث البعد الحقوقي والقانوني.

وفيما يلي نص الرؤية :

الحديث عن محتوى القضية الجنوبية ومظاهرها يقتضي منا الوقوف أمام جملة من الأمور كان لها أثرها البالغ على مجريات وتطورات الأوضاع في المحافظات الجنوبية ومن ثم الوصول بالقضية الجنوبية وخصوصا محتواها ومظاهرها إلى ما وصلت إليه اليوم والتي نرى أن منها ما يلي:

1. تراجع دور الدولة منذ قيام الوحدة في تقديم الخدمات العامة وانسحابها من واجباتها تجاه المواطنين في الجنوب على خلاف ما كانوا قد تعودوا عليه وألفوه. لاسيما في فترة الحكم الاشتراكي. من الحضور المكثف للدولة في حياتهم متمثلا في فرض هيبتها، وبسط نفوذها ، وتطبيق قوانينها وتقديم خدماتها ، فقد كانت الدولة في الجنوب هي الكافل الاساسي لخلق فرص العمل عبر القطاع العام ، وهي التي تتكفل بتوفير احتياجات الناس الأساسية وتحديد اسعارها بصورة تتناسب مع دخولهم ، الامر الذي أثر سلبا على مجمل حياة المواطنين في الجنوب وضاعف من الآثار الكارثية للسياسة التي انتهجتها السلطة منذ ما بعد الحرب.

2. نظرة النظام السابق إلى الانتصار العسكري في 7/ 7/ 1994م، كمنجز أخير لاكتمال التاريخ أو نهايته ، وذهبت به الظنون مذاهب مشبعة بالأوهام ، فحسب أنه بتخلصه من شريك دولة الوحدة الحزب (الاشتراكي اليمني) لم يعد بحاجه لخلق أي نوع من الشراكة في صناعة القرار مع ابناء الجنوب ، وأنه منذئذ غير مضطر لأي شراكة مع أي طرف كان جنوبيا أو شماليا ، واعتبر إقصاء شريك الوحدة من السلطة ليس إلاّ الخطوة الأولى على طريق التخلص من بقية القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية ، واتجه بالتالي إلى تضييق مساحة المعارضة السياسية ، وسد أي أفق للتغيير السلمي الديمقراطي عبر انتخابات حرة ونزيهة ، وتكريس سلطة استبدادية قمعية جهوية وعائلية، وإن تلفعت بالرداء الديمقراطي المزيف وأكثرت من الحديث عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

3. كانت المحافظات الجنوبية الساحة الكبيرة لتلك السياسة المدمرة وضحيتها الكبرى ، دون أي تقليل من آثار تلك السياسة التي امتدت لتشمل أفقيا كافة مناطق اليمن ورأسيا كل المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

4. إن الحديث عن محتوى القضية الجنوبية باعتبارها قضية وطنية سياسية وحقوقية عادلة ينبغي أن يقودنا الى الاعتراف بأن بعضا من مظاهر المعاناة والإشكالات التي هي من صميم المحتوى للقضية الجنوبية تعود بداياتها الى فترة قيام دولة الاستقلال في الجنوب وما تلاها والتي اتسم اداؤها كنظيرتها الشمالية بالشمولية والاقصاء ، وعدم الاعتراف بالآخر وبحقة في الاختلاف ، وما نتج عن ذلك من دورات عنف وقمع المعارضين ، الى جانب اعتمادها سياسات وقرارات نالت من حقوق المواطنين وممتلكاتهم مثل تأميم المساكن والشركات والمصانع والمعامل ، كما أقصت من الوظيفة في السلكين المدني والعسكري الالاف من أبناء الجنوب ونزح الكثير منهم الى الخارج تاركين كل شيء وراءهم ، من المهم التأكيد على هذا في حديثنا عن المحتوى لما سيترتب على ذلك من اثر عند وضع المعالجات والحلول.

5. إن الثورة الشبابية التي توجت بالانتخابات الرئاسية التوافقية وبقرارات الهيكلة للجيش والأمن قد أحدثت تعديلا كبيرا في موازين الحياة السياسية لصالح الشعب ، ومطلوب من السلطة الانتقالية التوافقية أن تسارع بتنفيذ مطالب التهيئة لحل القضية الجنوبية حلا عادلا يرضي أبناء الجنوب وكل أبناء الشعب اليمني.

أولاً: البعد السياسي

1. تقويض الشراكة الوطنية وتكريس الاستئثار بالسلطة، والثروة، اخراج الشريك الجنوبي من الشراكة الفعلية في الحكم وصناعة القرار على المستوى السياسي ، وإقصاء الكوادر الجنوبية من المراكز القيادية في مجال المالية العامة وجباية الموارد كالجمارك والضرائب والبنوك ومن مواقع القيادة الأمنية والعسكرية وقيادات الوحدات الخاصة ، والاكتفاء بوضع رموز جنوبية في الواجهة لتجميل النظام، حيث الجميع . شماليين أو جنوبيين . مجرد موظفين ، وكل شركاء الحياة السياسية ليسوا إلا مجرد كروت يتم استخدامها ثم الرمي بها، والتخلص منها كنفاية مؤذية.

2. إصرار السلطة على رفض معالجة آثار وجراحات حرب 1994ورفض تقديم مشروع سياسي وطني يأخذ بعين الاعتبار تصفية آثار الحرب، ومعالجة جروحها والسير بالبلاد قدما نحو تنفيذ مضامين الاتفاقيات الوحدوية، وبخاصة ما يتصل منها بالاتجاهات المتعلقة ببناء دولة القانون، القائمة على مؤسسات وطنية قوية، وعلى رعاية حقوق المواطنة المتساوية، وتحويل المشروع الوحدوي الديمقراطي إلى مصدر لإنتاج مصالح جديدة للمواطنين بمختلف فئاتهم وشرائحهم، وكذا رفض انتهاج سياسات فعالة لتعزيز وشائج الإخاء الوطني، وإجراء عملية تأهيل واسعة لليمن الموحد والكبير تساعده على تحقيق الاندماج الوطني والاجتماعي بصورة موضوعية.

3. الانتقاص من المعالم المجسدة لشراكة الجنوبيين في دولة الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية وإهمال التراث السياسي ، والإداري الجنوبي الذي كان ينبغي أن ينظر إليه باعتباره جزءا من الموروث الوطني اليمني ومن الخبرات المتراكمة التي اكتسبها اليمنيون في سياق تجاربهم التاريخية ولم تكن عملية مصادرة المتحف الوطني في ردفان سوى مظهر من مظاهر طغيان المشروع العائلي وغرور الاستعلاء ومحاولة لطمس ومصادرة التراث الثقافي والتاريخ النضالي للجنوب.

4. ممارسة المركزية المتخلفة وتعطيل الدور الحيوي للسلطة المحلية وأجهزتها ، وتحويلها إلى أجهزة صورية ومناصب شرفية ، لكسب الولاءات وشراء الذمم ، وإجهاض خطوات ومطالب الحكم المحلي ، وتشويه معناه ، حيث جرى تحت شعاره ممارسة أسوأ أشكال المركزية ، التي لا تنسجم حتى مع مفاهيم الإدارة المحلية بأدنى مراتبها.

5. إنشاء سلطة فعلية موازية في كل محافظة جنوبية خلافا لسلطة المحافظ المحلية المعروفة حيث تتكون هذه السلطة من عسكريين وأمنيين اخرين من ذوي النفوذ ترتبط هذه السلطة الموازية مباشرة بالرئاسة تنقل اليها التقارير والاخبار والمعلومات وهي التي تتحكم في التعيينات وفي الانتخابات وتستولي على القدر الأكبر من المغانم وهي وحدها التي تستطيع ان تحسم الخلافات على الأراضي والعقارات وقد التف حول هذه القيادة الموازية مجاميع من المنتفعين والمتسلقين وكتبة التقارير وغيرهم من عديمي الضمير والذمة .

6. بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري التي لم يسبق لأبناء الجنوب أن عرفوها بالصورة التي شاهدوها واكتووا بنارها منذ ما بعد الحرب بسبب طبيعة النظام الاداري السابق وصرامة الاجراءات الرقابية في القطاع الحكومي الامر الذي جعل لاستفحال ظاهرة الفساد بعد قيام دولة الوحدة آثاراً سلبية كبيرة عليهم .

ثانياً: البعد الاقتصادي

الفساد وسوء الادارة

لقد كان لإشاعة ثقافة الفساد المالي والإداري التي لم تكن تعرفها المحافظات الجنوبية نظرا لطبيعة النظام الإداري الصارم الذي يجرم هذا المسلك ويعاقب عليه والثقافة العامة التي تستهجن مثل تلك السلوكيات هذا المسلك ، ولقد ظهرت ملامح هذا الفساد جلية في اتساع نطاق الرشوة ، وتعميم الفساد في كل مفاصل وأعمال الخدمات الحكومية المدنية والأمنية والعسكرية حتى وصلت الى المحاكم ودخول عادات غريبة بصورة لم يعهدها ولم يألفها أبناء الجنوب ، مثل : أجرة الطقم ، والدفع مقابل الحصول على نسخة من حكم المحكمة – أو انجاز أي معاملة – أو استخراج ترخيص- تحت مسمى حق النزول أو حق بن هادي ، غير أن أخطر مظاهر ذلك الفساد هي تلك التي طالت أهم القطاعات الاقتصادية التي تميزت بها المحافظات الجنوبية ، وشكلت أهم مقوماتها ، فيما يلي سنشير إلى أبرزها:

أ. قطاع النفط

شهد هذا القطاع فساداً منقطع النظير اضر بأهم الموارد الحيوية في البلاد ويمكن ايجاز أهم مظاهر هذا الفساد في الاتي:

1) توزيع الامتيازات النفطية على مراكز القوى الحاكمة والمتنفذين وكان ذلك يتم بتوجيهات عليا تمنح بموجبها القطاعات النفطية لسماسرة متنفذين لتسويقها الى الشركات العالمية ويتحصلون من وراء ذلك على حصة في الشراكة معها ، إضافة إلى ملايين الدولارات التي يحصلون عليها اثناء إتمام التوقيع على هذه الاتفاقيات، وكل ذلك يتم من دون فتح باب التنافس على هذه القطاعات وفقا لما يوجبه القانون .

2) إنشاء شركات في قطاع الخدمات النفطية مملوكة لبعض كبار المسؤولين المتنفذين حيث يتم . وبتوجيهات عليا . التعاقد معها من الباطن بعقود احتكارية ، ولقد كان لهذه الشركات أثر كبير في المبالغة في تقدير نفط الكلفة الذي أصبح يستهلك أكثر من ثلث كمية النفط المنتجة ، وهي كلفة عالية تدل على حجم الفساد في القطاع النفطي ومستوى العبث بمواد الدولة لصالح جيوب المتنفذين والشركات التابعة لهم.

3. السطو على الثروة النفطية ، وبمختلف الأساليب والمسميات، وبتوجيهات عليا ، ومن ذلك مثلا ما حصل في القطاع (53) بمحافظة حضرموت من بيع لجزء من حصة الدولة لمدة عشرين عاما مقابل اموال حصل عليها بعض المتنفذين ، وقد تدخل مجلس النواب وأوقف هذه المهزلة أو قل إن شئت هذه الكارثة.

4. فرض اتاوات على الشركات العاملة في القطاع النفطي لبعض القيادات العسكرية تحت ذريعة قيام المعسكرات والالوية التابع لهم بواجب الحماية الامنية لهذه الشركات.

5. ضآلة المخصصات المالية التي تحصل عليها المحافظات المنتجة للنفط بهدف تنمية المجتمع المحلي ، وتعتبر هذه المبالغ زهيدة جدا مقارنة بما تتعرض له تلك المحافظات من الأضرار والمشاكل البيئية الناجمة عن العمليات النفطية مثل إعادة حقن كميات المياه المصاحبة لاستخراج النفط وما يترتب على ذلك من تلويث للمخزون المائي في ظل تواطؤ السلطات وعدم الزامها للشركات النفطية بتطبيق الشروط البيئية المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة معها.

ب. المنطقة الحرة " عدن

لقد كان لعبقرية المكان الأثر الأكبر في محورية ميناء عدن عبر التاريخ في خط الملاحة الدولية حيث كان المركز الرئيسي لحركة التجارة في الجزيرة العربية والقرن الافريقي بل وإلى أبعد مدى من ذلك ، وظل يلعب هذا الدور حتى خروج المستعمر ، حيث وقعت هذه الجوهرة بيد فحامين ، سواء في فترة ما قبل الوحدة أو ما بعدها ، وعندما تم في عام 1993م إعلان عدن منطقة حرة استبشر الناس خيرا وظنوا أن ميناء عدن سيستعيد دوره ، وسيكون بما يملكه من مقومات من اهم الموارد الاقتصادية التي يمكن ان تساهم بانتشال . ليس عدن فحسب . وإنما البلاد كلها من وهدة الفقر ، ولكن الفساد كان حاضراً وبالمرصاد لوأد ومحاصرة أي أمل أو حلم جميل ، حيث قامت سلطة ما بعد حرب 1994م بالخطوات التالية:

1) تغييب الارادة الصادقة في تطوير وتشغيل المنطقة الحرة وميناء الحاويات ، حيث تم تسليم ادارة المنطقة الحرة لقيادات فاسدة عبثت بمواردها ، وتاجرت بأراضيها، وصرفتها لمستثمرين وهميين.

2) إبرام اتفاق امتياز مع شركة (يمنسفت) بصورة مجحفة بالوطن مما اضطر الحكومة تحت ضغط مجلس النواب إلى التخلص من ذلك الاتفاق بتسوية كلفت الدولة دفع حوالي200 مليون دولار، وقد ظن البعض أن هذا الذي جرى ربما كان غلطة أو سقطة غير مقصودة ولكن ما حصل بعدها أكد النية المبيتة والسير المتعمد والممنهج لإفشال ميناء عدن .

3) في 1 نوفمبر 2008 م وعبر صفقة مشبوهة تم تسليم ميناء الحاويات لشركة موانئ دبي بعد ان كان البرلمان قد رفض الاتفاقية معها لأنها قامت على شروط باطلة ومجحفة ، فصدرت توجيهات رئاسية بسحب الاتفاقية من البرلمان ، وإقامة شراكة مع شركة موانئ دبي دون الحاجة الى المرور عبر بوابة البرلمان في صفقة فساد تحصل فيها النافذون على اموال طائلة ، ومنذ استلمت الشركة الميناء أخلت بالتزاماتها في العقد ومارست تحت سمع السلطات وبصرها سياسات تدميرية أدت إلى انسحاب أهم الخطوط الملاحية ، وعلى مدى عقدين من الزمان كان الركود هو المسيطر ، حتى قامت حكومة الوفاق الوطني مشكورة بإنهاء الاتفاقية بتراضٍ كلف الدولة دفع مبلغ 35 مليون دولار.

ج. الثروة السمكية

يصل طول الشريط الساحلي في اليمن الممتد على البحرين الأحمر والعربي إلى ما يقرب من (2500)كم يقع معظمه في المحافظات الجنوبية ، وفي حين انه طول سواحل سلطنة عمان يبلغ (1700)كم فإن عائدات تصدير الاسماك في اليمن يساوي ثلث عائدات سلطنة عمان ويرجع ذلك إلى الفساد المستشري وسوء الإدارة ولأسباب عديدة أخرى أهمها منح تراخيص لشركات اصطياد مملوكة في الغالب لمتنفذين أو محمية من قبلهم مقابل إتاوات تدفع لهم، وتمارس تلك الشركات عملية الاصطياد دونما رقيب أو حسيب وتستخدم أساليب صيد محرمه دولياً وإضافة كما تقوم بـ:

1. الاصطياد بطرق تضر بالبيئة البحرية كاستخدام أساليب التجريف والتفجير ، والاصطياد في مواسم التبييض التي يمنع فيها اصطياد أصناف معينة من الاسماك حفاظا على هذه الثرة من النضوب

2. أخذ الثروة مباشرة من البحر الى الخارج دون ان يتم إدخالها الى البلاد لتجهيزها واعدادها من خلال منشآت تعد لهذا الغرض لخلق قيمة مضافة تعود على الاقتصاد اليمني بمزيد من الموارد وتشغل الايدي العاملة .

3. الأضرار بالصيد التقليدي جراء عدم الالتزام بالصيد في عمق المياه الاقليمية ، والاقتراب من شواطئ الساحل الذي يعد منطقة للصيد التقليدي مما أدى إلى تراجع مهنة الصيد التقليدي التي يعتمد عليها عدد كبير من ابناء المناطق الساحلية وفي مقدمتهم أبناء المحافظات الجنوبية.

4. اعطاء تراخيص لشركات اصطياد من ورائها نافذون وبشكل مجحف لهذه الثروة الهامة وتدمير الثروة السمكية بسبب الاصطياد العشوائي واستخدام التفجيرات في عملية الاصطياد وتلويث البيئة برمي الاسماك غير المجدية بعد اصطيادها وموتها.

د. قضايا الأراضي والعقارات

1. المعالجة غير جادة وغير الكافية للآثار الناجمة عن إصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي أفضت الى مصادرة أراضي ومنشآت وممتلكات خاصة لمواطنين ، فالبعض من ذوي المقدرة وممن لهم علاقة بذوي النفوذ تمكنوا من الحصول على حقهم ، أما الضعفاء من الملاك الذين لا يملكون القوة والنفوذ غير قادرين على استعادة أملاكهم او الحصول على التعويض العادل.

2. عدم صدور القوانين اللازمة والضرورية لمعالجة الآثار الناجمة عن اصدار عدد من القوانين والقرارات الجمهورية بعد الاستقلال والتي أثرت بشكل كبير على مستوى معيشة السكان وعلى النشاط الاقتصادي في الجنوب لعدة سنوات لاحقة ، وقصور ونقص ما صدر من قوانين أو قرارات ، حيث كانت الأغراض والأهواء السياسية من وراء صدورها، ولم تقدم معالجة جذرية للمشكلة:

عشية إعلان الوحدة صدر القانون رقم 18 لعام 1990م بشأن التمليك والذي ترتب عليه تمليك المساكن المنتفع بها للمواطنين الراغبين في ذلك ، ولم ينفذ منه سوى الشق الخاص بعملية التمليك شبه المجانية لكل المساكن المؤممة ولم يعط الملاك أي تعويض لا أرض ولا نقد بموجب دستور دولة الوحدة الذي يقضي بحرمة الأملاك الخاصة.

في 12سبتمبر 1991م صدر قرار مجلس الرئاسة بشأن الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الإسكان ، وبإعادة الممتلكات العقارية التجارية والتعويض عن العقارات السكنية ، فباستثناء ما حصل من تنفيذ جزئي يتعلق بالمحلات التجارية في مدينة عدن ، فإن الملاك وبصورة عامة بعد كل هذه السنوات لم يستعيدوا ممتلكاتهم ولم ينالوا أي تعويض يذكر حتى الآن ، بالرغم من تشكيل اللجان التي حصرت الملاك وحددت التعويضات ، الا انه وعلى مدى الأعوام الماضية كلها لم تنفذ مقترحات تلك اللجان لسبب بسيط هو أنه كلما خصصت أراض للتعويضات يتم الاستيلاء والسطو عليها أو تخصيصها للغير بأوامر أو إيعازات عليا ، أو من نافذين وتحولت وبكل أسف مسألة معالجة قضايا الأراضي والتأميمات إلى وسيلة بيد المتنفذين وكبار الفاسدين للسطو على المحلات والشقق والعمارات والفلل بدلا من إعادتها لملاكها كما نص القرار .

3. الاستيلاء على الحدائق العامة ، ومصادرة المتنفسات والمنتجعات السياحية ، وصرفها لنافذين وأقرباء ومقربين ، ومنها مثلا:

ساحل ابين.

شاطئ البريقة والغدير والشاطئ الازرق في مديرية البريقة.

كرنيش صيرة..

الساحل الذهبي .

4. مصادرة ونهب اراضي الأوقاف وخاصة في محافظتي لحج وعدن.

5. السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في المواقع المهمة والتجارية تحت مسميات سكنية أو تجارية ومشاريع وهمية استثمارية لكبار المسؤولين ومقربيهم ، ومن ذلكم توزيع الأراضي الزراعية وشبه الزراعية واراضي البور المحيطة بعدن والتي كانت قد أممت وصودرت بقانون الإصلاح الزراعي وأصبحت أراضي للدولة تم توزيعها على مجاميع متنفذة وقيادات مقربين وقيادات ومحاسيب ، والرمي بالملاك وبالمنتفعين إلى المجهول ، وأضحت أراضي الجنوب وخاصة في محافظة عدن مرتعا للهدايا والهبات والترضيات والتعويضات لكل من يراد شراؤه أو استمالته أو اسكاته ومعظمها صرف بالمجان بتعليمات مباشرة من رئيس الجمهورية السابق بينما معظمهم أبناء الجنوب ويعيشون في البيوت القديمة او الشقق المؤممة في أوضاع إنسانية مزرية ، ومما يثير العجب ذلك التنسيق الحاصل بين مصلحة أراضي وعقارات الدولة ووزارة الاشغال والتخطيط الحضري لإعداد المخططات الجديدة تحت مختلف المسميات وشق الطرق الجديدة لتلك المخططات كل ذلك بهدف تمكين المحسوبين أو النافذين الذين وزعت عليهم الأراضي من بيعها بأثمان باهظة.

هـ .تصفية القطاع العام

1. خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب واسعة كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها، ففي 26 أكتوبر 1990م صدر القانون (45) بشأن الخصخصة ، حاملا في طياته حالة من الضبابية وعدم الوضوح ، وترك الكثير من الثغرات التي نفذ منها الفاسدون لنهب وتصفية شركات ومؤسسات ومنشآت القطاع العام في الجنوب وطرد الموظفين والعاملين فيها وقذفهم إلى سوق البطالة بدون حقوق، وبدون تعويض ، وبدون أي ضمانات، (فالقانون أشار في المادة 26 وبصورة ضبابية الى أنه سيتم إعادة تأهيلهم أو إشراكهم في الترتيبات الملكية المنشاة بموجب سياسات صندوق العمل الفائضة دون أي تحديد واضح لطبيعة سياسة صندوق العمل الفائضة وموارده المالية ودون أي ضمانات لحصول العمال على حقوقهم خلال فترة زمنية محددة ودون أي ضمانات للاستخدام الأمثل لعوائد الخصخصة ولهذا فقد تحفظ التجمع اليمني للإصلاح على القانون) ، ولم يكن الموظفون العاملون في تلك المؤسسات هم المظلوم الوحيد في تلك القضية فقد شاركهم في مظلمتهم الملاك الأصليون (حيث أن بعض تلك المؤسسات والشركات كانت ملكا خاصا تم تأميمه قبل الوحدة ، وبعضها كان قانون التأميم ينص على تعويض الملاك بعد عشرين عاما من تاريخ التأميم) .

2. لقد طال التدمير للقطاع العام تحت ذريعة الاصلاح الاقتصادي معظم المؤسسات الاقتصادية الناجحة في الجنوب وتحويل معدات بعضها لصالح المؤسسة الاقتصادية وتسريح عمالها ومنها عل سبيل المثال لا الحصر:

- المؤسسة العامة للأقمشة
- شركة التجارة الداخلية
- شركة التجارة الخارجية
- المؤسسة الوطنية للأدوية
- المؤسسة العامة للخضار والفواكه
- المؤسسة الوطنية للحوم.
- شركة الملاحة الوطنية
- شركة النصر للتجارة الحرة
- المؤسسة العامة للنقل البري
- مصنع البطاريات السائلة.
- مطاحن الغلال.
- مصنع البسكويت.
- مصنع الآلات الزراعية.
- مؤسسة 14اكتوبر للتوزيع.
- المؤسسة الوطنية للدواجن.
- المؤسسة المحلية للبناء
- مصنع المشروبات الغازية.
- مصنع الالمنيوم.
- مصنع الالبان.
- مصنع الغاز.
- شركة النفط للتجارة الحرة
- الشركة الوطنية للاسفنج والاثاث
- الشركة الوطنية للصناعات المطاطية
- شركة الطلاء والاملشن
- مؤسسة الاصطياد الساحلي
- المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج
- الشركة الوطنية لصناعة الالمنيوم
- الشركة الوطنية للمنتجات الحديدية
- مؤسسة عدن لصناعة المشروبات
- المؤسسة العامة للنقل البري
- شركة خطوط اليمن البحرية

ثالثاً: البعد الحقوقي والقانوني

1. آلاف المبعدين من العسكريين والمدنيين ورجال الما والأعمال والنشطاء السياسيين والقيادات المجتمعية الذين تم . قبل الوحدة . إقصاؤهم وإبعادهم وتهجيرهم إلى الشمال أو إلى خارج الوطن

2. التسريح أو الإحالة إلى التقاعد قسريا، لعشرات الآلاف من العسكريين العاملين في القوات المسلحة والامن العام والامن السياسي وبعضهم في تخصصات عالية (طيارين ومهندسين ...إلخ) وخاصة خلال الفترة من 98م الى 2000م تقريبا .

3. تسريح آلاف الموظفين من الكوادر الجنوبية المؤهلة في السلك المدني والدبلوماسي ، وفي مختلف منشآت ومؤسسات القطاع العام

4. الاعتقالات والملاحقات والمطاردات للناشطين السياسيين وناشطي الحراك السلمي في الجنوب، وقطع مرتبات البعض منهم بصورة تعسفية ، واعتماد نهج القوة والعنف وإطلاق الرصاص الحي في مواجهة كل أشكال النضال والفعاليات المطلبية والاحتجاجية السلمية.

5. مصادرة الحقوق والحريات العامة، وفي المقدمة منها حق التعبير وخنق الصحافة الحرة والتضييق عليها وملاحقة الصحفيين والنشطاء السياسيين، وتعريضهم للاعتقالات والحبس، والمحاكمات.

6. الانتهاك الصارخ للحريات الصحفية وممارسة أقسى العقوبات والثأر والانتقام بحق اكبر مؤسسة صحفية في عدن وهي مؤسسة الأيام للصحافة والنشر حتى وصل الامر الى إيقاف صدورها بصورة نهائية في مطلع يناير 2010م ومحاصرة مبنى المؤسسة والصحيفة ومنازل ناشريها ومن ثم الاعتداء المسلح والقصف الشديد بمختلف أنواع الأسلحة وانتهى الامر باعتقال الأستاذ هشام محمد على باشراحيل (تغمده الله بواسع رحمته) وأنجاله بعد أن تم تدمير إمكانيات المؤسسة المادية والمعنوية .

7. مصادرة حرية واستقلالية منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية واتحاداتها، وكل نقابات، ومنظمات وتشكيلات المجتمع المدني، المهنية، والإبداعية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات التعاونية، الزراعية، والسمكية .....الخ، والعمل على إخضاعها لمحاولات الهيمنة والاحتواء، أو الشق والتفريخ، أو التعطيل والتجميد، وتعريضها لصنوف من الضغوطات والتعسفات التي تهدد حياديتها واستقلاليتها في أدائها لمهامها والدفاع عن حقوق منتسبيها.

8. تسييس الوظيفة العامة في مختلف مفاصلها حتى و صلت إلى الوظائف الفنية كمدراء المدارس ومدراء المستشفيات وغيرها من الوظائف الفنية ، حيث يتم إقصاء كل من لم ينخرط في تأييد النظام السابق .

9. مضايقة العاملين في مهنة الصيد التقليدي من البسطاء في رزقهم بإصدار تراخيص لقوارب صيد محلية باسم بعض المتنفذين وجلب سفن مصرية وصينية تعمل تحت حماية المتنفذين ولصالحهم

ختاما / الإخوة والأخوات أعضاء فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني:

كنا نأمل أن نتمكن من عرض رؤيتنا في التجمع اليمني للإصلاح حول محتوى القضية الجنوبية مشفوعة بأرقام وإحصاءات دقيقة إلا أن الحصول على ذلك في بلادنا لازال صعب المنال ، ولهذا اكتفينا بتلك الإشارات التي نرى أنها إن شاء الله وبالتكامل مع بقية الرؤى ستضع أيدينا على حقيقة ومحتوى القضية الجنوبية ، نشكركم على حسن استماعكم ونطمع بعفوكم وصفحكم عن أي خطأ أو قصور .

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صنعاء

12/ 5/ 2013 م .

رؤية المؤتمر الوطني لشعب الجنوب لجذور القضية الجنوبية

شعار عودة الفرع إلى الأصل يهدف إلى تكريس التبعية المطلقة للشمال والحط من مستوى الجنوبيين وكأنهم أتباع أو مواطنون من الدرجة الثانية

الفساد واختلاف ثقافة العمل كانا من أهم أسباب الإقصاء والتهميش الاقتصادي لتجار الجملة والتجزئة والمقاولين والمستثمرين الجنوبيين

الملخص التنفيذي

فشلت الجمهورية اليمنية؛ لأنها حولت فكرة الوحدة من اتحاد بين دولتين يهدف إلى تنمية البلدين وتحقيق الاستقرار وتحسين حياة الناس كما نظر لها الكثيرون إلى كابوس مرعب فقد تحول هذا الحلم المثالي للوحدة بين الدولتين إلى مجرد ضم وإلحاق (عودة الفرع للأصل) دفع الجنوبيين للوقوف في وجه هذا المسعى الذي قادته مراكز القوى التقليدية في صنعاء ورجال دين، وبدلاً من أن يتم تعزيز الوحدة وجعلها جاذبة للجميع جرى إقصاء واستبعاد الجنوب شعباً ونظاماً وهوية وثقافة وأبقوا عليه أرضاً مستباحة، وهو ما دفع الشعب الجنوبي أن ينتفض ويرفض الاستكانة لهذا المصير الذي أرادته هذه القوى المتخلفة له وليخلع عنه وبصورة مستمرة لا لبس فيها يمننة قسرية لم يكن له أي رأي في اختيارها.

البعد التاريخي:

أقل من قرن من الزمان منذ ظهور أول فكرة لليمننة السياسية في منطقة جنوب الجزيرة العربية، وذلك بإعلان قيام المملكة اليمنية المتوكلية في عام 1918م. وفي هذا العام تحولت اليمن لأول مرة من جغرافيا إلى هوية، فاسم اليمن لم يكن قبل هذا التاريخ إلا دلالة على اتجاه جغرافي ولم يكن يمثل هوية أو دولة. ارتكزت هذه الهوية على التوسع وضم كافة المناطق التي تقع تحت مسمى اليمن أسموها الفروع وضمها إلى الأصل صنعاء.

وبعد انقلاب سبتمبر 1962م شعر الائتلاف القبلي بموجة التغيير القادمة فركب الموجة واخترقها وحرفها وهو ذاته الواقع الذي أعاد نفسه عند قيام مراكز القوى بركوب واختراق ثورة فبراير 2011م ومحاولة احتوائها وحرفها عن مسارها كما احتويت انقلاب سبتمبر وحرفته عن تحقيق أهدافه.

ومع تنصيب صالح رئيساً تم تقسيم السلطة بين ثلاثة مراكز قوى عسكرية وقبلية ودينية. وكان ذلك التقاسم يعني تقاسم الثروة والسلطة، إن كل واحد من الثلاثة له حصته سواء في التعيينات لكبار المسئولين أو لصغارهم أو في التجنيد في الجيش أو في الموازنة العامة للدولة أو القطاعات الاقتصادية أو في غير ذلك ، وبدأ عصر مراكز القوى في تسخير كل مقدرات الوطن لمصالحهم، وتم التعبئة للهوية اليمنية وبناء الدولة؛ بهدف الحفاظ على تماسك البلد خدمة لزيادة ثرواتهم، والجنوب كان أحد الأطماع الاستراتيجية لمراكز القوى التي تم التخطيط والتنفيذ لها بعناية ودهاء.

البعد القانوني:

إن الشعب في الجنوب المقيم على أرضه منذ آلاف السنين إنما قد دخل الوحدة على أساس اتفاقية شراكة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية وهو في هذه الحالة لم يبع أرضه وثرواته ومؤسساته ولم يرهنها لأحد بل كان دافعه للوحدة هو الإخاء اليمني والعربي والإسلامي والقومي، ولكن هذه الوحدة ضربت في الصميم بإعلان الحرب في 1994م من قبل سلطات صنعاء.

إن الوحدة التي قامت بين الدولتين في الشمال والجنوب لم تكن قائمة على أسس وقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية، كما أن اتفاقية الوحدة المبرمة لم تكن بين دولتين ذات سيادة وأعضاء في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعربية ولم تشرك أي من هذه الهيئات وتحديداً منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوقيع على هذه الاتفاقية ولو حتى كشهود، ولم تنشر تلك الاتفاقية أو تودع لدى الهيئات الدولية ولا يعلم الشعب في الجنوب والشمال عن هذه الاتفاقية شيئاً سوى ما تسرب بأنها من صفحة ونصف الصفحة، وهي مساحة لا تكفي حتى لعقد تأجير محل.

البعد السياسي:

باعتماد سلطة الحرب والأساليب العسكرية والأمنية المختلفة لإحكام مراكز القوى في صنعاء سيطرتها على جغرافيا الجنوب والفيد والنهب المستمر على مقدراته وثرواته، مستخدمة مختلف الأساليب والسبل لاستدعاء جراحات وخلافات الماضي بهدف تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية، فاتبعت سياسة التعاقدات الانتقائية لضمان التمثيل الشكلي للجنوب وإفراغه من محتواه كمؤسسات دولة قامت على النظام والقانون.

حرب صيف 1994م أحدثت تصدعات عميقة في جدار الوحدة، ومما زاد الأمر سوءاً الممارسات التي أعقبت الحرب وانفراد السلطة في صنعاء بحكم دولة ما بعد 94م، كما أنها لم تقم لحل المشاكل الناجمة عن حرب، بل إنها استعذبت نتائجها المأساوية ووظفتها لتكريس سياسة النهب والإقصاء والاستبعاد والتسلط، في حين يردد مواطنون من الجنوب أن السلطة إلى جانب تسريح عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين عقب الحرب الأهلية في 1994م، قد أطلقت يد الفاسدين والنافذين لنهب أراضي الجنوب وبيع مؤسساته العامة إلى المقربين، إلا أن قرار تسريح آلاف العسكرين والمدنيين هم من أطلقوا شرارة (الحراك الجنوبي).

البعد الاقتصادي:

(أقسم الرئيس علي عبدالله صالح، بتحويل عدن إلى قرية) قد تكون من الأقاويل التي يرددها الناس، وقد لا يكون القسم حقيقياً، لكنه بالتأكيد ما جرى على أرض الواقع فبموجب اتفاق الوحدة أصبحت مدينة صنعاء عاصمة الكيان الجديد. وبسقوط صفة العاصمة السياسية عن عدن، وعدم مصداقية تحويلها إلى عاصمة اقتصادية وتجارية عانت مدينة عدن من تدهور لكل مقومات الحياة فيها وبشكل خاص في الجانب التجاري والاقتصادي.

وقد أسهمت هذه السياسة في الجنوب في تعطيل مصالح التجار وانتشار الفساد بصورة غير موجودة في مناطق أخرى في اليمن.

وأمرت الدولة مكاتب شركات النفط العاملة في اليمن والتي كانت قد اتخذت من مدينة عدن مقراً لها بالانتقال إلى صنعاء وإغلاق كافة مكاتبها في عدن، كما عملت الدولة بفرض تعريفات مختلفة للخدمات الأساسية أرخص في الشمال عن الجنوب فعلى سبيل المثال فإن مكالمة هاتفية داخل مدينة صنعاء أرخص بـ40 % منها في عدن وبـ50 % عنها في المكلا، كما أن سعر الكيلو وات/ساعة من الكهرباء في الشمال للبيوت السكنية أو للأغراض التجارية والصناعية أرخص عنها في الجنوب بفروقات تتجاوز الـ30 %.

البعد الثقافي والاجتماعي:

يشير الواقع إلى أن هناك ثقافة مدنية تأسست لعقود في الجنوب أحدثت تحولاً في سلوكيات الجنوبيين، فبات ترسيخ مبدأي النظام والقانون في الاحتكام إليه هما المؤشران الرئيسيان للدولة في الجنوب.

إن هذه النهضة الثقافية الاجتماعية في الجنوب والتي للأسف تم القضاء عليها بعد قيام الوحدة مباشرة في العام 1990م بفعل السياسات الخاطئة والممنهجة لسلطات صنعاء وبشكل سافر بعد حرب صيف 1994م، فبدلاً من تسخير قدرات البلد وثرواته في تطوير التعليم، باعتباره أحد أهم ركائز بناء الإنسان وأداة التنمية وهدفها والثروة الحقيقية لأي مجتمع، حدث تراجع كبير لما تم إنجازه في مرحلة ما قبل الوحدة، حيث عملت عقلية المنتصر بعد حرب صيف 1994م، على صياغة سياسة تعليمية تنسجم ومصالح الفئة الأقل والمسيطرة على مقدرات الجنوب ومستقبل أبنائه، بالإضافة إلى تدمير منظومة القوانين الاجتماعية، التي أسست لقيم إنسانية حضارية وعلاقات متكافئة بين جميع أفراد المجتمع في الجنوب.

لقد تحقق للمرأة الجنوبية المساواة وتكافؤ الفرص في مواقع صنع واتخاذ القرار من سبعينيات القرن الماضي فهي أول قاضية وأول نائب وزير وأول عميد كلية اقتصاد وأول مذيعة تلفزيون وأول مذيعة إذاعة وأول مالكة ورئيس تحرير لصحيفة على مستوى الجزيرة العربية.

إحياء النعرات والثأرات القبلية واستخدام الدين من قبل السلطات الشمالية كانت اللعبة الخطرة في السياسة اليمنية الداخلية؛ حيث بدأت السلطة في الشمال بالإعداد لحرب 1994 بالترويج لفكرة "إن الجنوبيين ما هم إلا شيوعيون كفرة" وان قتلهم ونهبهم وانتهاك أعراضهم حلال وجاءت فتوى الشيخ عبدالوهاب الديلمي عضو مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح سيئة الصيت لتحفر جرحاً غائراً في قلوب الجنوبيين.

إن الحصيلة السوداوية لما أسمي بالوحدة كانت كافية لإسقاط مشروع يمننة الجنوب

وتراجع المدافعين عنها وخروجها من وعي الجنوبيين وإلى الأبد.

المدخل:

القضية الجنوبية هي قضية شعب ودولة وهوية، تعبر عن حقوق تاريخية، قانونية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية لشعب الجنوب. لقد أعلنت الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م بين كيانين مستقلين ذوي سيادة منفصلة؛ إذ تحقق للجنوب استقلاله في 30 نوفمبر 1967م كدولة ذات سيادة وبشخصية اعتبارية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وكذا جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية ذات الصلة، وينطبق نفس ما ورد أعلاه على الجمهورية العربية اليمنية التي تحققت ثورتها في 26 سبتمبر 1962م.

إن حل القضية الجنوبية يحظى اليوم باهتمام دولي بالغ؛ لما له من تأثير في استعادة الأمن والاستقرار والتوازن السياسي في اليمن والإقليم بشكل عام ولما يشكله عدم الحل من خطر داهم ليس على الإقليم فحسب ولكن على الاستقرار العالمي.

إن الوحدة اليمنية التي هرب نحوها النظامان الشموليان في الشمال والجنوب كمخرج لهما أصبحت في واقع الأمر مأزقاً دفع بشعب الجنوب نحو الهاوية جراء السياسات والمكائد للسلطات في صنعاء التي دفع الجنوب ثمنها باهظاً من مقدراته وثرواته وحقوق الإنسان التي شهدت تدهوراً في الجنوب لم يسبق له مثيل في تاريخه.

فنحن أمام بناء سياسي مدمر أبرز سماته حالة اللادولة من مايو 1990 حيث جرى إلغاء الشرعية السياسية للدولتين شمالاً وجنوباً تحت غطاء إعلان الوحدة، بينما فشل الإعلان الوحدوي ولم تقم شرعية سياسية بديلة، فبدأت الأزمة التي انتهت بحرب ابريل 1994م التي قضت على كل محاولات الإبقاء على مشروع الوحدة وتدرجت هذه الأزمة القائمة في تشكل حلقاتها عبر فترات زمنية مختلفة منذ ما بعد حرب صيف 1994م وظهور قضية الجنوب وطرفاها الجنوب والشمال، شمال أراد فرض الوحدة بالقوة وجنوب رافض لواقع فرضته القوة والحرب.

شهدت حرب 1994م تسخيراً وتعبئة دينية وقبلية تحت شعار المحافظة على مشروع الوحدة اليمنية، بينما الحقيقة لم تكن سوى بهدف نهب مراكز النفوذ لثروات الجنوب حتى وقتنا الحاضر. والصدام المسلح الذي حدث في عام 2011م بين علي عبدالله صالح وآل لحمر لم يكن بسبب مواالتهم للثورة بل لرفض آل الأحمر توجه علي صالح في توريثه الحكم لابنه والانحراف عن الاتفاق الذي أبرم عند تنصيبه رئيساً أن تكون المرجعية لمراكز القوى.. كانت حرباً للحفاظ على السلطة وتثبيت مرجعية مراكز القوى الثلاث على حساب مرجعية أسرة علي صالح.

إن آخر مشاهد القضية الجنوبية في تعبيراتها السياسية والشعبية تتبلور في المشاهد المليونية الضخمة، وهي تعبير صارخ على أن القضية الجنوبية تتجاوز الرؤى المعزولة والنظرات السياسية الضيقة والزعامات السياسية والوجاهية إلى تشكيل موقف الشعب في الجنوب، وليس هناك أكثر من هذا الدليل يستطيع أن يؤكد ويثبت القضية الجنوبية بكونها حقيقة حاضرة وماثلة أمام العيان ليست بحاجة لذاكرة ماضوية أو خيال مستقبلي إلا في سبيل العبرة من وفي سبيل وضع الحلول التي لم تعد تقبل المراوغة والتحايل؛ فالمسألة أكبر من تفاصيل مصلحة صغيرة، وهي اليوم كبيرة بمستوى الشعب الذي يخرج إلى الشارع بالمليونيات.

أولاً: البعد التاريخي:

ظهر اسم اليمن أولاً باسم يمنات كمنطقة في إطار كيان يشمل معظم جنوب الجزيرة العربية وليست كدولة. ولم يظهر اسم اليمن كمسمى دولة إلا في عهد المملكة اليمنية المتوكلية في عام 1918م التي أعلنها الإمام يحيى حميد الدين ،وعلى أراضي الدول القديمة سبأ ومعين وجزء من أراضي أوسان وقتبان وكذا أراضي ما كان يعرف بالدولة الإدريسية التي أصبح معظمها ضمن الأراضي السعودية بعد اتفاقية الطائف عام 1934م. ولم تكن عدن والمحميات الغربية من هذه الأراضي.

وفي هذا العام تحولت اليمن لأول مرة من جغرافيا إلى هوية، فاسم اليمن لم يكن قبل هذا التاريخ إلا دلالة على اتجاه جغرافي ولم يكن يمثل هوية أو دولة.

احتواء الهوية الجديدة :الاستغلال السياسي والديني والاقتصادي للهوية اليمنية لمراكز القوى للبسط على ثروات اليمن والجنوب.

قرن من الزمان أو يقل عن ذلك منذ ظهور أول فكرة لليمننة السياسية في منطقة جنوب الجزيرة العربية؛ وذلك بإعلان قيام المملكة اليمنية المتوكلية في عام 1918م. في محاولة للخروج بمشروع الدولة الوطنية بعد إدراك الإمام يحيى بن حميد الدين عمق المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد أفول الامبراطورية العثمانية وتقاسم إرثها بين أطراف محلية وأخرى دولية.

الهوية اليمنية الجديدة شكلتها وغذتها مراكز القوى الثلاثة الرئيسية في صنعاء، وهي ارتكزت – هذه الهوية – على التوسع وضم كافة المناطق التي تقع تحت مسمى (اليمن) أسموها الفروع وضمها إلى الأصل صنعاء. هذا التماسك بين القوى الثلاث تعرض مع المتغيرات المحلية والإقليمية للضعف، شهدت فيها المراحل اللاحقة الضعف المستمر لإحدى تلك المراكز في مقابل زيادة نفوذ القبائل الأخرى وسلطة صنعاء.

ومع اندلاع ثورة سبتمبر 1962م شعر الائتلاف القبلي بموجة التغيير القادمة فركب الموجة واخترقها ومثلت فيها حاشد القوة الرئيسة المدافعة عن الثورة، حتى اعتقد الكثير من أبناء حاشد أن الثورة لم تقم إلا بسبب ما لحق بمشايخ حاشد من قبل الإمام أحمد، وكان الكثير من القبائل التي حاربت مع الملكيين تنظر إلى الثورة على أنها ثورة حاشد، وهو ذاته الواقع الذي أعاد نفسه عند قيام نفس القوى بركوب واختراق ثورة فبراير 2011م واحتوائها كما احتوت انقلاب سبتمبر.

ورغم التقاسم بين مراكز القوى الثلاث والذي تم الحفاظ عليه طيلة فترة حكم القاضي عبدالرحمن الإرياني مع تغيير في أسماء شاغلي المواقع، فقد كان واضحاً أن هناك هيمنة ومنافسة بين أطراف القبيلة. وفي هذا المنعطف التاريخي بالذات برز شيخ حاشد كصانع للرؤساء. وفي عهد صالح تم تقسيم السلطة بين المراكز الثلاثة. وكان ذلك التقاسم يعني تقاسم الثروة والسلطة، أن كل واحد من الثلاثة له حصته سواء في التعيينات لكبار المسئولين أو لصغارهم أو في التجنيد في الجيش أو في الموازنة العامة للدولة أو في غير ذلك، وبدأ عصر القبيلة في تسخير كل مقدرات الوطن لمصالحها، وتم التعبئة للهوية اليمنية وبناء الدولة بهدف الحفاظ على تماسك البلد خدمة لمصالحها وتوسيعها.

قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

استفادت اليمن بعد ثورة سبتمبر من حالة المد القومي التي عمت المنطقة العربية والدعوة إلى توحد الأمة لكي تعيد إحياء مشروع الأئمة في إلحاق "اتحاد الجنوب العربي" بما يسمى اليمن، ولعبت العناصر اليمنية المهاجرة إلى الجنوب دوراً رئيساً في الترويج للفكر القومي وأن الوحدة اليمنية هي الخطوة الأولى لتحقيق هذا الحلم العربي العظيم. وفي إطار هذا التوجه القومي تم تسمية دولة الجنوب بعد الاستقلال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، رغم أن هذه التسمية لم تكن من الخيارات الأولى المطروحة حينها.

قامت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بتحويل اسم الدولة المستقلة عن الاحتلال البريطاني وهي اتحاد الجنوب العربي في تاريخ 30 نوفمبر 1967 واعترفت 80 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الجديدة بتاريخ 5 ديسمبر 1967م وكان مقعد الأمم المتحدة يحمل اسم اتحاد الجنوب العربي كهوية تاريخية نهائية لها ولمواطنيها، ولم يطلق اسم اليمن بأي اشتقاق تاريخي على الجنوب سوى منذ 30 نوفمبر 1967.

لقد تم الترويج وبكثافة لمسمى يمنية الجنوب عبر الآلة الإعلامية السياسية في النظام السياسي والقبلي الشمالي بكثافة كمحاولة لطمس استقلالية الهوية الجنوبية حتى قام النظام بتمويل دراسات جامعية وكتب تروج لهذه التزييف للتاريخ.

إن محاولة التزييف المكثفة والمتكررة من قبل النظام في صنعاء كانت أحد الأسباب التي دفعت الجنوبيين إلى التمسك بشكل متعصب بهويتهم وانتمائهم، وبدأت تتجلى أطر هذا التمسك في الكتابات الصحفية التي أرسلت العديد من كتابها الجنوبيين إلى غياهب المحاكمات والسجون، وكانت الدولة تتمسك دوماً باتهام أولئك الكتاب بتهمة "تهديد الدولة ومحاولة قلب نظام الحكم" وهي اتهامات يعرفها العالم الحر جيداً بأنها التهمة المستخدمة من الأنظمة الدكتاتورية لقمع آراء معارضيها.

كما أن الحراك الجنوبي السلمي رفض منذ بدايته في 7/7/2007م الهوية اليمنية، ولم يعترف بها كهوية وطنية، وهي انعكاس لحالة الرفض المطلق في الشارع الجنوبي لمبدأ الضم والإلحاق التي اتبعها النظام بل تندر الجنوبيون ورفضوا بشدة شعار "عودة الفرع (الجنوب) إلى الأصل (الشمال)" التي أطلقها ساسة الشمال.

كما أن هذا الرفض الشعبي في الجنوب للهوية اليمنية كان أيضاً بسبب غياب مفهوم المواطنة المتساوية في الجمهورية اليمنية غياباً تاماً حل محله مفهوم التبعية والرعوية للأنظمة القبلية الحاكمة في الدولة.

وكانت التصريحات العلنية للسياسيين الشماليين أبلغ برهان في تأكيد النية المبيتة في إلغاء الجنوب هوية وشعباً عندما قال الرئيس السابق علي عبدالله صالح في يوم 27 ابريل 1994م من ميدان السبعين في صنعاء لدى إعلانه الحرب على الجنوب "حانت لحظة الانتقام" و«هذه الوحدة تعمدت بالدم»، وفي مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رحمه الله قال:«نحن رفضنا الوحدة ولكن الرئيس وعدنا بأنه سيقضي على الجنوبيين ويبتلع الجنوب خلال ثلاث سنوات»... أما الدكتور عبدالكريم الإرياني فقال مباشرة بعد الحرب:«لقد ابتلعنا الجنوب ولم يبق إلا هضمه»، وقال الشيخ ناجي الشائف:«لم يعد هناك شيء اسمه الجنوب فقد أخذناه بالسيف»، أما محمد اليدومي، أمين عام حزب الإصلاح، فقد قال في حوار متلفز بينه وبين أمين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد مقبل في العام 1997: «إن من حقهم (الشماليين) أن يزجوا بالملايين الى الجنوب لتغيير الخارطة الديمغرافية».

تسعة عشر عاماً من حرب 1994م عاشت اليمن أجواء التمجيد الرسمي اليومي للحرب ونتائجها .. وشعار "الوحدة فريضة دينية" واحد من الأمثلة التي يمكن التدليل بها على الانحراف .. فهذا الشعار لم يكن له وجود قبل حرب 1994م جرى صكه لتسويغ الهروب من المعالجة السياسية السليمة ... إن أبرز دلائل تسييس الدين لأغراض تخدم مصالح هذه القوى ما جاء في المسلسل التلفزيوني "همي همك" الذي قال فيه الممثل فهد القرني: إن أركان الإسلام ستة، والركن السادس هو الوحدة، وهذا يعيدنا إلى التاريخ الذي جرى فيه تحريف الدين الإسلامي عند ادعاء الأسود العنسي بالنبوة في الشمال.

وكما هو معروف أجهزت الحرب على شراكة الجنوب في اتفاقية مشروع الوحدة وفرضت علية واقعاً جديداً يسميه المنتصر "وحدة معمدة بالدم" بينما تسميه قوى الحراك الجنوبي جهاراً نهاراً بأنه احتلال..

لقد طالت الحرب كل شيء في الجنوب، وما ألفه واعتاد وتعلق به من تاريخ ورمزيات ومن حضور حقيقي للدولة والنظام والقانون.. تفسير ذلك أن النظام الذي أعلن الحرب نظام عصبيات مغتصبة للدولة.. مثلما فعل الإمام الهادي مع قبائل "يام" عندما قطع نخيلها وردم آبارها، ومثلما فعل الإمام أحمد عندما استباح مدينة صنعاء عام 1948م .

أما استباحة منازل قادة ومسئولي دولة الجنوب فتندرج في إطار الإمعان في الإهانة وممارسة الإذلال.

فرضت نخبة الحكم في صنعاء نموذجها على الوحدة وعممت نظام الجمهورية العربية اليمنية كله.. وبدلاً عن وحدة 22مايو الطوعية السلمية أقامت وحدة 7يوليو "المعمدة بالدم" معتقدة أن نظام الجمهورية العربية اليمنية هو النموذج الذي انتصر على صعيد عالمي في الحرب الباردة، ويجب أن ينتصر على صعيد محلي.

قام مركز دراسات مؤسسة الأهرام المصرية بإجراء بحث ميداني عن حرب صيف 1994 كان أبرز نتائجه "إن الوحدة لم تبن على أساس واقعي متين يقوم على التدرج والانتقال الطبيعي السليم... إن التسرع في إعلان الوحدة دون إعداد كاف ودون وضع خطة عملية تدريجية سوف يكون هو السبب في فشلها لتَضاف بدورها إلى مشاريع الوحدة العربية السابقة التي سقطت في زوايا التاريخ".

ثانيا: البعد القانوني:

إن الشعب في الجنوب المقيم على أرضه منذ آلاف السنين إنما قد دخل الوحدة على أساس اتفاقية شراكة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية، وهو في هذه الحالة لم يبع أرضه وثرواته ومؤسساته ولم يرهنها لأحد بل كان دافعه للوحدة هو الإخاء اليمني والعربي والإسلامي والقومي، ولكن هذه الوحدة ضربت في الصميم بإعلان الحرب في 1994م من قبل نظام صنعاء.

انهت لجنة من صياغة مشروع الدستور عام 1981 أعمالها لكن التوقيع عليه لم يتم إلا في 30 نوفمبر 1989.. وبين هذين العامين فاصل زمني كبير لم نجد تفسيراً موثقاً له إلا في حديث مطول أدلى به علي عبدالله صالح لنجيب رياض الريس ونشر في كتاب "رياح الجنوب" الصادر عام 1998 أي بعد حرب 1994 بأربع سنوات كان صالح خلالها مهووساً بنشوة النصر، معتقداً أنه الصقر السبئي الذي أوقع الجنوب في فخ الوحدة وحوله من شريك بإرادته إلى ملحق بغير إرادته.. قال صالح لرياض الريس ما معناه: إن قيادة الجنوب جاءت إلى الكويت(1982م) وهي منتشية بنصرها العسكري وتريد أن تحقق الوحدة معنا من موقع القوي، لكن الإخوة في القيادة نصحوني أن لا أتسرع في الذهاب إلى الوحدة حتى نرتب أوضاعنا.

كما نصت الاتفاقية على "أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية وعدم اللجوء الى تجاوز الدستور أو تعديله" بينما تم تعديل الدستور مباشرة بعد انتهاء حرب 1994م.

إن الوحدة التي قامت بين الدولتين في الشمال والجنوب لم تكن قائمة على أسس وقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية كما أن

البقية ص (8-9)

رؤية المؤتمر الوطني لشعب الجـــنوب لجذور القضية الجنوبية (تتمة من صـ (7)

اتفاقية الوحدة المبرمة كانت بين دولتين ذات سيادة وأعضاء في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والعربية ولم تشرك أيا من هذه الهيئات وتحديدا منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التوقيع على هذه الاتفاقية ولو حتى كشهود ولم تنشر تلك الاتفاقية أو تودع لدى الهيئات الدولية، ولايعلم الشعب في الجنوب والشعب في الشمال عن هذه الاتفاقية شيئا سوى ما تسرب بأنها من صفحة ونصف الصفحة، وهي مساحة لا تكفي حتى لعقد تأجير محل تجاري أو سكني.

والملاحظ هي نص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية الإشارة إلى الاتفاقية بأنها "اتفاق عدن التاريخي" ولم يتم الإشارة من قريب أو بعيد إلى أن اتفاقية الوحدة هي اتفاقية قانونية أو ذات بعد قانوني، ويلاحظ أن هذا الوصف استخدم بكثافة من قبل النظام في صنعاء مع تحاشي الإشارة إلى أي بعد قانوني في الاتفاق المولوم.

من وجهة نظر القانون الدولي كانت حرب 1994م حرباً داخلية ومن الناحية الفعلية جرت الحرب بين حقائق دولتين تعدد دمجها وقد انقسمت مؤسسات الدولة على أساس شطري ابتداء من مجلس الرئاسة والحكومة مروراً بالبرلمان وانتهاء بالجيش والإعلام، ففي كل المستويات كانت الحرب بين حقائق دولتين.

القتل خارج إطار القانون:

في الفترة الممتدة من العام 1994م إلى 18 مارس 2013م تم قتل حوالي 1203 جنوبيين من قبل شماليين، ولم يتم معاقبة أي شمالي بتهمة قتل جنوبي سواء بالسجن أو الإعدام، بل إن معظم الجناة تم تهريبهم من السجون إلى الشمال أو خارج البلاد كي لا تطالهم يد العدالة.

بل إن الأمر تطور إلى التصريح لجنود قوات الأمن المركزي بالقتل العشوائي وسحل الجنوبيين خصوصا في الأرياف والمناطق الثانية وكانت أبشع الممارسات في منطقة ردفان في ابريل من العام 2009 م، وأغلقت وسائل إعلام جنوبية عدة وعلى رأسها صحيفة "الأيام" لتغطيتها المصورة لتلك الأحداث التي شارك فيها قوات الحرس الخاص والأمن المركزي وتورط ضباط من الأمن المركزي في اعتصاب صبيان قاصرين داخل سجون الدولة في لحج على خلفية هذه الأحداث.

ومنذ العام 1994 قامت القوات النظامية باستخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات في الجنوب وقتل ما يزيد عن 17 دهسا تحت مجنزرات الدبابات وعجلات الصهاريج، بينما وعلى سبيل المقارنة قتل 4 فلسطينيين في اسرائيل دهسا من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي.

أما أحد أكثر المشاهد تروعا للجنوبيين فهو مدينة قرية المحيلة وهي إحدى قرى مديرية الحشد بمحافظة ابين، يبلغ تعداد سكانها 374 نسمة حسب الإحصاء الذي أجري عام 2004. تبعد القرية عن عدن مسافة 230 كيلو مترا شرقا.

قتل فيها 68 من السكان المدنيين بينهم 14 من النساء و21 طفلاً في قصف مرعوب لمعسكر تدريب لتنظيم القاعدة، حيث قامت بوارج أمريكية بقصفها بصواريخ كروز من نوع توماهوك كروز - BGM 109D أطلقت في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس 17 ديسمبر 2009م بناء على معلومات استخبارية خاطئة من نظام صنعاء للحكم الأمريكي، ولم يقتل في الهجوم أي عنصر من القاعدة بل مدنيون ابرياء.

وقال فيليب كوتزنايب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية : "إن توجيه ضربة عسكرية من هذا النوع ضد مسلحين مزعومين من دون محاولة اعتقالهم هو على الأقل غير قانوني، كما أن حقيقة أن الكثير من الضحايا كانوا من النساء والأطفال يعيد مؤشرا على أن الهجوم كان هي الحقيقة غير مسؤول تاتا ولاسيما على ضوء احتمال استخدام الذخائر العنقودية".

وأشارت المنظمة إلى أن الصور التي حصلت عليها تظهر أجزاء من الصواريخ من نوع توماهوك كروز 109D - BGM، امريكية الصنع. وأكد أن الدول من الصواريخ أطلقت من سفينة حربية أو غواصات، وهي مصممة لنقل حمولة من القنابل العنقودية (166 قنبلة) وتنفجر الحمولة المدنية من هذا النوع في حدود 200 شظية حادة وصلبة، ويمكن أن تسبب إصابات على بعد 150 متراً.

ثالثاً: البعد السياسي:

منذ إعلان مشاهد الوحدة في العام 1990 مارس الشريك الشمالي عملية اغتيالات سياسية طالت شريكه في الحكم الحزب الاشتراكي على وجه الخصوص ؛ حيث قتل 153 قيادياً من الحزب الاشتراكي قبل حرب 1994م.

استخدم الشريك الشمالي علاقاته المتوطدة أصلاً بالأطراف الدولية لتشكيل موقف معادي للشريك الجنوبي من المجتمع الدولي بني على معلومات مضللة.

باعتماد سلطة الحرب الأساليب العسكرية والأمنية المختلفة لإحكام سيطرتها على جغرافيا الجنوب والمضيء والنهب المستمر على مقدراته وثرواته، فعملت بمختلف الأساليب والسبل لاستدعاء جراحات وخلافات الماضي بهدف تفكيك بنيته الاجتماعية والسياسية، فاتبعت سياسة التعاقدات الائتلافية لضمان التمثيل الشكلي للجنوب ولإفراغه من محتواه كمؤسسات دولة قائمة على النظام والقانون.

"وبهذا انقسم اليمنيون جغرافياً بين كارد للوحدة جنوباً وخائف عليها شمالاً، ومن أن سب الكراهية في الحالتين وأجج وهو حرب 1994. التي دمرت الوحدة كمشروع سياسي، تتهرب النخب السياسية في الجهتين من الاعتراف بهذه الحقيقة".

وكان واقع الضم والإلحاق القسري هو المشهد الذي قوبل بالمقاومة والرفض، ليتحول إلى حراك سياسي اجتماعي سلمي أعلن عنه في 7/7 /2007م.

لقد قام مشروع الوحدة اليمنية على أساس اعتراف الحفاظ أو الإبقاء على البنية السابقة لكلتا الدولتين خلال الفترة الانتقالية، فهذه الاستراتيجية لم تحدث التكامل المأمول، لذلك واجهت دولة الوحدة، الإخفاق الأول الذي يتمثل في نقل مبدأ التوازن السياسي من المستوى المجتمعي العام إلى فمته وإجهزته التنفيذية الوسيطة والعليا، حيث تعثر استكمال دمج العديد من المؤسسات الحيوية، وبصفة خاصة مؤسستي الجيش والأمن، الإخفاق الثاني يتمثل في هامشية الأحزاب السياسية، والإخفاق الثالث وهو خاص بفشل تطبيق أحد أهم المبادئ التي قامت عليها الوحدة وهو مبدأ الأخذ بافضل ما في تجربة الشطرين في نهج الدولة والمؤسسات والقانون والإدارة والعملة وتعميمه، وبالتالي لقد مس هذا الإخفاق عدم التوازن في الآثار الناتجة من الوحدة بين مناطق الشمال والجنوب، الأمر الذي أثر على نمو الشعور في أوساط الفئات الاجتماعية من المناطق الجنوبية بأنها قدمت تضحيات أكبر في سبيل الوحدة دون عائد مناسب، وانه لم يكن هناك توازن بين الأعباء والعوائد بين كل شطر سابقاً.

حرب صيف 1994م احدثت تصدعات عميقة في مشروع الوحدة، ومما زاد الأمر سوءاً الممارسات التي اعقبت الحرب وافراد السلطة في صنعاء بحكم دولة ما بعد 94م، كما أنها لم تقم بحل المشاكل الناجمة عن حرب، بل انها استعدبت نتائجها المأساوية ووظفتها لتكريس سياسة النهب والإقصاء والاستبعاد والتسلط ان السلطة إلى جانب تسريح عشرات الآلاف من المدنيين والعسكريين عقب الحرب الأهلية في 1994م، وأطلقت يد الفاسدين والنافذين لنهب أراضي الجنوب وبيع مؤسساته العامة إلى المقربين، إلا أن قرار تسريح آلاف العسكريين والمدنيين نتج عنه أن اطلقوا شرارة ما يعرف بالحراك الجنوبي) فضلاً عن توزيع أراض شاسعة لقادة عسكريين ونافذين من أبناء الشمال والجنوب.

بدأ عهد نهاية حرب 1994م بطالب بالمواطنة المتساوية وبالمشاركة في اقتسام السلطة والثروة، كذلك رفضهم قبول العناصر الإدارية المحسوبة على النظام السياسي حيث يرون أن هؤلاء العناصر معظمهم من الشمال واتوا للإحلال في أماكنهم الوظيفية، كما أدى الضعف الاقتصادي والفشل الإداري وعدم قدرة النظام على تحقيق العدالة والمساواة، إلى ظهور ذلك الانقسام الاجتماعي.

النظام الإداري ما يزال حتى اللحظة يعتبر أهم نقطة ضعف في بناء الدولة في اليمن، وما تم من إنجاز، لم يكن الفضل فيه لكفاءة الجهاز الإداري وفعاليته، وانما يعود الفضل إلى المشاركة الشعبية المتمثلة في الهيئات التعاونية، وبعض رجال الأعمال وإلى المساعدات والخبرات الخارجية، المبادرات الذاتية للأفراد وليس للعمل المؤسسي من سلطة الدولة، مازال يعاني الجهاز الإداري في اليمن التسيب والفساد والضعف نتيجة نظرة الأنظمة السياسية المتتابعة للإدارة كأداة للإرضاء وتوزيع المغانم، وليس إدارة للإنتاج، إضافة إلى ذلك ضعف المستوى الاقتصادي، الذي يجعل من الموظف يتلاعب بالأنظمة والقوانين مقابل مبلغ من المال، أو لدعم مركزه ولم يقتصر الضعف على الجهاز الإداري، وانما طال المؤسسة القضائية ونالها ما نالها من فساد، لذلك فقد تأثر وضع البناء الإداري في اليمن بنمط السلطة السياسية، فارتكزت الإدارة على المناطقية والطائفية والقروية والارتجالية والعشوائية، والأمزجة الشخصية، ولم يتحقق للإدارة أي بناء منهجي يرتكز على الخطط العملية والعلمية.

لقد بلغ حجم الاقتصاد والتهميش السياسي، لأبناء الجنوب، في عام 2006م، مقارنة بعام 1990م، حداً كبيراً وما هو موضح ادناه هو عينه لما سيتم نقاشه باستفاضة في الأشهر القادمة:

انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في رئاسة الجمهورية من 1990م إلى 2011م، من 40 إلى 0 %.

انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس النواب من 46 %، إلى 19 % تقليص عدد مقاعد المحافظات الجنوبية بعد حرب صيف 1994م في البرلمان إلى 56 مقعداً من أصل 301 مقعد، وبالمقارنة فإن محافظة صنعاء وامانة العاصمة وحدها لديها 54 مقعداً في البرلمان.

انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الشورى من 47 %، إلى 29 %.

انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس الوزراء من 54 %، إلى 25 %.

انخفاض نسبة تمثيل الجنوب في مجلس القضاء الأعلى من 46 %، إلى 25 %.

تعيين جميع محافظي المحافظات الجنوبية، من الشمال.

تعيين 57 مديراً عاماً للدوائر الأكثر أهمية من الشمال في عدن واحلال كافة الموظفين الحكوميين في المهرة بنسبة 98 % من الشمال والنسب تختلف بحسب المحافظة.

انخفاض نسبة أبناء الجنوب بين أفراد القوات المسلحة والأمن، إلى 12.3 %.

انخفاض نسبة أبناء الجنوب بين قيادات المناطق العسكرية إلى 20 %.

إقصاء جميع المشاركين في ترتيبات الوحدة اليمنية في الفترة من 24 - 27 رمضان، الموافق 19 - 22 أبريل 1990م، الواردة أسماؤهم في الجريدة الرسمية العدد رقم1.

خطاب ادعاء الملكية:

اتباعاً للمبدأ القبلي المعروف في الشمال "ادعي بالشيء وبعدين شارع" فإن الطبقة السياسية الشمالية أغرقت الجنوبيين بادعاءات مثل:

إعادة توحيد اليمن:

قام الطرف الشمالي عبر وسائل الإعلام الحكومية والحزبية ببث فكرة أن وحدة 1990م ما هي إلا إعادة لتوحيد اليمن الذي فرقه الاستعمار والإمامة، بينما لا يعدو هذا الخطاب سوى وهم في فكر من ابتدعه.

عودة الفرع إلى الأصل:

إن هذه الفكرة تحمل في مضمونها رسالتين الأولى هي الحط من مستوى الجنوبيين، وكأنهم اتباع أو مواطنون من درجة ثالثة أو أسوأ والرسالة الثانية هي التبعية المطلقة للشمال.

اليمن واحد منذ الأزل:

لايوجد أي دليل تاريخي أو إنساني أو قانوني يدعم هذه الفكرة واستخدم الساسة الشماليون هذه الفكرة بكثافة في وسائل الإعلام لتشبيط وتيئيس أي حركة تطالب بفصل اليمنيين من جديد، فلم يكن اليمن واحداً سوى من العام 1990م.

الجنوبيون بقايا هنود وصومال:

إحدى أسوأ الرسائل الموجهة من نظام صنعاء حيث قام الرئيس السابق شخصياً بينها في لقاءاته الخاصة والعامة وحملتها العديد من وسائل إعلام حزب المؤتمر الشعبي العام.

الوحدة عمدناها بالدم:

التهيئة لأي حرب أهلية قادمة، وكانت أخطر الأطروحات هي التي بثتها صحيفة الديار في نهاية يونيو 2009 في مقال للصحفي الشمالي عادل الأحمدي، رئيس تحرير نشوان نيوز، يدعو لإبادة نصف مليون من الجنوبيين الأوغاد حد وصفه لكي يعيش العشرون المليون الشمالي الأخرون بسلام.

الوحدة أو الموت

شعار صرخة الحرب ضد الجنوبيين من ميدان السبعين في 27 أبريل 1994. وكلما زاد ضغط الجنوبيين على الشمال زادنا هذا الشعار في ملصقات على الشوارع كتهيئة نفسية مسبقة لحرب جديدة.

رابعاً: بُعد المؤسسة العسكرية والأمنية الجنوبية:

امتلك الجنوب منظومة عسكرية وامنية مؤهلة تأهيلا عاليا وتدريبا احترافيا بشهادة المراكز الإستراتيجية العسكرية العالمية، وكان من أفضل جيوش المنطقة حينها حيث كان الاقتصادية والتمييز العنصري ضد الجنوبيين في التوظيف الحكومي الجديد لأبناء محافظات الجنوب، إلى أقل من عدد الموظفين الجنوبيين المتوفين وإلى أقل من هذه المؤسسة التي ساهمت في ميزان معادلة الأمن القومي والدولي في المنطقة كانت الهدف الرئيس والأساسي لنظام مراكز القوى الثلاث حيث تم تصفيتها أثناء وبعد حرب 1994م.

القائمة التالية توضح بعضاً من قوام المؤسسة العسكرية والأمنية في الجنوب:

تتكون القوات المسلحة بأنواعها وصفوفها من 80.000 - 100.000 ضابط وجندي، بالإضافة إلى 60.000 من القوات الشعبية والاحتياط العام.

40 لواء نظامي مشاة وميكانيكي ودبابات ومدفعية صواريخ وقوى جوية ودفاع جوي وبحرية وغيرها.

18 دائرة تابعة لرئاسة الأركان العامة بمختلف أنواعها وتخصصاتها.

كليتين عسكريتين.

كلية شرطة.

كلية طيران.

مدرسة بحرية وكل الكليات كانت مجهزة تجهيزاً علمياً.

12 مدرسة تخصصية بمختلف صنوف القوات.

قوات برية:

16 لواء مشاة.

4 ألوية مشاة ميكانيكا.

3 ألوية دبابات + أربع كتائب مستقلة.

3 ألوية مدفعية وصواريخ.

قوات جوية:

8 ألوية قوى جوية ودفاع جوي.

قوات بحرية:

6 ألوية بحرية وصواريخ ومدفعية وإنزال وحراسات.

وزارة الداخلية: يتكون القوام البشري لوزارة الداخلية من 20.000 ضابط وصف ضابط وجندي وموظفين مدنيين تقريباً.

وزارة أمن الدولة:

القوام البشري لوزارة أمن الدولة تتكون من 8 آلاف موظف تقريباً.

كما امتلكت القوات البحرية الجنوبية أضخم سفينة إنزال في المنطقة لا يوجد مثيل لها سوى 3 أخريات مع القوات البحرية التابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، وتم تفكيك معداتها بعد حرب 1994م، وتستخدم حالياً من قبل ناقلين في أعمال التهريب.

كما امتلك الجيش قاعدة صيانة للصواريخ كانت الوحيدة في المنطقة وموقعها في بير الناصة تقوم بصيانة الصواريخ بكافة أنواعها لصالح حلف وارسو، وتم نهب هذه القاعدة من قبل متنفذين، وحولت معداتها المدنية لشيوخ قبليين بعد اقتحام عدن في 1994م.

وفي 27 ابريل 1994م تم تدمير اللواء الثالث مدرع جنوبي في معركة دارت مع لواء من الفرقة الأولى مدرع، وقد سبق هذا الموقف أن تم في 22 ابريل 1994م تدمير اللواء الخامس مدرع الجنوبي في حرف سفيان منطقة عمران.. كما تم مساء 4 مايو 1994م تفجير الموقف في منطقة ذمار، حيث يعسكر لواء باصهيب المدرع الجنوبي الذي تم تطويقه بقوات شمالية تفوقه عدة أضعاف، وهذه فقط أمثلة من واقع ما تعرض له الجيش الجنوبي من إبادة متعمدة.

الأسلحة نهبت.. الجنود والضباط سرحوا من العمل.

خامساً: البعد الاقتصادي:

((أقسم الرئيس علي عبدالله صالح، بتحويل عدن إلى قرية)) قد تكون من الأقاويل التي يرددها الناس، وقد لا يكون القسم حقيقياً لكنه بالتأكيد ما جرى على أرض الواقع فبموجب اتفاق مشروع الوحدة أصبحت مدينة صنعاء عاصمة الكيان الجديد. وبسقوط صفة العاصمة الاقتصادية عن عدن، وعدم مصداقية تحويلها إلى عاصمة اقتصادية وتجارية عانت مدينة عدن من تدهور لكل مقومات الحياة فيها وبشكل خاص في الجانب التجاري والاقتصادي.

فقد أغلقت دواوين الوزارات فيها، أما مكاتب فروع الوزارات فلا تستطيع شراء القلم الرصاص بدون العودة الى المركز في صنعاء.. وقد أسهمت هذه السياسات التمييزية الشديدة في تعطيل حصائل التجار وانتشار الفساد بصورة غير موجودة في مناطق أخرى في اليمن.

وقامت الدولة وبشكل حثيث وباستخدام الوزارات ومكتب رئيس الوزراء بتغيير الوكلاء الجنوبيين للعديد من الشركات إلى وكلاء شماليين مباشرة بعد حرب 1994م حتى وكلاء توزيع الصحف والمجلات الدولية تم إرسال خطابات رسمية بتحويل وكالاتهم إلى الناشرين.

وأهملت الغرفة التجارية في عدن وهي أول غرفة تجارية في الجزيرة العربية أنشئت قبل اكثر من 100 سنة، وأصبحت اليوم أثراً بعد عين. كما تم إهمال أحواض السفن في ميناء عدن بشكل متعمد أفضى إلى تدميرها، وهي أول أحواض سفن جافة في الجزيرة أنشئت في العام 1983م.

وأمرت الدولة مكاتب شركات النفط العاملة في اليمن والتي كانت قد اتخذت من مدينة عدن مقراً لها بالانتقال إلى صنعاء وإغلاق فاكة مكاتبها في عدن، كما عملت الدولة على التمييز بشكل عنصري في تقديم خدماتها بفرض تعريفات مختلفة للخدمات الأساسية أرخص في الشمال عن الجنوب، فعلى سبيل المثال مكالمة هاتفية داخل مدينة صنعاء أرخص بـ40 % منها في عدن و50 % منها في المكلا، كما أن سعر الكيلووات/ساعة من الكهرباء في الشمال لليوت السكنية أو للأغراض التجارية والصناعية أرخص عنها في الجنوب بفروقات تتجاوز الـ30 %.

إن ارتفاع نسبة البطالة، والإحالة إلى العمالة الفائضة والتقاعد المبكر من القطاعات الجنوب. كانت بسبب فقدان عن تعاصمنها، والغاء دواوين الوزارات فيها وإقصاء العمالة الحرة الوافدة من الشمال لتطيرتها من ابناء الجنوب بالمنافسة الاقتصادية والتمييز العنصري ضد الجنوبيين في التوظيف الحكومي الجديد لأبناء محافظات الجنوب، إلى أقل من عدد الموظفين الجنوبيين المتوفين وإلى أقل من ثلث عدد المتقاعدين قانونياً - الحديث هنا عن المتقاعدين رسمياً وليس المتقاعدين قسراً.

الملاحظ أن العوامل السياسية، والفساد، واختلاف ثقافة العمل، كانت أهم الأسباب الرئيسة للإقصاء والتهميش الاقتصادي لتجار الجملة والتجزئة، والمقاولين، والمستثمرين الجنوبيين. فحجم الإقصاء والتهميش الاقتصادي والتجاري لأبناء الجنوب من أصحاب الوكالات التجارية وتجار جملة وتجزئة، ومقاولين، وشباب عاطلين عن العمل، ومستثمرين، وعمالة حرة، وموظفين، وقياديين، ومتقاعدين، وسلاطين وشيوخ وعقال، وغيرهم بلغ كما يلي:

إقصاء 367.974 عاملاً وموظفاً حكومياً وقيادياً جنوبياً، من أعمالهم.

ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية والشرقية إلى 22 %، بالمقارنة مع 10 % في المحافظات الشمالية (وفقاً للأرقام الرسمية).

تربع محافظة عدن في المرتبة الأعلى في نسبة البطالة بين الذكور بـ 31 % تليها محافظة لحج بـ 27 % تليها محافظتا شبوة والمهرة بـ 26 % تليهما محافظة حضرموت بـ 18 %، أي ان الخمس المراتب الأعلى للبطالة بين الذكور هي في المحافظات الجنوبية أما ابين فالوجه أية بيانات بسبب الدمار الحاصل فيها.

حرمان التجار في الجنوب من معظم الوكالات التجارية وجميع الوكالات الملاحية.

انخفاض نسبة التجار الجنوبيين في تجارة الجملة إلى 14 %.

انخفاض نسبة المقاولين الجنوبيين إلى 14 %. وتركزهم في الفئات دون الثانية.

تعرض تجار التجزئة في الجنوب إلى منافسة غير عادلة من قبل أصحاب المحلات والباعة المتجولين وجميعهم من الشمال ويقومون بتصريف بضائع الموردين الشماليين في الجنوب مع تتمتعهم بميزة عدم دفعهم الضرائب والواجبات، والإيجارات وتكاليف الكهرباء والماء والصرف الصحي.

تعرض المستثمرين من أبناء الجنوب؛ للنهب والاستيلاء غير المشروع على الأراضي التي تم صرفها لهم قبل حرب صيف 1994م؛ وتعرضهم للتمييز السلبي في المعاملات الإدارية.

وتعرضت منشآت القطاع الخاص والمتعاونين إليه والنهب والتخريب حيث تم:

نهب وتخريب 255 مرفقاً حكومياً، كان يعمل فيها 25341 موظفاً.

نهب وتخريب 333 مؤسسة قطاع عام لها 859 فرعاً، تمتلك 1.192 منشأة منها 1088 منشأة كانت عاملة في ديسمبر 1994م، وكان يعمل فيها 37.279 عاملاً.

نهب وتخريب 266 تعاونية لها 501 فرع، تمتلك 767 منشأة. كان عدد المنشآت العاملة منها في ديسمبر 1994م، 709 منشآت، يعمل فيها 3.839 عاملاً.

كما تعرضت الأراضي الخاصة بأبناء الجنوب للبسط والاستيلاء عليها من قبل المتنفذين وشيوخ القبائل وكبار المسئولين في السلطة، وذلك على نطاق واسع، ويقدر العدد الإجمالي للمتضررين بحوالي 221 الف اسرة من سكان الجنوب كما لعبت مصلحة أراضي وعقارات الدولة دوراً في التغيير لوثائق الملكية للأراضي والسجلات في الجنوب، ومثالاً على ذلك فإن المصلحة قامت في محافظة لحج بالتزوير لفرض النهب واللاعب بوثائق ملكيات هذه الأراضي التابعة لأبناء محافظة لحج.. كما أن حضر الأبار الارتوازية في الأراضي الزراعية وتحويل الجنوب منها إلى معامل للطابوق (البردين) وكسارات كما حدث في بستان الحسيني الأثري، كل ذلك لهدف تدمير الأراضي الزراعية والتي تظهر عمليات التدمير المنظمة لها قيام الدولة بالتعمد في الضرر للمزارعين.

تم الاستيلاء على 4.5 مليون متر مربع من الأراضي المصروفة للمستثمرين، وإعادة صرفها لشيوخ قبائل، وتجار متنفذين، ولوزراء، ولكبار القادة العسكريين.

استولت الهيئة العامة للمنطقة الحرة على 232 مليون متر مربع، صرفت نسبة عالية منها لمستثمرين وهميين ومتنفذين تم ينفذوا المشاريع التي تقدموا بها بل عملوا على الاتجار بالأراضي.

استولت المؤسسة الاقتصادية العسكرية على 10.3 مليون متر مربع من الأراضي الخاصة بالمراقق الحكومية وتوزيعها على متنفذين شماليين.

منح المحاكم من قبول أي قضايا حقوقية تخص الأرض، وعدم تنفيذ الأحكام البائة فيها، منذ عام 1994م حتى الآن.

منع السجل العقاري من تثبيت أي حقوق للجنوبيين تخص الأرض حتى وإن كان صدر فيها حكم قضائي نهائي، منذ عام 1996م.

تعطيل تنفيذ الحلول التي اقرتها اللجان الحكومية المتعاقبة لحل مشكلات الأراضي.

استخدام القوات المسلحة والأمن للاستيلاء على الأراضي، وتسهيل استحواذ المتنفذين عليها وامتلاكها أو البناء عليها أو بيعها.

في الجبال التي تقع معظمها في المحافظات الشمالية، تم إنشاء 1146 سداً وحاجزاً مائياً تم بناء معظمها بصورة عشوائية وبدون دراسة لجدواها الاقتصادية. ويمثل ذلك تبديداً مزدوجاً للثروات الطبيعية. فتساهم السدود والحواجز في زيادة تبخر المياه، وانخفاض ما يصل منها إلى الوديان. والجنوب هو المتضرر الأكبر من ذلك بالشكل التالي:

الانخفاض الكبير في مستوى تدفق السيول في وادي بنا.

الانخفاض الكبير في مستوى تدفق السيول في وادي تبن.

الانخفاض النهائي لوصول مياه السيول إلى الأراضي الزراعية في محافظة عدن منذ عام 1992م وحتى الآن، إي لفترة أكثر من 20 عاماً متتالية، وهو ما لم يحصل طوال التاريخ الموثق.

وهي مجال الثروة السمكية فإن حجم التبديد والعبث بلغ حد السماح للشركات الدولية المتعاقدة مع نافذين شماليين لاستخدام طريق التجريف الصناعي في عملية الاصطياد، وهي عملية محرمة في العديد من الدول لآثارها المدمرة على مصايد الأسماك، وقد تجلى أثرها المدمر على الصيادين الفقراء الذين يضطرون إلى الاصطياد اليوم على أعماق أكبر بكثير، وباسهم ذلك في رفع أسعار المنتجات البحرية في المدن الجنوبية الساحلية إلى مستويات لم تشهدها في تاريخها وأصبحت أغلى من اللحوم الحمراء.

ولعل الدلائل الواردة في تقرير لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية الصادر بتاريخ 10 رجب 1424هـ الموافق 7 سبتمبر 2003م. المقدم إلى مجلس النواب كفيل بإعطائكم صورة واضحة لحجم العبث بهذه الثروة والوضع الكارثي لها، وأن تلك الأعمال تتم في وجود القائمين على مهمة الرقابة والتفتيش البحري، وهذا يؤكد تواطؤهم مع الشركات التجارية، ولعدم وجود سياسة واضحة لاستغلال هذه الثروة الهامة وبطريقة سليمة ومستدامة.

أما النفط فإن النهب والتبديد والاستحواذ غير المشروع على الثروة خلال الفترة 1990م، وحتى نهاية أكتوبر 2012م على النحو التالي:

بلغت كمية إنتاج النفط من الجنوب 1.759 مليار برميل. اي ما نسبته 65 % من إجمالي كمية إنتاج النفط الخام في الجمهورية اليمنية التي بلغت 2.703 مليار برميل.

تناقص إنتاج النفط من قطاع مأرب، الجوف سنة بعد أخرى وازدياد الأهمية النسبية لما يتم إنتاجه من قطاعات النفط في الجنوب. من نسبة 5 % عام 1991م، إلى 98 % مع نهاية اكتوبر من عام 2012م.

بلغت قيمة النفط الخام المستخرج من الجنوب 76.801 مليار دولار. بما نسبته 75 % من القيمة الإجمالية لإنتاج النفط في الجمهورية اليمنية البالغة 102.482 مليار دولار.

وجود قرائن كثيرة على وجود فساد كبير في مجال النفط. تؤكده الحقائق أدناه:

الفارق الكبير بين إجمالي الإنتاج النفطي اليمني القليل والكمية الكبيرة المباعة في الأسواق العالمية.

وجود بعض القطاعات التي لا تدفع الإتاوة.

انخفاض الإتاوة في بعض القطاعات.

وجود شركات محلية مشبوهة تحصل على جزء من نفط التقاسم.

وجود مقاولين بالباطن لشركات مملوكة لمسؤولين في الدولة.

ارتفاع كلفة إنتاج النفط في بعض القطاعات بصورة تثير الشكوك.

ارتفاع الكمية المستخدمة في العملية الإنتاجية في بعض القطاعات.

وجود شركات تبث أنها دفعت رشاوى كبيرة لرؤساء دول افريقية.

وجود فساد كبير في العديد من القطاعات نفطية منها قطاع S1 في جنة، قطاع رقم 14 المسيلة، وقطاع رقم 51 شرق حجر، وقطاع رقم 10 شرق شبوة.

سادساً: البعد الثقافي والاجتماعي:

إن حقائق الأمور تتطلب النظر إلى طبيعة التطور الثقافي والاجتماعي للجنوب في تاريخه الحديث والمعاصر فمجمل التطور التاريخي أوجد ثقافة مجتمعية مختلفة عنها في شمال اليمن، ولأشك أن النظر إلى التطورات الثقافية والاجتماعية لا يتم إلا ضمن سياق اجتماعي تاريخي معين؛ باعتبار الثقافة جزءاً من مجمل التطور الاجتماعي، تقتضيه شروط التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتتم مؤازرته بمنظومة متكاملة سياسية وحقوقية.

يشير الواقع إلى أن هناك ثقافة مدنية تأسست في الجنوب لعقود أحدثت تحولاً في سلوكيات الجنوبيين، فبات ترسيخ مبدأ النظام والقانون هي الاحتكام إليه هما المؤشران الرئيسيان للدولة في الجنوب، ولقد كان من سوء حظ حكام الجمهورية العربية اليمنية أن سيطرتهم على عدن في 1994م جاءت بعد مايزيد على ربع قرن من قيام حكم وطني في الجنوب، نشأت فيه أجيال صبغتها هوية وطنية واحدة تتمتع بكافة الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون، وحكن سيطر الشمال على الجنوب حمل معه ثقافة الحكم القبلي، وكان من النتائج المباشرة لسيطرة ثقافة الحكم هذه تحويل الجنوب إلى ميدان واسع للقيد والنهب والسلب لصالح القوى المتصرة في الحرب وتجاهل وتهميش مصالح سكان الجنوب الذين باتوا في ظل النظام الجديد يفتقدون الحقاء القانوني لحماية مصالحهم الخاصة والعامة.

كما سادت حالات التوعية السياسية والمشاركة الشعبية الجماعية في مناقشات القوانين وربط الكثير من الفئات الاجتماعية بالعمل والإنتاج والنشاط الزراعي وهي السياسات المتبعة لهذه المشاركات المختلفة. بالإضافة إلى ما أحدثته التعليم من ثورة على الموروث الاجتماعي وبشكل خاص في مجال تعليم الفتاة وإلى أعلى المستويات داخليا وخارجيا، وربط ذلك بحقها بالمشاركة في العمل؛ حيث تؤكد الدلائل أن المرأة الجنوبية حظيت بمكانة اجتماعية كشريك فاعل في عملية التنمية ولا أدل على ذلك من التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في مايو 1984م كما أن حملات محو الأمية وتعليم الكبار أحدثت طفرة ملموسة في رفع الوعي المجتمعي بين أوساط واسعة من المجتمع. وكان لنتائج هذه الحملات تحديداً بين أوساط النساء أن منح الاتحاد العام لنساء اليمن ميدالية كروبسكايا من قبل منظمة اليونسكو عام 1984م لإنجازاته في تصفية الأمية من بين أوساط النساء بينما راهنا تعاني المرأة في الجنوب من نسبة أمية مرتفعة بلغت حوالي 65 %.

وشهدت عن نشوء أول حركة نسائية في الجزيرة العربية منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، وكانت أول تظاهرة للنساء في الجزيرة العربية في عدن في العام 1951 ضد العنف المنزلي، وهو ما تحاول المنظمات النسوية في صنعاء تزويره وقلب هذه الحقائق بادعائها نشوء الحركة النسائية في صنعاء.

لقد تحقق للمرأة الجنوبية المساواة وتكافؤ الفرص في مواقع صنع واتخاذ القرار من سبعينيات القرن الماضي، فهي أول قاضية وأول نائب وزير وأول عميد كلية اقتصاد وأول مذيعة تلفزيون وأول مذيعة إذاعة وأول مالكة ورئيس تحرير لصحيفة وأول طيار وأول سائقة تاكسي وأول مطلقة على مستوى الجزيرة العربية.

إن المرأة الجنوبية التي بلغ عددها 38 قاضية في مختلف درجات القضاء والنيابة تأكيد على أن الفوارق التمييزية في النوع الاجتماعي لم يعرفها الجنوب، بل إن المشاركة السياسية كانت واضحة أول دورة في 1976م وكذا انتخابات مجلس الشعب الأعلى في دورته الثانية في عام 1987م؛ إذ بلغ عدد مقاعد النساء 10 عضوات من إجمالي 101 عضو بنسبة 10 % من إجمالي الأعضاء الذكور، كما لعبت قوانين الأسرة في 1 يناير 1974م باعتباره أحد قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربية دوراً هاماً في الحياة الأسرية في الجنوب؛ إذ ساهم كثيراً في تعميق علاقات الاحترام والتكافؤ بين المرأة والرجل في تحمل اعباء الحياة الأسرية.

كما تأسست منظومة متكاملة للمنظمات الجماهيرية ممثلة بالاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية واتحاد الشباب واتحاد الطلبة واتحاد الفلاحين، وجرى بعد حرب صيف 1994م تفيد كل المباني التابعة لهذه المنظمات، وهناك محاولات مستميتة راهنا لإعطاء مقر النقابات في عدن لأحد المتنفذين، والذي يعتبر أحد أهم إنجازات الحركة العمالية في الجنوب منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، والذي عرف بالمؤتمر العمالي والنقابات الست فيما بعد.

أما مراكز رعاية الأمومة والطفولة والتي قدمت خدماتها للأم الحامل والطفل فقد أنجزت حملة مكافحة الأمراض الستة الفتاكة بالطفولة كمشروع متكامل بدعم من منظمة اليونيسف في عامي 1982م و1983م.

وجاء الدستور على اتفاقية حماية حقوق الطفل الدولية في 13 فبراير 1990م تأكيداً على الضمانات في الحماية والرعاية للنشء. كل هذه المعطيات وفرت الآليات لحراك اجتماعي ثقافي لعب دوراً تنمويا تطويرياً، ويمكن القول إنها أحدثت نهضة اجتماعية ثقافية في الجنوب لا ندعي كمالها، ولكنها كانت تتجه بخطى ثابتة صوب مجتمع مدني متطور يضمن الرفاه الاجتماعي للإنسان في الجنوب.

إن هذه النهضة الثقافية الاجتماعية في الجنوب والتي للأسف تم القضاء عليها بعد قيام الوحدة مباشرة في العام 1990م بفعل السياسات الخاطئة والممنهجة لنظام صنعاء وشكل سافر بعد حرب صيف 1994م، فبدلاً من تسخير قدرات الشعب وثرواته في تطوير التعليم، باعتباره أحد أهم ركائز

رؤية مقدمة من (حزب الرشاد اليمني) السلفي حول محتوى القضية الجنوبية

مركزية القرار من الأخطاء السياسية التي ارتكبتها دولة الوحدة

الجنوب قبل الوحدة اعتاد على حب النظام واحترام القانون والبعد عن الفوضى

الخلاف الجنوبي- الجنوبي عقبة في طريق النهضة والإصلاح

■ صنعاء/ متابعات:

قدم حزب الرشاد اليمني رؤيته عن محتوى القضية الجنوبية إلى فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار بصنعاء..

فيما يلي نصها:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:-

فلقد جاء دين الإسلام بهداية الخلق إلى ما يصلح دينهم ودنياهم وتلخصت تعاليم الرسل جميعا في الحفاظ على الضروريات الخمس التي بانعدامها أو انعدام بعضها يحصل الخلل في مسيرة الحياة الإنسانية دنيا وآخرة وهي الدين ، والنفس، ،والعقل ، والمال ، والنسل أو العرض.

لذلك كانت سياسة الخلق في مفهومها الشرعي قائمة على حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

وعلى ذلك انقسمت السياسة إلى مسارين:-

الأول:- السياسة العادلة.

الثاني:- السياسة الظالمة.

فبالأول تتحقق العبودية لله والانقياد لحكمه ويتحرر الإنسان من عبودية ما سواه، وبه يقوم العدل والميزان وتنهض الشعوب وتعمر الأوطان ويستتب الأمن وتصان الحقوق والحريات المعتبرة، والثاني بضد ذلك.

وقد أشار القرآن الكريم إلى عواقب الظلم الوخيمة على الأفراد والمجتمعات كما في قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾

وبين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خطورة الإعراض عن العدل والتحاكم إلى غير كتاب الله بقوله: "وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل الله بأسهم بينهم".

فالتنافر والفرقة ثمرة من ثمار نقض الحكم بكتاب الله، وحينما انتقض هذا المسار في تاريخنا المعاصر جاءت الانتكاسات، وترتب عليه فساد عريض ومظالم وجور الحكام، وغابت السياسة الشورية في مؤسسات الدولة وغيبت وظائفها ومهامها وضعف أو انعدم الالتزام بالعقود والمواثيق التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وحصل بعد ذلك التخلف الحضاري في جميع ميادين الحياة وأعيقت التنمية وضعف الأمن والاستقرار.

من خلال ذلك نستطيع أن نتصور المحتوى الحقيقي للقضية الجنوبية والذي مرده إلى سياسة الظلم، والخلل في المراحل السياسية التي تعاقبت عليها النخب الحاكمة قبل الوحدة وبعدها.

ولعل ما أسلفناه سابقا في موضوع جذور القضية الجنوبية قد أشار إلى المداخل الرئيسية التي أوصلت القضية الجنوبية إلى وضعها الراهن بأبعادها المتعددة ومن ذلك:-

أولا:- البعد السياسي

1 - سياسة الظلم والإقصاء.

تخلص جنوب اليمن من سياسة الظلم والإقصاء التي مورست عليه خلال أكثر من عقدين من الزمان منذ عام 67م وتنفس الصعداء من هذه الحقبة باحثا عن دولة العدل والمؤسسات متطلعا إلى آفاق العمل والإنتاج والتنمية الشاملة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعيش الكريم مستدركا حالة الإعاقة في الأيام الخالية غير أنه قد وجد ذاته في أطوار حقبة جديدة من الظلم والمعاناة وإن اختلفت عن سابقتها لكن الظلم يظل ممقوتا بمختلف ألوانه وصوره ومن ذلك على صعيد العملية السياسية إجهاض الشراكة السياسية الفاعلة لأبناء الجنوب، وإقصاء الكفاءات القيادية ذات المؤهلات العلمية لتحل محلها قيادات نفعية أدمنت على مسايرة ركب الفساد والفوضى.

ولا ريب أن العبث في معيار الكفاءات والمسؤولية يعد بحد ذاته نوعا من الظلم السياسي والاجتماعي ومن ضياع الأمانة وعدم النصح للرعية إذ يقول صلى الله عليه وسلم :"إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة" قيل وكيف إضاعتها ؟ قال "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"

وهذه السياسة في واقع الأمر لم تقتصر على المحافظات الجنوبية وإنما هي سياسة عامة في عموم مناطق اليمن إلا أن خصوصية التاريخ السياسي والجغرافي في جنوب اليمن قد أكسبتها شعورا كبيرا لدى أبناء المحافظات الجنوبية بأنها سياسة ممنهجة ضدهم دون من سواهم من بقية أنحاء اليمن.

2 - إدارة الصراعات السياسية وتغذيتها.

وبعد أن قامت الوحدة اليمنية عام 90م استبشر اليمانيون في جنوب اليمن وشماله بأن عهد الصراعات السياسية وما نجم عنها من الكوارث والحروب قد انتهى إلى غير رجعة وأن الدولة العادلة المأمولة قد تحقق قدومها غير أن أحلامهم قد تلاشت بعد أن مورست سياسات خاطئة خيل إلى أصحابها أن البقاء في الحكم يتطلب إدارة الصراعات وتغذية النزاعات الحزبية والسياسية والقبلية وغيرها، فأوجدت هذه السياسة بؤرا للصراعات منذ قيام الوحدة ليستمر مسلسل المكايدات والتنافس على مواقع النفوذ من خلال توظيف الطاقات المختلفة بين الشركاء في السلطة لينتهي بعد ذلك الأمر بإعلان حرب 94م والتي فتحت الباب على مصراعيه للاستمرار على ذات النهج بعيدا عن سياسة الرشد والعمل الجاد للبناء والتنمية والنهضة وما توصلت إليه المنظومة السياسية الحاكمة اليوم ما هو إلا انعكاس لهذه السياسة التمزيقية التي كادت -لولا لطف الله- أن توصل البلاد إلى حافة الانهيار والحروب الأهلية.

3 - سوء اختيار الهيكل الإداري وموظفي الدولة.

لم تكن دولة الوحدة موفقة في تمحيص النظم الإدارية ومدى الاستفادة من أفضلها سواء كان ذلك في الجنوب أو الشمال وكذلك الأمر في اختيار الكادر الوظيفي في المحافظات الجنوبية باستثناء قلة من النماذج التي تركت آثارا حميدة لا تزال محل تقدير واحترام في ذاكرة أبناء المحافظات الجنوبية.

وفي ذات الاتجاه اختيار بعض القادة العسكريين والأمنيين الذين قاموا بممارسات خاطئة في التعامل مع أبناء الجنوب مع جنوح بعضهم إلى العبثية وسوء استخدامهم لمناصبهم، وقلة اكتراثهم بهموم الناس ومشاكلهم وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والسطو على الأراضي والممتلكات العامة وربما الخاصة أيضا.

كل ذلك قد أدى إلى النفور التام لدى عامة الناس من هذه السلوكيات التي ظن كثير من الناس أنها مقصودة وموجهة بينما هي سلوكيات منبعها عدم القيام بوظيفة المحاسبة والرقابة على تصرفات الجهاز الحكومي في الجمهورية اليمنية.

ولعل في السياسة النبوية ما يشير إلى أهمية اختيار العمال وحسن تعاملهم مع الرعايا حيث أوصى محمد صلى الله عليه وسلم أبا موسى الأشعري ومعاذا قائلا لهما: "بشرا ولا تنفرا ويسرا ولا تعسرا"، وحذر معاذا من أخذ كرائم أموال الناس وأمره برد صدقات أغنيائهم على فقرائهم.

4 - سياسة الغلبة.

بعيد حرب 94م أصدر الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" عفوا عاما لكل من شارك في الحرب ما عدا بضعة عشر رجلا، وهو ما اعتبر في حينة لدى كثير من اليمنيين بادرة إيجابية يمكن أن تسهم في التخفيف من آثار الحرب على أمل أن يصحبها برامج عملية في ترسيخ قيمة العدل والتسامح في المجتمع وتحقيق الشراكة الوطنية في الثروة والسلطة، إلا أن ما حصل بعد ذلك قد عكر أجواء هذه القيمة التسامحية وهو الاستبداد بالسلطة والاستعلاء بالانتصار والغلبة وكثرة الترديد لد "أنا" وأخواتها في كل مناسبة حيث اعتبر ذلك كثير من أبناء المحافظات الجنوبية تصفية حسابات تاريخية وانتقاما لحروب سابقة بين الشطرين.

ويظهر أنه لم تكن هناك دراسات علمية لقياس الرأي العام في جنوب اليمن وتوجهاته فضلا عن الدراسات النفسية التي يجب أن تكون حاضرة في أعقاب الحروب لمعالجتها.

هذا الثقافة الاستعلائية التي مارسها بعض المتنفذين تقليدا قد أحدثت جروحا عميقة من الانكسارات النفسية التي ظلت تتنامى فيما بعد حتى شكلت تذمرا عاما ونفورا في أوساط المحافظات الجنوبية.

-5 المركزية والفوضى.

ومن الأخطاء السياسية التي ارتكبتها دولة الوحدة مركزية القرار وتعطيل نظام السلطة المحلية أو تهميشه وعدم مراعاة التركيبة الاجتماعية في جنوب اليمن وبخاصة في حاضرتها عدن إذ اعتاد الناس فيها على حب النظام واحترام سيادة القانون والبعد عن الفوضى وعدم التفريط في المال العام، وترك اللجوء إلى الوساطات والشفاعات والبعد عن الرشاوى مع حب التعليم والثقافة العامة.

وهي سلوكيات حميدة كان يفترض أن يحافظ عليها النظام لكنه كان فاقدا لهذه المعاني وفاقد الشيء لا يعطيه.

وبدلا من ذلك كله حلت محلها أضدادها فقد أديرت المنطقة بثقافة مختلفة وسلوكيات متعجرفة أسهمت في تنامي الاحتجاجات الشعبية.

ثانيا:- البعد الاقتصادي والتنموي

لقد نتج من آثار السياسة الخاطئة في التعاطي مع الأمور الاقتصادية في جنوب اليمن جملة من الأمور منها:-

1 - كان يفترض أن يكون من أولويات دولة الوحدة هو إلغاء قانون التأميم وما سمي بالإصلاح الزراعي والعقاري في الجنوب وانصاف الجهات التي ظلمت وصودرت ممتلكاتها قبل قيام الوحدة كخطوة أولى على طريق تصحيح الوضع ورد الاعتبار لتلك الجهات غير أن الذي حصل مختلف تماما حيث نهبت مساحات شاسعة من أراضي الدولة سواء كان ذلك بعد عام 90م من قبل بعض عناصر الحكم الشمولي، أو بعد حرب 94م من قبل بعض النافذين الشماليين ومن تواطأ معهم من الجنوبيين.

وقد تم نهب بعض هذه الأراضي على جهة التحايل في البيوع وبعضها على جهة الهبات والإقطاعات وأخرى بددت في شراء الولاءات.

وقد تركت هذه الممارسات العبثية التي تم بسببها نهب الأراضي بعشرات الكيلو مترات في بعض المناطق آثاراً سيئة حيث زادت من جشع الناهبين من الدرجة الثانية والثالثة والتعدي على الممتلكات أسوة بالناهبين من الدرجة الأولى وهو ما أثار استياء واسعا وسخطا عاما أدى إلى توسيع دائرة الحراك في جنوب اليمن.

2 - وكما حصل التلاعب والعبث بموضوع العقارات والأراضي كذلك الحال في الثروات النفطية والغازية والسمكية وغيرها، حيث غابت الشفافية في مصادر ومصارف هذه الثروات التي زخرت بها بعض المحافظات الجنوبية؛ إذ تحولت من مصادر قومية إلى عصبوية أغرت كثيرا من الناس إلى السعي في جعلها مصادر قطرية مناطقية وتشطيرية، وكثرت الأقاويل بحق وبغير حق حول الجهات المستفيدة من هذه الثروة ولم تقم الحكومة بإيجاد تفسيرات واضحة للرأي العام حول الشبهات التي ظلت ترددها المجالس اليمنية والمنتديات ووسائل الإعلام والتي تركزت بشكل دائم حول صفقات وعقود واختصاصات لقيادات سياسية وقبلية متنفذة وغيرها.

3 - نتيجة للأحوال المتدهورة في الجانب المالي والإداري والأمني فقد أحجمت كثير من الشركات والمؤسسات التجارية وانصرف أرباب المال والأعمال عن الدخول إلى ساحة اليمن الاستثمارية رغم محاولات الطمأنة التي وجهتها الدولة إلى هذه الجهات إلا أن الثقة كانت منزوعة والمصداقية غائبة نظرا لشهادة الحال التي كانت أبلغ من شهادة المقال.

وقد ترتب على ذلك انتشار واسع للبطالة وتعطيل الأيدي العاملة وركود شديد في حركة النمو الاقتصادي وزاد من هذه المأساة غياب الأمل الذي كان ينتظره أبناء اليمن عموما والمحافظات الجنوبية خصوصا وهو تفعيل ميناء عدن الحرة الذي عطلت منافعة الاستراتيجية في عهد الحكم الشمولي، بسبب السياسة الاقتصادية الخاطئة وانتهى به الحال إلى التأجير بعد قيام الوحدة لدولة خليجية بعقود مجحفة.

4 - قامت الدولة بالتجني وتعطيل كثير من الشركات والمصانع والمؤسسات العامة ومصادرتها مع توابعها وأصولها مع أنه كان بالإمكان تطويرها والاستفادة منها.

5 - وبناء على ما سبق فقد تدهورت عملية التنمية في عموم مجالاتها التقنية والتعليمية والصحية والاقتصادية فالتردي الذي أدى إلى تعثر المشاريع التنموية كان مفتاحا لكثير من الشرور الاجتماعية من السطو على الممتلكات وانتشار الرشاوى والاختلاسات وكثرت السرقات وقطع الطرقات وتعدد العصابات، وكثرة المتسولين ورافق ذلك جرائم أخلاقية في عموم مناطق اليمن بسبب الأحوال المعيشية المتردية.

وما شهدته الأعوام الأخيرة من النزوح وهجرة العقول والكفاءات خارج البلاد خير شاهد على ذلك.

ثالثا:- البعد الحقوقي والقانوني

1 - تم تسريح الآلاف من العسكريين بمختلف مستوياتهم وإحالتهم إلى التقاعد القسري وعلى نفس الخطى تم إقصاء الآلاف في الجهاز المدني بناء على تسييس الوظيفة مع استبدالهم بآخرين دون اعتبار للكفاءات والمعايير الوظيفية ومثل هذه الخطوة التي أقدمت عليها الدولة في ذلك الوقت من عسير التأويل أن تفهم في غير سياق الأعمال المنهجة.

والواقع أن هناك أرقاما كبيرة تذكرها بعض الجهات غير المختصة وغير المستقلة يصعب الاعتماد عليها لسببين:-

الأول:- المكايدات السياسية المختلفة.

الثاني:- يعود إلى الأعداد الوهمية في المؤسسة العسكرية والمدنية والتي بنيت على تنافس الحزبين الحاكمين في الفترة الانتقالية بعد الوحدة.

2 - ونتيجة لبعض الممارسات الخاطئة لبعض القيادات في المحافظات الجنوبية سواء كانت بتوجيه أو من تلقاء نفسها وسوء إدارتها فيما يتعلق بالوظائف الإدارية أو الدراسات العسكرية والأمنية وحرمان كثير من الراغبين فيها من أبناء المحافظات الجنوبية تولد شعور دائم بغياب العدل والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وسائر الوظائف وهو أمر حاصل في كثير من مناطق اليمن خاضع لاعتبارات غير موضوعية وغير عادلة.

الحراك الجنوبي

وبناء على ما سبق من السياسات الخاطئة فقد بدأ الحراك الجنوبي في وقت مبكر عقب حرب 94م إلا أنه كان خافتا وضعيفا يتمثل في أفراد ومنظمات صغيرة لم يكن يلتفت إليها باعتبارها -حسب رأي السلطة- مرتبطة بمن فقدوا مراكزهم ومصالحهم بعد هذه الحرب ومع استمرار الأخطاء من قبل دولة الوحدة وعدم القيام بمعالجة آثار الحرب كان لا بد من ردود أفعال شعبية توسعت مع الأيام لتشكل ظاهرة الحراك في عام 2006م من خلال المتقاعدين من العسكريين قسريا ومن تبعهم من موظفي الخدمة المدنية.

وقد كانت بداية الحراك حقوقية محضة حيث وجد هؤلاء المتقاعدون أنفسهم عاطلين عن أعمالهم ومتضررين في أرزاقهم ومع تصاعد وتيرة الحراك وتعدد فعالياته الحقوقية وجد الطامعون في النفوذ ضالتهم، وسعوا لاستثماره سياسيا وتم تغذيته من قبل بعض أحزاب المعارضة التي فقدت مواقعها في السلطة حتى تحول تدريجيا إلى أن أصبح حراكا سياسيا قوبل من قبل السلطة بالقسوة في قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية على أن بعضا منها قد خرج عن طابع السلمية، مما أدى إلى حدوث ضحايا من القتلى والجرحى بأعداد غير قليلة مع ما صاحب ذلك من اعتقالات بين عامي 2007م 2013م.

والمحصلة النهائية هو تعدد فصائل الحراك ولا سيما بعد أحداث الثورة الشبابية حتى بلغ أكثر من عشرين حراكا وإن كان بعضها قليل التأثير مقارنة ببقية الأقسام للحراك الجنوبي وفي هذه الأثناء برز إلى السطح عدة فصائل من الحراك ومنها:-

1 - حراك مؤتمر شعب الجنوب الذي يتزعمه محمد علي أحمد.

2 - حراك علي سالم البيض والمدعوم من إيران.

3 - حراك النوبة ومن معه.

4 - حراك عبد الله الناخبي ومجموعته.

5 - حراك الخبجي ومجموعته.

6 - حراك النهضة.

7 - حراك العصبة الحضرمية بقيادة عبد الله سعيد باحاج الذي يهدف إلى حق تقرير المصير لأبناء حضرموت باعتبارها -حسب رأيهم- منفصلة في الأصل عن شمال اليمن وجنوبه ألحقت قسرا بـ (ج ي د ش) وذات هوية خاصة ويقوم على هذا الحرك مجموعة من السلاطين ورجال المال والأعمال في الداخل والخارج.

8. حراك المهرة وجزيرة سقطرى تحت إطار المجلس العام لأبناء سقطرى والمهرة بقيادة السلطان بن عفرار المهري ويطالبون بإقليم مستقل حسب حدود ما قبل عام 67م ضمن دولة اتحادية ولهم تواصل دولي وإقليمي.

9 - الحراك العدني الذي يطالب بشعار "عدن للعدنيين" ويعتبر أن الذين وفدوا إليها من الجنوب والشمال محتلين بما في ذلك مجاميع 67م.

وهناك حراكات أخرى وبعضها يتداخل مع بعض منها ماله صلة بأجندة الحكم الشمولي سابقا، وكثير منهم من ضحاياه.

ولا شك أن هذه المجموعات الحراكية وغيرها قد حركت كثيرا من المياه الراكدة وأصبح لها حضور بارز في المشهد السياسي، إلا أن اختلاف الرؤى والمنطلقات تشكل تحديات مستقبلية تستدعي الشعور بالمسؤولية وتغليب المصالح العليا للشعب اليمني في شماله وجنوبه بانتهاج سياسة عادلة مع ضرورة إدراك المخاطر التي تستهدف النسيج الاجتماعي والحرص على سلامته من التصدعات في ظل المطامع الخارجية.

إشكاليات الحراك الجنوبي

من الطبيعي أن يكون لأي حركات سياسية تغييرية إيجابياتها وسلبياتها وأن يكون لها خطوات ثابتة وأخرى متعثرة، ومن هنا كان لا بد من تسليط الضوء على بعض إشكاليات الحراك الجنوبي السلمي حرصا على الاستفادة من الأخطاء السالفة ودعما لمسيرة التصحيح والاستقامة في المستقبل ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:-

1 - الخلاف الجنوبي الجنوبي.

يعتبر الخلاف الجنوبي الجنوبي عقبة في طريق النهضة والإصلاح وتحقيق الشراكة الفاعلة وهي نفسها ذات المعضلة المتكررة عبر عقود من الزمن وبعضها يعود إلى تراكمات ودسائس الاحتلال البريطاني وزرع بذور الفتنة وأكثرها يعود إلى حقبة الحكم الشمولي في ممارساته الخاطئة التي أفضت إلى سياسة الإقصاء والتهميش لكثير من المكونات السياسية الجنوبية.

وبالرغم من محاولات التصالح والتسامح التي قامت بها بعض الفئات الحراكية ابتداء من مبادرة شخصيات اجتماعية وسياسية من محافظة عدن وأبين وشبوة وحضرموت عام 2000م لردم فجوة أحداث 13 يناير والتي ذهبت إلى محافظة الضالع للتضامن مع ثلاثة أشخاص قتلوا على أيدي جهاز الأمن المركزي وما تبع ذلك عام 2006م من تأسيس جمعية ردفان للتصالح والتسامح، وأخيرا المهرجان الجماهيري بداية عامنا الحالي في 13 يناير ونحو ذلك من الجهود الرامية إلى تلطيف مناخات الصراعات في الجنوب.

بالرغم من هذا كله إلا أن العمل الجاد للتصالح والتسامح لم يجد طريقه إلى المسار الصحيح والذي يتطلب تأسيس لجنة تحضيرية من جميع القوى السياسية والاجتماعية وغيرها بما في ذلك السلاطين وأنصار جبهة التحرير والعلماء وعموم المكونات الجنوبية دون الاكتفاء بتصالح النخب التي كانت سببا في مظالم الشعب مع غياب الضحايا وهم فئات كثيرة من أبناء الجنوب في الحقبة الماضية من القتلى والمفقودين والمصابين والذين تضرروا في ممتلكاتهم وأموالهم وأهدرت حقوقهم، مع ضرورة الحذر من أن هناك فئات منتفعة لا تريد أي جهود للمصالحة الوطنية ولا حلا للقضية الجنوبية أصلا لشعورها بفقدان مصالحها في حال ما إذا تمت مصالحة حقيقية بين أبناء الجنوب.

2 - مخاوف من إعادة انتاج الصراعات.

ومن المخاوف التي لا بد أن يكون فيها قدر من التناصح والمكاشفة مسألة إعادة انتاج صراعات الجبهة القومية وما مارسته من إقصاء وتهميش واستبداد لكن هذه المرة بصورة مختلفة ومسميات جديدة وهذا الاستنتاج له ما يبرره من خلال المظاهر الآتية:-

1) وجود شخصيات حراكية لا تزال تفكر بعقلية الستينات غير مدركة للتطورات الموضوعية ثقافيا وسياسيا واجتماعيا في المنطقة.

2) تبادل الألفاظ والمصطلحات العتيقة التي صاحبت قيام الجبهة القومية من التخوين والاتهام بالعمالة وبيع الجنوب لمجرد خلافات سياسية قابلة للأخذ والعطاء وفي ذلك مؤشر خطير على العودة إلى الماضي وتحقيق مقولة "التاريخ يعيد نفسه"

3) وجود أعمال عنف بين بعض المجاميع الحراكية وهي وإن كانت قليلة إلا أن هناك مخاوف من تناميها واستصحاب صراعات الماضي وبخاصة إذا تدخلت قوى إقليمية ودولية لتغذيتها بناء على تصفية حسابات أو الحرب بالوكالة أو على قاعدة "الفوضى الخلاقة"

4) ادعاء التمثيل الحصري للحراك الجنوبي من قبل بعض المجموعات.

5) دخول أجندة إقليمية ودولية لها حساباتها السياسية لتغذية بعض مجاميع الحراك التي لا تمانع من المتاجرة بالقضية الجنوبية وفق مصالحها الخاصة دون أن يكون لديها مشروع سياسي أو خارطة طريق محددة لحل القضية الجنوبية.

6) سياسية الإرهاب والترويع التي تمارسها بعض المجاميع الحراكية ضد أبناء الجنوب ممن يخالفها في الموقف من الوحدة وقد لوحظ هذا في انتخابات رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي وما أقدمت عليه بعض المجاميع الحراكية من الوعيد والتهديد والتخويف والتعدي على الذين أرادوا ممارسة حقوقهم الدستورية ونظير هذه الممارسات- التي يظهر فيها الاستبداد بالرأي -كثير.

ولم يكن بعيدا عن الاتهام والترويع بعض المشاركين في الحوار الوطني اليوم من قبل بعض هذه المجموعات.

7) فرض العصيان المدني بالقوة وتعطيل مصالح المواطنين في مجال التجارة والعمل والتعليم وغير ذلك.

8) قيام بعض مجاميع الحراك بعملية الشحن والتعبئة وبث الكراهية عبر منابرهم الإعلامية ومهرجاناتهم ومظاهراتهم، وتوظيف بعض التوجهات الإسلامية في الجنوب عبر منابر بعض المساجد ونشر الفتاوى الشاذة بتكريس لغة التشاحن والكراهية لكل ما هو شمالي واعتبارهم محتلين يجب السعي إلى التخلص منهم، وبالمقابل تقاعس كثير من العلماء والخطباء والمفكرين والمرشدين عن القيام بدورهم في التوعية إما خوفا على أنفسهم من التعدي عليهم من قبل تلك المجموعات، أوالتخوف من المستقبل الذي قد يجعلهم تحت طائلة الاتهام والمساءلة لمجرد ابداء آرائهم استصحابا لأيام الحكم الشمولي.

مع أننا نؤكد على وجود أصوات علمية ودعوية وسياسية وفكرية تقوم بواجبها وتصدع بقناعاتها.

9) قيام بعض الجهات الحراكية بالتعدي على بعض الباعة والعمال من أبناء المحافظات الشمالية وإحراق محلاتهم والقتل والضرب لبعض الشماليين وقطع الطرقات، وهو ما يعني غياب معاني التحضر وعدم إدراك المسؤولية أمام الله تعالى والاتجاه إلى النعرات والعصبيات الجاهلية والمناطقية التي حرمها ديننا الإسلامي الحنيف القائم على مبدأ "إنما المؤمنون إخوة" وتأباها قيمنا وعاداتنا الحميدة كما أن مثل هذه السلوكيات تأباها جميع النظم البشرية لما فيها من إهدار لحقوق الإنسان، والتعامل العنصري المقيت وهي سلوكيات لا يرتضيها عامة أبناء المحافظات الجنوبية لكنها إذا لم تعالج وتوأد في مهدها قد تؤدي إلى كوارث وانتهاكات يعجز عن حلها العقلاء والحكماء فيما بعد.

خاتمة

إننا في "حزب الرشاد اليمني" ندعو جميع الاتجاهات السياسية والعلمية والفكرية والاجتماعية وغيرها إلى تغليب المصالح الكبرى وحفظ الثوابت الدينية والوطنية وعدم اخضاعها للمماحكات أوالاستثمارات السياسية حتى يتحقق العدل لأبناء اليمن عموما والجنوب على وجه الخصوص إدراكا منا بحجم المعاناة التي مورست على هذه المساحة الجغرافية من المظالم والانتهاكات التي تستدعي ضرورة الاعتذار من السلطات الحاكمة عن ممارساتها الخاطئة بحق أبناء اليمن في جنوبه وشماله منذ عام 67م وإلى يومنا هذا.

مع رجائنا من رفقائنا في العمل السياسي أن لا يستنكفوا من ذكر بعض الحقائق والوقائع إذ القصد من ذلك -كما أسلفنا- هو الاتعاظ وعدم تكرار مساوئ الماضي لا المناكفات وإثارة الأحقاد والضغائن حتى نبني يمنا جديدا متسامحا على أن الاعتراف بالخطيئة ليس عيبا بل هو خير من الجحود وتوزيع الاخفاقات على الآخرين وفي الانصياع للحقيقة سمو يرتقي بالنفس البشرية إلى إزالة الغشاوة التي تحول بينها وبين الوقوف على معاني الحكمة والبصيرة.

ونؤكد للجميع أن الخطأ لا يعالج بمثله وأن البغي لا يعالج بنظيره، ونحن على يقين تام بحكمة أهل اليمن ورقة قلوبهم ونزوعهم إلى الإيمان والخير أكدت ذلك أدوارهم العظيمة في تاريخهم السياسي والثقافي والحضاري في غابر الأزمان، وسيتجلى صدق ذلك بإذن الله فيما ينتظرهم من أدوار حضارية وأخلاقية ونهضوية في قادم الأيام.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

صادر عن حزب الرشاد

العيد الوطني الثالث والعشرون (22 مايو 2013م)

استعادة الهوية الوطنية للقوات المسلحة إنجاز عظيم على طريق بناء اليمن الجديد

رؤية مقدمة من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لمحتوى القضية الجنوبية :

تداعيات ما بعد حرب 94 وممارسات الطرف المنتصر شكلت اغتيالا للمشروع الوحدوي

الاعتراف بالأخطاء والاعتذار عنها مقدمة لتعزيز الثقة ومدخل لحل القضية الجنوبية

مقدمة :

في الورقة الأولى المقدمة من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري الى فريق القضية الجنوبية في 29 ابريل 2013م تضمنت رؤية التنظيم حول جذور القضية الجنوبية – بموضوعية وبصياغة مركزة – للفترة من تاريخ الاستقلال في 30 نوفمبر 1967م حتى حرب صيف 1994م، حيث وصلت جذور القضية الجنوبية إلى ذروتها خلال الفترة الانتقالية والحرب المشؤومة عام 1994م.

وكل جذر له بذر وكل جذر لا بد وان يمتد فوق الأرض بشكل لابد وان تحكمه سياقات الظروف الوطنية والإقليمية والدولية هذا ما أردنا الالتزام به وبالحدود الدنيا لمناهج البحث والتقصي في أصول المشكلات والأزمات الإنسانية و مصادر الصراعات السياسية حول الدولة وأنواع الحكم في كل المجتمعات .

إن أية رؤية سياسية أياً كان مصدرها محكومة بما يعتقده هذا الطرف أو ذاك انطلاقا من تجربته ومرجعياته وما يتطلع إليه في معادلات القوة والنفوذ وفي أي حوار ديمقراطي لابد وان يكون الجميع متساوين في ممارسة حق العرض لما يعتقدون دون تخويف وإرهاب ... بل وحقهم مكفول في التوضيح والتفسير إذا اقتضى الأمر ذلك ، و من المهم في الحديث عن مضمون القضية المحافظة على الاتساق الذي يفرض نفسه بشروطه الفنية لعملية البحث والتقصي بدءاً من محطة البذور والجذور كمنهج وضعته اللجنة الفنية وتمر عبر ما ترتب عليها من نشوء وتخلق للجذع الذي أنتجه الجذر كامتداد موضوعي ونتائج طبيعية لمسار الأحداث التي عاشها الوطن لكنه كان مساراً مثخناً بأفكار الفيد السياسي والإقصاء الاجتماعي والحرمان الاقتصادي وآثار الحروب وثقافة العنف التي دمرت المشروع الوطني واتت عليه بشكل سريع حين تحققت وحدة الوطن في الـ22 من مايو 1990م بشكل سلمي .

ان مضمون القضية الجنوبية مهم وحيوي في هذا لسياق سياق الازمة الوطنية الشاملة التي عصفت ببلادنا عقوداً من الزمن وكان جوهرها أزمة بناء الدولة الموحدة التي ظهرت منذ اليوم الأول لقيامها وحين نرى مضمونها الوطني وتأثيرها على حاضر اليمن ومستقبله لابد وان نرتفع بهذا المضمون فوق المشاكل العارضة التي يراها البعض أو النزاع بين فرع تم ضمه للأصل عند البعض الآخر انه مضمون بناء دولة الوحدة التي قامت بين دولتين بموجب القانون الدولي وأسس قيام الدول المندمجة والاتحادية.

وأياً كانت مسؤولية النخب السياسية أو الثورية أو الحزبية أو الجهوية التي أدت الى ذلك الوضع التاريخي قيام نظامين ودولتين لحكم شعب واحد فان ذلك لا يلغي حقائق قيام الاتحاد والتنازع بعد قيامه على إدارته وتحقيق هدفه الحضاري الذي ناضل اليمنيون من اجله مئة عام على الأقل.

وفي هذا الإطار الحاكم لرؤية التنظيم فان المضمون الواقعي للقضية الجنوبية يشير الى محتوى من العلاقات المعقدة قامت بين ما هو وطني وسياسي واقتصادي وامني وكلها علاقات امتدت بآثارها الى ما هو إقليمي ودولي ولا ينكر الجميع الآثار الخطيرة التي جلبتها الإضافات الخارجية على النزاعات الداخلية و هي مخاطر من طبيعة أي تدخل خارجي في أي بلد مهما كان حجمه أو موقعه.

والتنظيم الوحدوي يرى ان تلك العلاقات والتداخلات هي التي كونت مضامين القضية في وضعين مهمين لا يزال مفعولهما قائماً حتى اليوم ومن أرضية وطنية مشتركة وجامعة وهما :

أولا : الإدارة الانتقالية بعد قيام الوحدة للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية .

ثانيا : إلغاء الشراكة الوطنية في بناء دولة الوحدة بإعلان الحرب يوم 27 ابريل 1994م وما ترتب عنها .

وقد شكلت تداعيات ما بعد الحرب وممارسات الطرف المنتصر اغتيالا حقيقيا للمشروع الوحدوي العظيم من خلال التفرد الشمولي بالحكم وبكل مقومات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية وكأنها إقطاعية عائلية خاصة، حيث ترتب على هذه الممارسات محتوى القضية الجنوبية الذي تتناوله هذه الورقة.

اولاً : المحتوى السياسي:

على المستوى السياسي أفضت نتائج حرب صيف 1994م ، الى تقويض الشراكة الوطنية والانقضاض على المضامين الوطنية والديمقراطية للمشروع الوطني الوحدوي ، بالتراجع عن مضامين الاتفاقيات الوحدوية حيث قامت سلطة ما بعد الحرب بإجراء تعديلات واسعة على الدستور شملت خمساً وثمانين مادة من إجمالي مواد الدستور البالغة مائة وستاً وثلاثين بقصد تفصيل الدستور لاستعادة الحكم الفردي المستند الى مركزية عصبوية يقف على رأسها حاكم يقبض على مفاصل السلطة ومصادر القوة وموارد الثروة.

وتعرضت المحافظات الجنوبية لنهب الأرض والثروات والحقوق ، وتسريح وتشريد الموظفين مدنيين وعسكريين وخصخصة عدد كبير من مؤسسات القطاع العام وتصفيتها، واتساع الظلم وتفشي النهب والمصادرة والاستبداد.

وشاء القدر أن تكون المحافظات الجنوبية ، هي مناطق حضور ونفوذ الحزب الاشتراكي اليمني بحسبانها إقليم الدولة الشطرية التي كان حاكماً لها قبل الوحدة ، وكذلك استمر ونفوذه فاعلاً فيها كما أكدت نتائج انتخابات ابريل 1993م. فتعامل معها المتضررون كغنيمة قاموا باستباحتها واستلابها بهمجية ووحشية معبرة عن ثقافة عصبوية مستبدة لا تمت للحضارة بصلة ، فجرى تدمير جهاز الدولة فيها ، بما يملكه من تراث سياسي وإداري ، تراكم على مدى سنوات وتم إخضاعها لإدارة عسكرية وأمنية صارمة أدت الى إلغاء وتهميش دور الإدارة المدنية فيها ، كما جرى الاستيلاء على مزارع الدولة ، ونهب واسع لمؤسسات القطاع العام باسم الخصخصة كما تعرضت لغير ذلك من الممارسات والسياسات التدميرية التي ولدت شعوراً بهزيمة نفسية ومعنوية لدى أبناء المحافظات الجنوبية وأدت الى التسريح القسري لعشرات الآلاف من المزارع ودفعت بالآلاف من عمال مؤسسات القطاع العام التي نهبت وخصخصت الى سوق البطالة وبصورة عامة فان نتائج وآثار حرب 1994م ولدت حالة من الرفض والمقاومة لسياسات السلطة وممارساتها الظالمة بدأت في التعبير عن نفسها بمسميات مختلفة منذ انتهاء الحرب طالبت بإزالة آثار الحرب وتضميد جراحاتها والمطالبة بالفرص المتساوية بين أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية للقبول في الدولة وإعادة الحقوق المنهوبة ورفض الإقصاء والتهميش وتنفيذ مضامين الاتفاقيات الوحدوية .

إن رصداً مركزاً لبعض الممارسات التي اتبعتها السياسات الرسمية للسلطة المركزية في المحافظات الجنوبية منذ حرب 1994م حتى الآن من شأنه أن يساعد كثيرا على تسليط ضوء كاشف على حيثيات ودوافع حالات التململ ومشاعر الاحتقان وبروز الحراك السلمي وصولا للثورة الشبابية الشعبية السلمية التي انطلقت في كافة محافظات الجمهورية وفيما يلي نعرض لما تكاد التحليلات السياسية تتوافق عليه كأخطاء وخطايا وتجاوزات وممارسات لم يعد ممكنا البحث عن حلول ترقيعية لها ما لم يكن الحل جذريا وشاملا في بعدها السياسي والاجتماعي والوطني ومن تلك الممارسات ما يأتي:

1 – النهب لأراضي "الدولة" والمواطنين ، من بعض الأشخاص من نافذين في السلطة والجيش والحكومة ورموز قبلية واجتماعية ومالية ،إن هذه السياسات شجعت على التمادي من قبل من هم اقل نفوذا على نهب ومصادرة أراضي المواطنين بالقوة والعنف في حال فشل التراضي أو تزوير ملكيات وعقود من عشرات ومئات السنين .

2 – التسريح لعشرات الآلاف من القادة والضباط والصف والجنود الذين انتظموا في وحدات الجيش والأمن لجمهورية اليمن الديمقراطية سابقا والتي ظلت قائمة في ظل الوحدة كما كانت عليه تقريبا .. وإحالتهم قسرا خشية من إفرازات الحرب إلى التقاعد.. وبذلك تم التسريح أو حل جيش كامل خوفا من صعوبة تطويعه لإرادة الحكم .. مما أحدث اختلالا واضحا أدى إلى أن تكون قوات الجيش ووحدات الأمن شطرية التكوين والانتماء والولاء.

3 – الإقصاء والتهميش لأبناء المحافظات الجنوبية .. وذلك ما يتضح من خلال التسيس للوظيفة الذي أدى إلى حرمان الشباب والخريجين وهم بالآلاف من حق الحصول على فرصة عمل أو درجة وظيفية ، ومن الترقيات المستحقة قانونا للموظفين منهم .. وإقصاء متدرج ومتسارع لمن وصل إلى درجة مدير ومدير عام من أبناء هذه المحافظات واستبدالهم بآخرين من القبيلة أو من الحزب الحاكم أو من محافظات أخرى دون مراعاة الشروط والمعايير الوظيفية السارية.

4 – حرمان الراغبين من الالتحاق بالكليات والمعاهد والمدارس العسكرية والأمنية حتى لو استطاع بعضهم دفع المقابل المادي الكبير، وغير القانوني ولعل أقرب الأدلة على ذلك أن إحدى الدفعات التي تخرجت من كلية الشرطة البالغة 400 فرد لا يوجد بينهم غير 12 فرداً فقط من أبناء المحافظات الجنوبية يقال إنهم من جماعة نائب رئيس الجمهورية .

5 – الإفراط في استخدام القمع والعنف المسلح ضد الاعتصامات وغيرها من أشكال الاحتجاجات السلمية في المحافظات الجنوبية وما نتج عن ذلك من قتل وجرح عشرات واعتقال المئات .

6 – عسكرة عواصم هذه المحافظات ونشر المواقع والمراكز العسكرية والأمنية في مدن ومديريات المحافظات و إطلاق التهم بالعمالة والخيانة والانفصالية وغيرها ضد أبناء المحافظات الجنوبية من غير تمييز بين المواطن العادي والرمز الوطني أو السياسي ترسيخا لخطاب وإرادة الطرف المنتصر في حرب الصراع على السلطة في 1994م واعتبار ما يجري من فعاليات واعتصامات في هذه المحافظات تأمراً على الوحدة والديمقراطية وتهديداً للسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وللاستقرار والتنمية.

7 – المركزية الشديدة أو المفرطة التي جعلت من صنعاء العاصمة مركز الكون اليمني ، فكل شيء مصدره العاصمة حتى انجاز ابسط العاملات أو الحصول على أبسط الحقوق لا يمكن أن يكون إلا بالتوجه إلى صنعاء لمتابعة ما يلزم المواطن الذي لا يقدر على الاستعانة بوسيط أو محسوب فكان ذلك من العوامل التي ضاعفت إحساس الناس بأن من ينتمون إلى محافظاتهم ممن هم في الدولة والحكومة وغير ذلك لا يمثلونهم ، إنهم في خدمة الحكم الذي يستمدون منه سلطاتهم.

8 – شعور عميق أحيانا بانعدام المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات من صحة وتعليم وعمل ، وهو شعور قد لا يخلو من مبالغة ، وبالتالي يحتاج إلى معالجة جادة بمسئولية وطنية وشفافية رسمية في إنهاء هذا الشعور من خلال إجراءات فعلية كقرار إلغاء الكلفة المشتركة المتعلقة بالخدمة الكهربائية الصادر مؤخراً من خلال توحيد أنها لا تزيد عن سبعة عشر ألف ريال في بقية المحافظات.

9 – إقصاء الكفاءات والقدرات من قيادات وكوادر المحافظات الجنوبية في مختلف المجالات تقريبا ، باستبعادهم عنوة عن مواقع المشاركة في صنع القرار الوطني وفي رسم السياسات العامة للبلاد . وفي ذلك مؤشر صارخ على الإخلال بمبدأ الشراكة الوطنية، شراكة الجنوب والشمال في المسئولية الوطنية بمفهومها السياسي والاجتماعي الواسع ، وأضرار بقيم ومبادئ الديمقراطية والوحدة والتنمية والسلم الاجتماعي .

وعبر أبناء المحافظات الجنوبية بوسائل متعددة عن رفضهم للممارسات الخاطئة التي نفذتها النخبة السياسية الحاكمة من تسريح وتهميش ونهب للممتلكات العامة والخاصة في المحافظات الجنوبية من خلال فعاليات سياسية احتجاجية محدودة العدد والمطالب ، اقتصرت في بداية الأمر على المطالبة الحقوقية ذات البعد الإنساني وفي سياقها الاجتماعي والسياسي والقانوني ، إلا أن السلطة تعاملت مع مطالب تلك الاحتجاجات والفعاليات والاعتصامات الحقوقية والعادلة بنوع من الاستخفاف والتجاهل تارة واستخدام القوة والعنف لمواجهة أي مظهر من مظاهر تلك الاحتجاجات السلمية تارة أخرى أو القيام بحلول ترقيعية تمثلت بالتعيينات وشراء الولاءات وتوزيع الهبات المالية ، واستخدامها لأوراقها الأمنية والسياسية لممارسة الضغوط على قوى الحراك السلمي الديمقراطي لتثنيه عن المطالبة بحقوقه العادلة . وهو ما مثل تحديا إضافيا وجرحا عميقا في مشاعر أبناء الوطن عموما وإخوانهم أبناء المحافظات الجنوبية بشكل خاص .

بفعل ممارسات النخبة السياسية الحاكمة الخاطئة اتسعت رقعة الفعاليات والاحتجاجات السلمية وتشكلت العديد من هيئات الحراك لتشمل كافة المحافظات الجنوبية ليأخذ الحراك السلمي بعد ذلك بعداً آخر ويصبح أكثر تشددا في سقف مطالبه يصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بالانفصال وفك الارتباط حالة من حالات عدم الرضا بالانتماء والوجود وصل إليها العديد من أبناء المحافظات الجنوبية.

وخلال السنوات اللاحقة للحرب عبر إخواننا في المحافظات الجنوبية وبوسائل متعددة عن رفضهم لإجراءات حكومة صنعاء حيث ظهرت أول محاولة جنوبية علنية للتعبير عن الرفض عام 1997م إذ أعلن في عدد من المحافظات تشكيل ما سُمي وقتها باللجان الشعبية، لكنها ووجهت بحملة اعتقالات أخمدتها في المهد. تلاها في عام 2002م الحديث عما سمي بملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية.

إلا أن الملتقى المذكور أعلن رسمياً في ديسمبر 2003 برئاسة العميد علي القفيش رئيس 'هيئة رعاية أسر الشهداء ومناضلي الثورة، وذلك من خلال رسالة وجهها إلى رئيس الجمهورية، تضمنت عدداً من القضايا، اعتبرت 'نماذج تمثل جزءاً يسيراً من إجمالي معاناة أبناء هذه المحافظات'. واشتملت تلك الرسالة على 'المطالبة بالفرص المتساوية بين مواطني المحافظات الشمالية والجنوبية في جهازي الدولة المدني والعسكري، وإعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المحلية في المحافظات الجنوبية، وإيقاف عمليات الإبعاد والتغيير والتهميش لأبناء المحافظات الجنوبية'. كما طالبت الرسالة بالتوزيع العادل للأراضي وإيقاف السطو عليها'.

في حين يضع الكثير من المراقبين السياسيين ما حدث في جمعية ردفان الاجتماعية الخيرية كبداية أولى لانطلاق مسيرة 'الحراك الجنوبي'، حيث احتشد في تاريخ 15 يناير 2006م مئات المتقاعدين العسكريين من مختلف المحافظات الجنوبية في ملتقى خصص لإزالة آثار صراع 13 يناير 1986م بين عناصر الحزب الاشتراكي. إلا ان السلطة اعتبرت ما حدث عملاً تخريبياً نجم عنه سحب ترخيص جمعية 'ردفان' وإغلاق مقرها.

إثر ذلك، انطلقت الفعاليات الاحتجاجية على شكل مجموعة من المراسلات مع مكتب رئاسة الجمهورية، من قبل جمعية المتقاعدين العسكريين، والتي تضم في عضويتها عدداً من العسكريين المبعدين عن أعمالهم. وتضمنت تلك المراسلات مجموعة من المطالب الحقوقية تتعلق بالعودة إلى العمل، والحصول على الترقية والتعويض عن سنوات الإبعاد الإجباري عن الوظيفة، ومطالب تتصل بالحقوق المادية التي يحصل عليها ضباط الجيش والأمن من إعاشة ووسائل نقل ووقود وصيانة وأجرة سكن وسواها، بالإضافة إلى مطالب تتصل بالحقوق المستولى عليها وتخص الأراضي التي اشتراها الضباط والجنود قبل الحرب من خلال جمعياتهم السكنية وجرى نهبها بعد الحرب. وفي 17 مايو 2007م ، استطاع المتقاعدون العسكريون والمدنيون في محافظات الضالع ولحج وأبين وعدن وشبوة وحضرموت، تكوين وإشهار أول كيان تنظيمي يوحد فصائل الحراك في كيان واحد هو 'جمعية المتقاعدين العسكريين'.

ومع استمرار تجاهل السلطة لمطالب المحتجين وإصرارها على التعامل الأمني مع الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة والرصاص الحي لقمعها وسقوط العديد من الشهداء والجرحى واعتقال إعداد من المشاركين فيها والإخفاء القسري ليعظهم لفترات وتعرض آخرين للتعذيب والمعاملة اللا إنسانية ارتفع سقف المطالب وانتقل طابع الاحتجاجات من الشعارات المطلبية الى رفع الشعارات والمطالب السياسية التي حدث معها الانقسام في صفوف الحراك بين مطالب بفك الارتباط والعودة الى ما قبل 22 مايو 1990م ومطالب بتقرير المصير لشعب الجنوب ومن يدعو الى تحرير الجنوب المحتل من الشمال ، بالإضافة الى من يرى ان الخلاف الذي قامت بسببه حرب صيف 1994م لم يكن حول الوحدة وإنما حول بناء دولة الوحدة وهذا الفريق يرى ان الحل يتمثل في العودة الى مضامين الاتفاقيات الوحدوية والمضامين المدنية والديمقراطية للمشروع الوطني الذي أسست عليه الوحدة وإعادة النظر في شكل الدولة ونظامها .

وبدأت التباينات بين مكونات الحراك بفعل تباين الاتجاهات السياسية وازدحام الساحة بالقيادات التي تدعي أحقيتها في القيادة وتمثيلها للقضية الجنوبية وهو ما احدث تصدعا في الجدار الذي كان يجب ان يكون متماسكا وصلبا وموحداً في الرؤية والوسائل كي يشكل أداة ضغط حقيقية للانتصار للحرية والعدالة والكرامة الإنسانية التي في اعتقادنا ناضل إخواننا في الحراك السلمي ولا يزالون يناضلون من اجلها، ورغم التباينات والآراء المختلفة لفصائل الحراك المتعددة ورغم محاولة تشويه صورته النضالية السلمية بافتعال أحداث تقطع ونهب وأعمال شعب انخرط فيها القلة ومن الذين لا ينتمون إليه فان الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية قد مثل حاملا رئيسا للقضية الجنوبية لا يمكن لأحد ان ينكر دوره وتضحياته في المحافظات الجنوبية فيما يتعلق بالقضية الجنوبية إلا انه لم يكن الوحيد الحامل لها بل إن كافة القوى الوطنية في المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية وفي مقدمتهم اللقاء المشترك قد شكل أداة دعم وإسناد للحراك السلمي في المحافظات الجنوبية ولقضيته العادلة توجت تلك النضالات بانطلاق ثورة الشباب الشعبية السلمية لإنهاء حكم استمر ثلاثة وثلاثين عاما من الاستبداد والظلم والفساد، وبدء مرحلة جديدة من النضال الوطني لاستكمال تحقيق أهداف الثورة وفي مقدمتها حل القضية الجنوبية حلا عادلا تتفق ومستوى تطلعات شعبنا في هذه المرحلة وفي مقدمتهم أخواننا في المحافظات الجنوبية.

الخلاف قبل الحرب لم يكن حول الوحدة وإنما كان حول بناء دولة الوحدة

حرب صيف 1994م أدت إلى تدمير البنية الأساسية في المحافظات الجنوبية

ثانياً: المحتوى الاقتصادي:

أدت حرب صيف 1994م الى تدمير البنية الأساسية في المحافظات الجنوبية وعمد المنتصرون الى نهب موجودات وأصول كافة المشاريع التنموية ومكاتب المؤسسات العامة والمصالح الحكومية والمتاحف والمكتبات ومعدات المعسكرات التي جرى إفراغها من كامل العتاد وتحويلها الى ثروات خاصة بهم وتتجلى أهم هذه الممارسات في الآتي:

1 – البيع أو الخصخصة لحوالي 66 مؤسسة ومنشأة اقتصادية وصناعية وزراعية في نطاق محافظة عدن وضواحيها والتسريح القسري لآلاف العمالة من تلك المنشأت.

2 – انتهاج سياسة تتعارض مع إعلان عدن : العاصمة الاقتصادية والتجارية لدولة الوحدة وافتعال المعوقات التي تحول دون المنطقة الحرة بعدن.

3 – الاستنزاف المفرط للثروات البترولية والمعدنية المستخرجة من أراضي المحافظات الجنوبية وحرمان المحافظات وأبنائها من نصيب عادل من عائدات وفوائض تلك الثروات ، ولعل أقسى صور الحرمان تتمثل في عدم الاكتراث بتشغيل الأكفاء والقادرين من أبناء هذه المحافظات في أعمال وأنشطة الاستكشاف والتنقيب والاستخراج ، وكذا في عدم التفكير بإقامة مشاريع إنتاجية وخدماتية من عائد هذه الثروات لتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل لأبناء هذه المحافظات والمحافظات الأخرى .

4 – تفشي الفساد والارتفاع الجنوني للأسعار وفي مقدمتها السلع الغذائية والدوائية وانتشار الفقر والبطالة والمرض واتساع نسبة الأمية جراء التسرب من العملية التربوية والتعليمية ، وفرض الرسوم والضرائب القانونية وغير القانونية ، وغير ذلك مما لم يكن واردا حتى في ابعد التوقعات كما يتضح من خلال وجود آلاف الأسر في ريف ومدن محافظات جنوبية وصل بها الحال إلى تخفيض وجبات اليوم الثلاث العادية إلى وجبة واحدة ، والى عدم القدرة على العلاج من الأمراض كشفاء وداواء ، والى تسريح أطفالها في الشوارع للبحث عن مصدر رزق مهما كان محدودا .

5 – إن مصدر القسوة وأساس العناء يكمن في أن كل أبناء المحافظات الجنوبية تقريبا هم من محدودي الدخل ولا يقدرون على مواجهة غلاء الأسعار كما إن القليل منهم من تمكنوا من الحصول على وظيفة أو فرصة عمل يندر أن تفي بأبسط المتطلبات المعيشية ، كما أن من كان منهم قد استطاع أن يؤمن لأسرته مصدر دخل من خلال مشروع صغير – محل تجاري – بقالة لم يلبث أن تخلى عنه بسبب الإفلاس أو لعدم القدرة على المنافسة في مجتمع صار قانونه البقاء للأغنى.

6 – تعاملت السلطة القائمة بعد الحرب بالموارد والثروات الوطنية والممتلكات العامة كغنيمة حرب تم تقاسمها مع الأولاد والشركاء ، والمقربين والموالين الذين منحو امتيازات أعطتهم الأولوية لاحتكار تقديم الخدمات للشركات النفطية وشركات الاصطياد ، فقد تم استباحة الثروة والموارد في المياه الإقليمية وفوق الأرض وباطنها وتحويل كثير من قادة الحرب العسكريين وأبنائهم والرموز الاجتماعية والقبلية المتحالفة معهم الى تجار وملاك شركات عملاقة في الداخل والخارج .

7 – نهب ما يقارب خمسة وأربعين مؤسسة عامة وخصخصة ما يقارب اثنين وثلاثين مؤسسة بأبخس الأثمان لبعض المتنفذين الذين قاموا بالاستغناء عن العاملين فيها ودفعهم الى رصيف البطالة بدون حماية لحقوقهم .

8 – إلحاق البعض من تلك المؤسسات العامة بالمؤسسات الاقتصادية العسكرية الخاضعة لسيطرة رأس النظام .

9 – الاستيلاء على مزارع الدولة البالغ عددها مائة وست عشرة مزرعة بمساحة خمسة وعشرين ألف فدان وكذا المزارع الخاصة بالجمعيات التعاونية البالغ عددها ستاً وخمسين جمعية تقريباً، وإعادة توزيعها على النافذين والمقربين وطرد المزارعين .

10 – تعمد نشر الفوضى وإضعاف المؤسسات بقصد خلق حالة من عدم الاستقرار دفعت المستثمرين في الداخل والخارج الى الإحجام عن الاستثمار في المحافظات الجنوبية ، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة لعدم وجود فرص عمل تستوعب القوى العاملة المتدفقة الى سوق العمل.

11 – توقف كثير من المشاريع الاستثمارية المسجلة بسبب ما يواجهونه من مشاكل أثناء تنفيذ المشاريع تعجز الإدارة القائمة عن حلها .

12 – التسريح القسري لما يزيد عن أكثر من مائة ألف مدني وعسكري وفق تصريح جمال بن عمر المنشور في صحيفة الأولى بالعدد ( ) الصادر في /4/ 2013م.

ثالثاً: المحتوى الحقوقي والقانوني:

في المحتوى الحقوقي والقانوني للقضية الجنوبية يجب إنشاء هيئة أو لجنة وطنية تتولى عملية إحصاء وتحديد الحقوق التي تعرضت للاعتداء والانتهاكات والأضرار المترتبة على تلك الاعتداءات والانتهاكات سواءً كانت أضراراً مادية أو معنوية .... الضرر المترتب عليها ، مع إعادة الحقوق المادية والخاصة التي تم الاستيلاء عليها ونهبها وأعادت الحقوق الوظيفية لمن تم اقصاؤهم قسراً الى المواقع والوظائف التي تتناسب مع سنوات خدمتهم بما في ذلك فترة الإقصاء ومنحهم كافة العلاوات والحقوق والدرجات التي منحت لنظرائهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم في فترة الحرمان.

وفي ذات الوقت تقديم مرتكبي جرائم الانتهاك والاعتداءات الجسدية وكذا مرتكبو جرائم الاستيلاء على الممتلكات والأموال أو تبديدها الى محاكمات عادية ووفقاً لما يقرره القانون .

وفي ختام هذه الورقة نرى انه من الضرورة بمكان ان نورد الملاحظات التالية:

1. ان حرب صيف 1994م لم تكن حرباً بين الشمال والجنوب وإنما كانت حرباً بين فريقين سياسيين فكان في الفريق المهزوم شماليون وجنوبيون كما كان في الفريق المنتصر شماليون وجنوبيون ايضاً .

2. ان الخلاف قبل الحرب لم يكن حول الوحدة وإنما كان حول بناء دولة الوحدة وبالتالي فان الحرب لم تكن من اجل الوحدة التي مثل تحقيقها تتويجاً لنضال اليمنيين في الشمال والجنوب وانتصاراً لإرادتهم التي عبرت عنها نتائج الاستفتاء على الدستور الذي تم إجراؤه في /5/ 1991م .

3. ان القوى التي دمرت جهاز الدولة الذي كان قائماً في المحافظات الجنوبية وشاركت في نهب ثرواته وموارده وانقضت على المشروع الوطني الوحدوي هي ذاتها القوى التي سبق لها الانقضاض على مشروع الدولة المدنية التي أرسى وأقام قواعدها وشيد بناءها الشهيد الرئيس / إبراهيم الحمدي وهي ذاتها التي عبثت بمقدرات الشمال واستولت على ثرواته وموارده.

4. ان استعادة بناء الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الحوار مقدمة أولى ومدخل لحل القضية الجنوبية وبناء الدولة والمصداقية في القول والشفافية في التعامل هي المدخل لبناء الثقة .

5. إن الالتزامات بالأخطار والاعتذار عنها مقدمة لتعزيز الثقة ومدخل لحل القضية الجنوبية.

6. ان تحديد الأخطاء والخطايا التي أدت الى حرب صيف 1994م والمسئول عنها وعن نتائجها ضمانة أكيدة لعدم تكرارها مجسداً في مسيرة العمل الوطني .

7. ان تنفيذ النقاط العشرين التي رفعتها اللجنة الفنية لفخامة الأخ / رئيس الجمهورية والنقاط الإحدى عشرة التي وضعها هذا الفريق قبل انتهاء مدة الحوار سوف يساعد في تنفيس حالة الاحتقان في الشارع الجنوبي ويمهد السبيل للقبول بنتائج الحوار لا سيما رفع مواقع المظاهر المسلحة من عواصم المحافظات وإعادة الجيش الى ثكناته مع إجراء تغيرات شاملة في المواقع السياسية والإدارية في المحافظات الجنوبية.

8. ان التوصل الى فهم مشترك للجذور والمحتوى هو المدخل والباب المؤدي الى حل مشترك للقضية الجنوبية التي هي المدخل والباب الرئيسي لحل القضية الوطنية بشكل عام .

9. ان إنجاح الحوار وتنفيذ مخرجاته يوجب على رئاسة المؤتمر والأطراف التي ما تزال مترددة عن المشاركة والدافع بها للمشاركة باعتبار ذلك ضمانة أكيدة لنجاح الحوار الشامل .

استخلاص:

لقد خاضت كل القوى السياسية معارك الدفاع عن المشروع الوطني كل من موقعه واعتقاده وكانت التجارب والنتائج مرة لازال الوطن يتجرع علقمها حتى اليوم ثم انفتحنا على بعضنا بعد تلك التجارب في قوى المعارضة الوطنية بعد عامين من تلك الحرب عام 1994م بهدف استعادة مشروع المشاركة الوطنية بعد الخسارة والإيمان بالتعدد والقبول بالأخر بعد الإقصاء من تأسيس مجلس تنسيق المعارضة عام 1995م الى إنشاء اللقاء المشترك عام 1996م وإعلان مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل في 26 نوفمبر 2005م وكان الجنوب في مقدمة قضايا الإصلاح الوطني.

وحين انسدت آفاق الحوار السياسي حول مناقشات إزالة آثار حرب صيف 1994م في حوار 2007م دعونا الى حوار وطني شامل ووضعت القضية بعد تحقيق جزء من ذلك الحوار الذي امتنعت عنه سلطات النظام السابق ووضعت القضية الجنوبية في مقدمة مظاهر الأزمة الوطنية وفي مقدمة مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني الصادرة عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني في 7 سبتمبر2009م .

وإننا ننظر الى حوار اللحظة الراهنة بأنه امتداد طبيعي لنضالنا الوطني المشترك جميعا (السياسي والثوري والاجتماعي) لكن اللحظة التاريخية هي فرصة تدعونا جميعا الى أخذ العبرة والعظة من أخطاء المراحل الانتقالية. ومخاطر استخدام القوه والحرب ، ومسؤولية هذه النخبة المتحاورة التي وضعتها أقدار الحراك والثورة الشبابية الشعبية السلمية ثورة فبراير 2011م أمام مهام إعادة التأسيس للمشروع الوطني (بناء الدولة والنظام السياسي وتحديد الهدف الاجتماعي والمضمون التحرري والتقدمي لهذا الاتحاد)...خسرنا في مرحلة انتقالية سابقة فلا يجب تكرار الخسارة مرة أخرى في المرحلة الانتقالية الحالية بمغامرات ومقامرات المفروض ان القوى الوطنية قد كبرت عليها ونضجت بعد كل ماعاشه اليمن من محن نتيجتها .

وكخلاصة ثانية يري التنظيم ان طاولة الحوار الوطني ألقائمة اليوم هي امتداد أيضا لجهود حوار سابق لكنها تعبر بشكل أدق عن الشق العملي من الفرصة التاريخية الراهنة والمتاحة لليمنيين جميعا كي يكونوا شركاء تأسيس من جديد وان التمسك بهذا الحوار والاستمرار فيه والصبر عليه لا يعني حبا أو طلبا للصداقة بين الأطراف المتحاورة أو المتصارعة أو تفضيل أخلاق للتعاون بينها وإنما هو قرار وطني برفض استخدام وسائل القوة المملوكة للبعض كالسلاح أو المال أو العصبية لفرض رؤية أو سياسة أو اتجاه على الآخرين.

ليستمر الحوار والشراكة في التأسيس الذي يحقق أهداف وتطلعات غالبية أبناء اليمن ويحول دون عودة الماضي الذي يحلم به البعض وهو لن يتكرر إلا بشكل مأساوي وتلك تجربة الشعوب والأمم ولن نكون في هذه البلاد نشازاً وخارج القانون الذي حكم حركتها التي كانت دائما من الماضي والحاضر الى المستقبل وليس العكس.

والله ولي التوفيق،،،

صنعاء في 11 / 5 / 2013م.

القضيـــة الجـــنوبيـــة

بين خياري الدولة الفيدرالية متعددة الأقالـــــــيم و الدولة الاتحادية من إقليمين

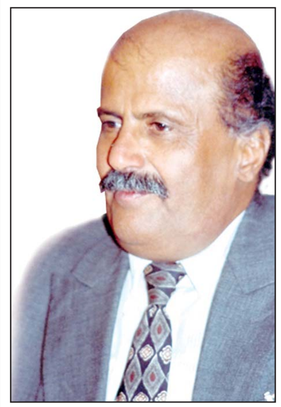

بقلم/
>> أحمد مساعد حسين*

مع ضرورة الاستفادة من التجارب العربية والدولية المتعلقة ببناء الدولة المدنية الحديثة اللامركزية ، علينا التوقف مطولا أمام الأوضاع اليمنية وخصوصياتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والدمج بين ما يصلح من تجارب الآخرين و بين خصوصيتنا اليمنية الخالصة وعلى هذا الأساس فقد أوردت في أول مداخلة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل واعتبرها الأساس لما سوف أقدمه في الأوراق اللاحقة التي وعدت بها فإني أتقدم بهذه الرؤية حول بناء الدولة بين مركزية النظام ولا مركزية الدولة وأعتقد أنها تمثل أهم حلقة من سلسلة الحلقات الرئيسية و الثانوية التي تقف اليوم أمام الحوار الوطني الشامل .

وبما أني عضو في فريق التنمية الشاملة ولكن من حقي أن أتقدم قبل كل شي برؤيتي الخاصة ببناء الدولة وحل القضية الجنوبية ومعالجة عدد من القضايا الوطنية التي بدون معالجتها قد تعجز بقية الفروع و الفرق في النجاح وهي قضية بناء الدولة وعلى النحو التالي:-

أولا: لقد ضمت مداخلتي الأولى أهم المواضيع التي تتطلب من المؤتمرين الوقوف أمامها ومناقشتها وتضمنت:-

القضية الجنوبية وحاملها السياسي الحراك السلمي الجنوبي و اعني به كل الأطر و التكوينات الجنوبية و الأفراد الذين يقفون مع قضية الجنوب وحلها الحل العادل الذي يرضي أبناء الجنوب جميعا وقد كان بروزها و اعتبارها القضية الأولى في المؤتمر للأسباب التالية:-

الوحدة اليمنية الاندماجية فشلت و أشرت لبعض الأسباب و أسباب أخرى يطول الشرح حولها.

الوحدة بالحرب فشلت ولها أسبابها ولا أطيل في شرح مزيد من التفاصيل.

اعتبرت أيضا ان الأزمة الوطنية التي اندلعت في مطلع صيف 2011م كانت نتيجة أسباب موضوعية و ذاتية يطول شرحها أيضا وكانت النتيجة بأن:-

النظام السياسي فشل في الاستمرار في قيادة الدولة والمجتمع على طريقته السابقة وبعد أن أصبحت هيبة الدولة في الحضيض.

الثورة الشبابية و القوى الحزبية و القبلية و العسكرية المتحالفة معها فشلت أيضا في اقتلاع النظام وفرض شرعيتها الجديدة و ذلك نتيجة توازن القوى البشرية والعسكرية و المالية التي تواجهوا بها في العاصمة صنعاء وبعد ذلك اهتدوا إلى حل وسط تمثل في المبادرة الخليجية وموافقة و توقيع الأطراف عليها جميعا ، وهذا يعني أن على اليمنيين من الشمال و الجنوب في السلطة والمعارضة الاعتراف بهذه الحقائق التي صنعتها القوى الرئيسية في الوحدة و الحرب و الأزمة و المصالحة.

تكرارها الفشل و الذي الحاصل الوحدة والمعالجة و حركة التغيير ليس من باب التشفي أو الانكرار المهل وإنما الغرض منه القول بوضوح إننا جميعا كنخب سياسية وحزبية و حكومية وعسكرية وقبلية وكافرد وجماعات في النظام والمعارضة في الداخل و الخارج في الشمال والجنوب نتحمل المسئولية التاريخية الكاملة عن المآسي والمعاناة التي لحقت بالشعب اليمني على مدى خمسين عاما مضت في صراعاتنا و أزماتنا المتلاحقة من اجل السلطة و الثروة وليس للشعب اليمني اي مسئولية تجاه كل ما لحق بالبمين وأهله وهم يمثلون أكثر من 95 % بينما 2 الى 5 % يمثلون النخب القيادية وهي المسئولة عن كل الويلات و الأزمات المتلاحقة و الحروب منذ قيام ثورة 26 سبتمبر و 14 اكتوبر وحتى اليوم وأنا واحد من تلك النخب و اعترف واعتذر.

و اذا لم نعترف بهذه الحقائق الرئيسية و لم نتحمل مسؤوليتها ونعلن في مؤتمر الحوار الوطني بناء على ذلك بأننا نحن النخب القيادية من سياسية وعسكرية واجتماعية السبب في حدوث المآسي والأزمات لشعبنا اليمني خلال المراحل السابقة ونعلن اعترافنا واعتذارنا واستعدادنا للمساهمة الفعالة مع بقية أعضاء المؤتمر في الوصول إلى النتائج التي ينتظرها الشعب اليمني للخروج من أزماته المتلاحقة وبناء مستقبله الأمن المزدهر.

بدون اعتراف النخب القيادية و تقديم الاعتذار للشعب اليمني وبدون دخول من تبقى من النخب القيادية و الجلوس على طاولة الحوار فإنهم سيتحملون إي فشل لهذا الحوار التاريخي الذي لا يوجد بديل غير أفضل و اقل خسائر واكثر قدرة على معالجة قضايا اليمن بدعم إقليمي ودولي لا مثيل له واتفاق شعبي واسع.

أن كل من يريد حلاً آخر غير الحوار من النخب القيادية في جنوب اليمن و شماله عليهم أن يتذكروا بأنهم جميعا قد جربوا كل الطرق والوسائل التدميرية التي الحقت الأضرار الجسيمة بالسواد الأعظم من الشعب بشرياً وماديا وبعض هذه النخب أو ممثلوهم لا زالوا يمتلكون كل شيء ويعارضون في كل شيء مع الأسف الشديد.

ألم يحن الوقت لأن يعترفوا بالحقائق ويتركوا الطريق أمام القوى الناهضة الشبابية من المجتمع ويتنحوا عن الحياة السياسية أو على الأقل يكونون مستشارين بحيث يتمثلون بالحكمة الصينية (فتوة الشباب وحكمة الشيوخ).

أنني شخصيا أحمل كل النخب القيادية أي فشل لهذا المؤتمر، وذلك لأنهم أصحاب الأزمات و الحلول منذ خمسين عاما، أما الشعب اليمني فقد شارك في ثلاث جولات ضد الإمامة وضد الاستعمار ومن أجل تحقيق الوحدة أما غيرها من الصراعات والأزمات فتتحملها النخب القيادية.

بدون الاعتراف و الاعتذار حتى وإن نجح المؤتمر وخرج بوثائق جديدة فلن تنفذ وذلك لأننا قد كتبنا وأصدرنا أجمل المواد والقوانين والبرامج ، ولم ينفذ منها شيء لان النخب المذكورة آنفاً هي من تكتب وهي من ترفض التنفيذ.

وبعد هذه المقدمة التي تتحدث بصوت عال جداً فان المسائل الرئيسية التي أطرحها في وجهة نظري في بناء الدولة تناقش بهدوء وجهة نظري في المسائل التالية وبكل شفافية و موضوعية وقناعة شخصية ولكن دون فرضها أو طلب اعتمادها وهي قابلة للمناقشة والنقد المعارضة والتأييد..... الخ. وبالمثل فإن من يعتقدون بان رؤاهم و مقترحاتهم لا بديل لها ولا يجوز معارضتها فهذا يخالف الاتجاه الجديد الذي يسلكه و يتبناه مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتنشده جماهير الشعب اليمني التي تنتظر حلولاً جديدة و دولة جديدة وحياةجديدة غير تلك التي جربوها أو كانوا تجربة لها خلال سنواتهم الخمسين الماضية.

واهم ما تناقشه ورقة العمل المرفقة القضايا التالية:

- القضية الجنوبية . • المؤسسة القبلية. • المؤسسة الدينية
- المؤسسة الحزبية. • المتغير الديمقراطي.

وبعد تناول هذه الموضوعات ندخل مباشرة في:

الخيارات المتداولة لبناء وهيكلة الدولة.

الأول : خيار الحكم واسع أو كامل الصلاحيات في الدول البسيطة.

الثاني : خيار الدولة المركبة تنقسم إلى:

الدولة الفيدرالية متعددة الأقاليم.

الدولة الاتحادية من إقليمين.

لا يتعلق الأمر في هذه الرؤية بالأسس النظرية أو المعايير العامة لبناء الدولة المدنية الحديثة، بل يخص العلاقة بين المتغيرات أو المؤسسات ذات التأثير والخصوصية في النظام الاجتماعي و السياسي القائم في اليمن، و بين متطلبات بناء الدولة اللامركزية، المدنية الحديثة.

ولأن مسألة بناء الدولة هي من أهم المسائل المطروحة أمام مؤتمر الحوار الوطني، باعتبارها المخرج النهائي لما سينجم عن القضايا التي سيعالجها المؤتمر، فإن النظر إليها من منظور المعايير العامة لبناء الدولة فقط ، دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات أو القضايا ذات الخصوصية في الواقع اليمني ، سيجعل من مخرجات المؤتمر فيما يخص بناء الدولة ، مجرد نصوص جامدة وغير قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

هناك عدد كبير من المتغيرات و المكونات ذات الطابع المؤسسي تتحكم في وضع الأسس العامة لبناء الدولة اللامركزية ، لسنا بصدد الحديث عنها هنا ، لكننا سنحاول إبراز أهمها و الذي نرى أن عدم الأخذ بها في الحسبان أو تجاهلها ، أو التعامل معها باستعلاء ، سيجعل من كل الجهود المبذولة عديمة الجدوى ، و أهمها في تقديرنا هي :

- القضية الجنوبية • المؤسسة القبلية • المؤسسة الدينية
- المؤسسة الحزبية • المتغير الديمقراطي.

القضية الجنوبية

لم يعد هناك خلاف حول جوهرية القضية الجنوبية ومحوريتها في القضايا المطروحة أمام مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن هناك تبايناً في الآراء و المواقف حول جوهريتها ومحوريتها ، ما بين حصرها في القضايا المطلبية و الحقوقية و المظالم، و ما بين جوهرها السياسي و المجتمعي.

إلا أنه و مهما تباينت الآراء و المواقف حولها، و مهما تكن العناوين البارزة في عرضها، فإن هناك عدداً من الحقائق لا يمكن تجاهلها، أو إنكارها، أو الهروب منها و هي:

من واقع أن القضية الوطنية و الجنوبية اليمنية هما علاقة شراكة بين جنوب اليمن و شماله . فأن القضية الجنوبية هي قضية اليمن الجنوبي قبل أن تكون قضية الجنوب اليمني كما ينظر إليها اليمن كطرف من أصل ، بمعنى أخر أنها قضية الأرض و الإنسان و المجتمع في الجنوب في أطار ثنائية الشراكة الوطنية مع الشمال ، و ذلك ما يستدعي التعامل معها بالضرورة ، كمنظومة مركزية في البناء المنظومي الشامل لليمن و ليس كمنظومة فرعية .

إن ثنائية العلاقة المنظومية بين اليمن الجنوبي و اليمن الشمالي، اجتماعياً و سياسياً في المسار التاريخي للتطور الوطني لم يكن عائقاً أمام النزوع المجتمعي نحو تحقيق الوحدة اليمنية ، و لكن تجاهل هذه الثنائية ، و عدم التعامل معها بموضوعية كان العامل الحاسم لفشل الوحدة الاندماجية وإطلاق الاحتجاجات الواسعة في الجنوب لدعوات الانفصال أو فك الارتباط .

إن المسار التاريخي للتطور في سياق هذه الثنائية لا ينبغي النظر إليه فقط من حيث الثنائية الجغرافية أو ثنائية الدولة ، وإنه بزوال ثنائية الدولة بطوعية عاطفية أو بصورة قسرية ستتحقق الوحدة المجتمعية و السياسية على اليمن ، بل يتحتم الاستفادة في هذا الاتجاه من تجارب الدول العربية و الإسلامية ذات الطابع المدني أو المتجهه نحو الحداثة و المدنية لمكونات الدولة و المجتمع عند معالج هذه القضية الاجتماعية المعقدة .

المؤسسة الحزبية

برغم التعدد الكبير للأحزاب في اليمن إلا أنها تشكل جميعها من وجهة النظر المؤسسية منظومة جزئية واحدة في النظام السياسي القائم، وتعتمد علاقتها المؤسسية بالدولة اللامركزية المدنية الحديثة وقدرتها في إنجاحها أو على الأقل عدم إعاقة مسارها على الكيفية التي تستطيع من خلالها الانتقال من وضعها الحالي إلى وضع يمكنها من التكيف مع المتطلبات الجديدة لبناء الدولة وهيكليتها، وذلك من خلال إعادة النظر في عدد من المسائل نختصر أهمها في: أن الارتباط و التداخل العضوي بين العديد من الأحزاب و بين المؤسستين القبلية و الدينية و بين وظائفها و وظائف الدولة يضعها أمام مواجهة ومماحكات حقيقية مع بنائية و مسار وظائف الدولة الجديدة المنشودة.

أن عدم الاعتراف بحقيقة المركزية لأغلبية الأحزاب إن لم نقل جميعها ، وتجاهل ثنائية الخصوصية بين طرفي المعادلة في الوحدة و التمايز النسبي بين الخصوصيات الجهوية في المجتمع اليمني من شانه تعميق الهوة بين الأحزاب و المجتمع ، و بوجه الخصوص فيما يتعلق بمخرجات القضية الجنوبية و انعكاساتها في هوية و هيكلية الدولة المدنية اللامركزية .

أن المركزية الشديدة التي تمارسها الهيئات القيادية على نشاط أعضاءها و هيئاتها الوسطية و الدنيه إلى جانب صنمية الرموز القيادية قد ساعد على بقاء القدرات الكامنة للكادرات فيها حبيسة هذه المركزية و الصنمية ، كما أن التناقض بين المركزية التي تدار بها المؤسسة الحزبية ومتطلبات توسيع و انتشار الممارسة الديمقراطية في المجتمع في إطار الدولة اللامركزية ستكون له تبعاته السلبية في أعاقة نشاط هذه الدولة المنشودة إذا لم يحصل انتقال سريع و فعال في أطرها القيادية وتجديدها وتوسيع الديمقراطية الداخلية لجميع مكوناتها القاعدية ولجميع أعضائها مما لا يجعلها عائق للتوجه الذي ينشده المجتمع في إقامة الدولة المدنية، لا مركزيه حديثة فحسب بل وتكون مؤثره وقائده لهذا التوجه .

أن اتجاه الأحزاب نحو السلطة أكثر من الاتجاه إلى المجتمع، و ذلك بغرض الاستحواذ عليها أو على أكبر عدد من الحقائب فيها ، و استخدام المجتمع كمطية لحين الوصول إلى هذا الهدف ليس من شانه إلا إفساد السلطة و الأحزاب على حد سواء ، و بالتالي زيادة معاناة الناس و فقدان ثقتهم فيهم ، و جعلهم يتمردون ولا يثقون بها لقيادتهم نحو المستقبل المنشود.

- أن الأحزاب و التجمعات السياسية المتقاربة، حد التطابق في برامجها وأنظمتها الداخلية وبنائها التنظيمي لقياداتها وقواعدها عليها التفكير بعمق وجديه و الشروع في بحث اندماجها حتى تشكل أرقاما موثوقة في المجتمع مع التوجه الجديد لبناء الدولة اليمنية الحديثة و المدنية.

المتغير الديمقراطي

الديمقراطية أحدى الركائز الرئيسة لبناء الدولة اللامركزية المدنية الحديثة ، و لكنها ليست وصفة سحرية تحقق ذاتها و تفعل فعلها دون الأخذ في الاعتبار ممارستها تبعا لظروف المجتمع وخصائصه و متطلبات نموه وتطوره بصورة متوازنة ومتكاملة ، فهي من حيث المبدأ وسيلة لتحقيق التوازن و التعبير عن الذات الفردية و الجماعية و تحقيق التوازن المجتمعي في المشاركة في السلطة و الثروة ، و لكنها في ظروف مجتمعية معينة قد تتحول إلى وسيلة للهيمنة واستلاب الخصوصية و الإخلال بالتوازن إذا لم يتم التعامل معها بموضوعية وفق خصوصيات ومتطلبات المجتمعات التي تتبناها، وذلك ما سيتم إظهاره في ظروف المجتمع اليمني من خلال الملاحظات التالية:

فيما يخص القضية الجنوبية فان المتغير الديمقراطي الذي رافق الوحدة الاندماجية قد سبق حرب 94م في الإخلال بالتوازن المجتمعي بين طرفي المعادلة في الوحدة، و تحقيق هيمنة كلية في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية من قبل الطرف الشمالي صاحب الأغلبية السكانية و الأقل مساحة في الأرض على الطرف الجنوبي الأكثر بكثير من حيث المساحة و أقل بكثير في عدد السكان .

باعتبار التعددية الحزبية أحد متطلبات الديمقراطية، فان عدم التعامل بمعيارية موضوعية مع هذا المبدأ قد ساعد إلى أضعاف البعد النوعي في وظائف الأحزاب التي ينبغي أن تحققها في إطار الوحدة القائمة على التعدد و التنوع.

وبنفس القدر فان مبدأ الرأي و الرأي الأخر و حرية الصحافة قد تحول في كثير من الجوانب من وسيلة للنقد البناء و التغيير الايجابي إلى أسلوب للتناحر و الهدم.

- بالرغم من أن حرية التظاهر والتجمع و الإضراب قد ساهمت في بداية التجربة الديمقراطية في امتصاص الغضب الجماهيري و تحقيق استجابات لمطالب القائمين بها، إلا أنها في ظروف معينة في الأونة الأخيرة قد تحولت إلى أسلوب للتحكم في حرية الأخرين و إضعاف مقدرات التنمية الإنتاجية و الإخلال بالسكينة العامة و الأمن و الاستقرار والعبث بالمؤسسات و الحاق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني و الملكية العامة و الخاصة و الخدمات العامة لكل المواطنين.

ومن هذه المنطلقات فان مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يجب أن ترافقه دراسة متعمقة للتجربة الديمقراطية في جميع جوانبها و حلقاتها، و إعادة بناء معايير و ضوابط الممارسة الديمقراطية وفقا لمعطيات الواقع و متطلبات التغيير اللاحق.

الخيارات المتداولة لبناء و هيكلية الدولة

هناك عدد من الخيارات تتداولها الأوساط السياسية في اليمن، و يسود الاعتقاد الأغلب أن ترجيح أي من هذه الخيارات أو العاطفة أو المصلحة أو أنه مبني على تفضيل تجربة إقليمية أو دولية دون الربط بينها و بين المتغيرات ذات الخصوصية اليمنية التي تم ذكرها ، و بين المعايير العامة المتعارف عليها دوليا، وتقييم تجارب بعض الدول في استفادتها من تلك المعايير وفقا لخصوصياتها الوطنية.

وفي قراءة سريعة لتلك الخيارات فأنه ، إذا افترضنا استبعاد خيار الوحدة الاندماجية في ظل الدولة البسيطة القائمة على المركزية المطلقة ، و ذلك بعد أن أثبتت فشلها ، مقابل استبعاد خيار الانفصال أو فك الارتباط ، بسبب عدم توفر الأسس القانونية و الشروط المادية و السياسية لقيام دولتين منفصلتين ، إلى جانب المحاذير و المخاطر من وجود صراعات جهوية وسياسية داخل كل دولة وبين الدولتين ، فإن خيار الكونفدرالية سيكون مستبعد أيضا ، كونه يشترط وجود دولة قائمة، وهو الشرط الذي لم يعد متوفرا بعد هذا الاستبعاد، فإن الخيارات المتبقية ستظل تتناقص بين خيار الإبقاء على الدولة البسيطة و إصلاحها تبعا لرؤية الحكم واسع أو مطلق الصلاحية للمحافظات، وبين خيار الدولة المركبة، حيث يتنوع الأخير على خيارات فرعية أخرى.

أولا: خيار الحكم واسع أو كامل الصلاحيات في الدولة البسيطة

قد يبدو هذا الخيار مقبولاً بالنسبة للقوى السياسية و الاجتماعية المركزية صاحبة النفوذ الأكثر في النظام والسلطة والثروة بذريعة الحفاظ على وحدة الدولة، ومخاوفها من أن التقسيم على الأساس الفيدرالي الذي يمنح الأجزاء المكونة للدولة الفيدرالية صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولكن هذه الذرائع قد تواجه بذرائع أخرى لا تقل منطقية من قبل قوى سياسية و اجتماعية و جهوية عديدة تطرح إن اللامركزية الإدارية لا تنهي المركزية في النظام الاجتماعي و السياسي ، و هيمنة القوى التقليدية في المراكز ، خصوصا المؤسسة القبلية و الدينية و الحزبية المركزية، وذلك ما قد يكون عائقا أو مؤجلاً على الأقل للانتقال إلى مقومات تثبت أسس المجتمع المدني و الدولة الحديثة . كما أنه سيبقي على حالة عدم التوازن و التكامل الجهوي في النظام القائم ، والأهم من ذلك إن هذا الخيار يستبعد أي حلول جوهرية للقضية الجنوبية و مطالب الجنوبيين حتى في حدها الأدنى و الذي يمثل سقفها الأعلى التحرير و الاستقلال و استعادة الدولة.

ثانياً: خيار الدولة المركبة

وتحت هذا الخيار هناك خياران أساسيان تتداولهما الأوساط المرجحة لهذا الخيار هما:

أ - الدولة الفيدرالية متعددة الأقاليم

و بصرف النظر عن عدد الأقاليم ، فإن الخلاف الذي قد يظهر بصورة جوهرية سيكون حول ما إذا كان تركيب تقسيم الأقاليم سيحرص على أن تكون مزوجة بين مناطق الشمال و الجنوب أو أنه سيأخذ بالإبقاء على التقسيم تبعا لوضعية كل منهما قبل الوحدة.

ففي الحالة الأولى قد يكون الطرح مقبولاً من زاوية تحقيق درجة من الاندماج بين المناطق المتجاورة حتى لا تظل خيارات الانفصال قائمة ، ولكن هذا التبرير قد لا يكون مقنعا إذا ما أخذ في الاعتبار إن الوحدة الاندماجية قد تأسست على هذا البعد الجوداني و العاطفي دون مراعاة للخصوصيات المجتمعية التاريخية ، ولذلك كانت لذلك نتائجها عكسية، إلى جانب أن هذا المشروع قد لا يكون مقبولا من الأطراف الجنوبية على الأقل في الوضع الراهن ، وبذلك فانه سيصطدم مع معيارين أساسين لمعايير التقسيم الفيدرالي أولهما : معيار الخصوصية و التجانس و ثانيهما معيار القبول الاختياري بين الوحدات الإدارية و السكانية التي ستنطوي تحت هذا الإقليم أو ذاك. ولذلك فانه ومن واقع أن الأقاليم هي وحدات دستورية وليس إدارية فان أي تدخل قسري للدمج قد تكون له عواقبه على الوحدة الداخلية للأقاليم وبالتالي على وحدة الدولة الفيدرالية.

أما في الحالة الثانية فإنه يمكن القول إنها قد تساعد على التخفيف من مخاطر هذه العواقب على صعيد الوحدة الداخلية لكل إقليم إذا ما تم التعامل بموضوعية كاملة مع معيارى الخصوصية والقبول الاختياري ، حتى في الإطار الداخلي لأي من هذه الثنائية الوطنية بين الشمال و الجنوب.

ولكن محاذير التصادم بين سلطات الدولة الفيدرالية المركزية وسلطات الأقاليم ستظل قائمة خاصة وأن مراكز القوى التقليدية لن تتخلى عن مواقعها بسهولة في الهيئات المركزية التشريعية و التنفيذية و القضائية ، ولكن حدة هذا التصادم يعتمد على درجة الموضوعية و مصداقية التعامل بين أنواع العلاقة الفيدرالية، هل ستكون تنافسية تكون فيها سلطات الأقاليم أكبر قياساً بالمركز ، أو تعاونية تشاركية بينهم ، أم أنها ستكون اختيارية ، يكون فيها المركز هو الذي يحدد سلطات الأقاليم ولكل من هذه الأنواع فوائده و محاذيره.

وإجمالاً فان المأخذ التي يمكن تسجيلها على الدولة الفيدرالية متعددة الأقاليم في ظروف اليمن هي:

إنها ستكون غير مستجيبة لمعيار الخصوصية المجتمعية على قاعدة ثنائية المعادلة بين طرفي الوحدة، وذلك ما سيسبب عدم الرضاء و عدم الاستجابة الكافية لمطالب الجنوبيين مقابل السقف العالي المطروح.

أن تمثيل طرفي المعادلة الوحدوية في مركز الدولة الفيدرالية لن يكون منصفا للطرف الجنوبي إلا إذا تم تعديل قاعدة الأغلبية الانتخابية في النظام الانتخابي، غير أن ذلك قد يواجه برفض مطلق من قبل الشريك الشمالي.

أن الوضع القائم للدولة المركزية وضعفها سينعكس على ضعف الدولة الفيدرالية وذلك ما قد يشجع بعض الأقاليم على التمرد على المركز، وخلق مواجهات بين الأقاليم المتجاورة لا تستطيع الدولة الفيدرالية المركزية حسمه.

إن الاختيار بين أن يكون نظام الدولة الفيدرالية متعددة الأقاليم رئاسياًأو برلمانيا سيكون صعبا ، لأنه سيكون اختيارا بين قوة المركز الذي يمنحها النظام الرئاسي مع محاذير هيمنة مراكز القوى المحيطة بالمركز الرئاسي ، وبين التحرر من هذه الهيمنة في النظام البرلماني و محاذير تشتت وضعف مركز الدولة الفيدرالية في هذا النظام .

ومع كل هذه المحاذير إلا أنه سيظل خياراً مهماً مناقشته ووضع الضوابط الدستورية و القانونية التي يتفق عليها الجميع في الحوار الوطني الشامل من حيث أن تشكل مناطق الشمال ما قبل الوحدة وأقاليم يتفق على عددها ومناطق الجنوب ما قبل الوحدة تشكل أقاليم يتفق على عددها مع ضرورة الاتفاق الدستوري والقانوني الذي يضمن للطرفين التواجد في أجهزة الدولة الاتحادية المركزية يضمن التوازن ويجعل الجميع معنيين بالحفاظ على وحدة اليمن و أمنه واستقراره وبناء دولته المدنية اللامركزية الحديثة.

في إطار الأقاليم المتعددة فانه لابد من تقسيمات داخلية بحيث تصبح المحافظات القائمة حاليا ولايات تتمتع بقدر ضروري من التشريع و الاستقلالية في أدارة شئونها الداخلية وهذا يتطلب مزيدا من الضوابط التي تجعل الأقاليم و الولايات و الدولة الاتحادية المركزية في انسجام ووفاق يضمن الوحدة الوطنية في إطار الخصوصية و المصلحة و التقاسم العادل لسلطه و الثروة التي ظلت مثار للنزاع و التناحر في ظل المركزية الشديدة لدولتي الشطرين قبل الوحدة واستمرار هذا الصراع و التناحر و الأزمات المتكررة في ضل الوحدة الاندماجية المركزية.

وإذا ما تم الأخذ بهذا الخيار فانه من الضروري أعادة النظر في دمج الديريات كثيرة العدد في كل محافظه لتصبح قليلات العدد ولديها المقومات الضرورية ليتحول وضعها إلى محافظات داخل كل ولاية وتحظى باستقلال إداري ومالي واسع .

ب - خيار الدولة الاتحادية من إقليمين:

قد يكون هذا الاختيار أكثر استجابة لحل قضية الجنوب وتحقيق التوازن و التكامل والشراكة في السلطة والثروة بين طرفي المعادلة الوحدوية إلا أنه وبالقدر التي تكون له هذه المميزات فان هناك عددا آخر من التحديات ستواجه هذا الخيار أهمها:

المخاوف و المحاذير من أن يكون هذا الخيار طريقا للانفصال إذا ترافق مع الاشتراط الزمني للاستفتاء على تقرير المصير.

قد يكون ملائما لحل مشكلة التوازن بين خصوصيات ومتطلبات طرفي المعادلة في الوحدة ولكنه قد يواجه مشكلة التوازن والتكامل بين الكيانات الاجتماعية الجهوية المحلية داخل كل إقليم، بما يسمح لقوى جهوية أو قبلية أو سياسية بأحكام هيمنتها ، أو تصادم هذه الكيانات الداخلية. وذلك ما يتطلب حلا فيدراليا داخل كل إقليم، يراعي معاييري الخصوصية و القبول الاختياري اللذاين تم ذكرهما سابقا بما يضمن أن تكون وحدة الإقليم أساسا لوحدة وقوة الدولة الاتحادية.

ستظل معايير السكان و الأرض و الثروة و السلطة، تحديا قائما داخل كل إقليم، وفي إطار مركز الدولة الاتحادية إذا تم يتم وضع معايير و تطبيقات موضوعية للمتغير الديمقراطي في الدولة الاتحادية الحديثة.

و سيظل هذا الخيار قائما وقابلا لتطبيق اذا ما تم وضع الضوابط الدستورية و القانونية كما أشرت سابقا بأن تكون دولة اليمن القادمة دولة مركبة من ثلاثة مستويات.

الأول: تكون الدولة اتحادية من إقليمين على أساس طرفي المعادلة في وحدة اليمن و يعتمد فيها نظام فيدرالي على الأساس التنافسي الذي يحتفظ فيه مركز الدولة الاتحادية بالسلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية في المسائل السيادية والأكثر عمومية وما عدى ذلك يكون من اختصاص سلطات الإقليمين.

الثاني: نظام فيدرالي يقسم كل إقليم إلى ولايات تبعا للخصوصيات الداخلية و مبدأ القبول الاختياري ومتطلبات التنمية في الإقليم ، ويعتمد هذه النظام على الأساسي التشاركي (التعاوني) بين مركز الإقليم وسلطات الولايات .

الثالث: تكون المحافظات التي تكونت من عدد من المديريات الممكن الثالث في هيكلية الدولة و تتمتع بحكم محلي واسع الصلاحية وفقا لما يحدده دستور الإقليم.

يعتمد نظاما الحكم في الدولة مزدوجا رئاسياً وبرلمانيا في الدولة الاتحادية و برلمانيا في الأقاليم والولايات.

يعتمد النظام الانتخابي نظام الأغلبية السكانية فيما يخص المحافظات و الولايات و مركز الإقليم، أما فيما يخص الهيئات المركزية للدولة فيكون وفق الانتخاب بأغلبية اجتماع هيئات الإقليمين. كما يتم وضع معايير و تسمية الحكومة المركزية و الهيئات ذات الخصوصية كالمحكمة الدستورية و المجلس الأعلى للتخطيط و الهيئة العليا للإفتاء على أساس توافقي بين سلطات الإقليمين.

وأخيرا فاني أرى في الخيارات الواردة أعلاه حلولاً تضمن للبمين وحدته وأمنه واستقراره وتنميته وازدهاره في ضل صيغة تنافسية شريفه اقتصاديه وثقافية وأمنية وعادلة في جميع مناحي الحياة وبشفافية كاملة.

وليعذرني الأخوة في الحوار الوطني على وضع هذه الخيارات والتكرار في بعض تفاصيلها وعدم الجزم على أي منها وحتى أتيح فرصة لجميع الأخوة الزملاء من الرجال و النساء داخل مؤتمر الحوار الوطني الشامل بصوره جماعية وداخل كل فريق بان يناقشوا كل الخيارات دون فرض رأي أو قناعة مسبقة فردية أو جماعية تعيق المناقشة و التصورات المناسبة للوصول لأفضل الصيغ التي تحفظ لنا يمنا أمنا وموحدا وحديثا بجعل الجميع مؤمنين بالولاء الكامل له في ظل العدالة و المساواة لجميع أبنائه .

والله ولي التوفيق

■ عضو مؤتمر الحوار الوطني عن قائمة رئيس الجمهورية

خيـار الدولـة الفيدراليـة متعـددة الأقاليـم سـيكون مقبـولاً للقـوى السياسـية والاجتماعية المركزيـة صاحبـة النفـوذ فـي النظام والسـلطة والثـروة بذريعـة الحفـاظ علـى الوحـدة. وفي المقابل فإن خيار الدولة الاتحادية من إقليمين سيكون أكثر استجابة لحل القضية الجنوبية وتحقيق التوازن والتكامل والشراكة في السلطة والثروة بين طرفي المعادلة الوحدوية، كما انه سيتيح حلاً فيدرالياً داخل كل إقليم لضمان معايير الخصوصية والتوازن والتكامل بين الكيانات الاجتماعية الجهوية المحلية.

مستشار الرئيس اليمني، الأمين العام للحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان:

لا يوجد حامل للوحدة في الوقت الحاضر ورؤيتنا أن تكون الدولة اتحادية

أكد مستشار الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ، الأمين العام للحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان، أن الحوار الذي تخوضه القوى السياسية اليوم يختلف عن بقية الحوارات التي خاضها اليمنيون خلال الفترات الماضية، لأنه ليس هناك نظام ليقبل أو يرفض نتائج الحوار، مشدداً على أن الأهم ليس الحوار ونتائجه بقدر ما هو تنفيذ ما يتمخض عن الحوار على الأرض، لأن عدم تنفيذ ذلك سيذهب باليمن إلى مخاطر التمزق .

وأوضح نعمان في حوار مع صحيفة "الخليج" الاماراتية يوم الأربعاء 17 أبريل 2013 أن الوحدة الحالية لم تعد صالحة لهذا الظرف، لأنه لا يوجد حامل للوحدة في الوقت الحاضر، وأن الوحدة اليوم تقاتل دفاعاً عن نفسها سواء من قبل من يدعي الوحدة، أو من قبل من يقف ضدها، لأنها ليست محمولة بدولة، وأعلن أن الحزب الاشتراكي مع دولة اتحادية تكون قادرة على الدفاع عن هوية اليمنيين بعيداً عن التقسيمات الجغرافية .

وأشار إلى أن التمديد للرئيس الحالي عبدربه منصور هادي غير مطروح لدى أحد، مؤكداً أن الأهم ليس الوصول إلى محطة انتخابات 2014، بل في كيفية الوصول، ولأهمية الحوار تعيد صحيفة (14 أكتوبر) نشره :

› حاوره/ صادق ناشر

■ بعد أسبوعين من افتتاح مؤتمر الحوار الوطني، كيف تقيّمون ما دار في جلسات المؤتمر ودلالاته؟

■■ التقييم جاء في البيان الذي صدر عن الجلسة العامة الأولى، ومؤشرات النقاشات إيجابية إلى حد كبير، خاصة ما يخص الجوانب التنظيمية، الشيء المهم هو الاستعداد الكبير لدى أعضاء المؤتمر للوصول بالحوار إلى نتائج إيجابية، لكن تظل هناك صعوبات تواجه المؤتمر، سببها الرئيس أن اليمنيين لم يتعودوا على مثل هذا النوع من الحوارات، لذلك ستكون لدينا خلال المرحلة القادمة فرصة أخرى للتقييم عندما تبدأ لجان الحوار تناقش الموضوعات المطروحة أمامها .

■ أين تكمن التحديات والصعوبات بالتحديد؟

■■ التحديات بدرجة رئيسة في طبيعة الموضوعات المطروحة للحوار، الجنوب تحد رئيس، مضمون الدولة تحد آخر، المناخ المحيط بالحوار الوطني وخاصة استمرار انقسام الجيش تحد ثالث، استمرار مراكز النفوذ والصراع وتمسكها بمصادر القوة والسلاح تحد رابع، التحدي الخامس يكمن في بقاء جزء رئيس من الدولة مسيطراً عليه من قبل النظام القديم ويشكل عقبة أمام إشاعة مناخات الثقة أمام المتحاورين .

هذه تحديات أعتقد أنها بيد أطراف الحوار المختلفة وبعض منها بيد السلطة وعلى وجه الخصوص رئاسة الجمهورية، خاصة ما يتعلق باستعادة الدولة واستكمال مهمة توحيد الجيش.

الحوار صمام أمان

■ هل الحوار يعتبر صمام أمان لعدم تفكيك البلد، خاصة أن هناك خلافات حادة بين أطراف العملية السياسية، هل الحوار ضمان لذلك؟

■■ الحوار بحد ذاته قبول الأطراف المتحاورة بالانتقال من الصراع إلى التفاهم، إذا صدقت أطراف الحوار في هذا الانتقال فهي بلا شك سوف تشكل ضماناً، أما إذا اتخذ البعض الحوار مجرد نزهة ومجرد قراءة لأفكار الأطراف الأخرى من دون مصداقية في الوصول إلى اتفاق فاعتقد ان المؤتمر سيكون مجرد ثرثرة، لكن في الوقت الحاضر يبدو لي أن الأطراف كلها تعلن حرصها على إنجاح الحوار وعلى التفاهم وعلى أن تناقش مشاريع الأطراف الأخرى بجدية مع تقديم التنازلات من أجل الوصول إلى حل .

إذا اتفق الجميع على أن مسار الحوار وموضوعاته وما سينتج عنه من اتفاقات سيكون موضع إجماع يدافع عنها الجميع، فلا شك في أن الحوار سيضع البلد على طريق مختلف عن طريق الصراعات والمواجهات الدامية التي جنيناها من سابق .

■ الكثير يبدي مخاوف من أن يؤدي هذا الحوار إلى نتائج مشابهة لحوارات سابقة، هل تخشون هذا؟

■■ هناك اختلاف جذري بين هذا الحوار والحوارات السابقة؛ فالحوارات السابقة كانت تتم مع سلطة ونظام يمتلك الدولة بكل إمكاناتها، وهو الذي يقبل أو يرفض هذا الحوار أو نتائجه، لذلك كانت نتائج الحوارات السابقة تتوقف على مدى قبول أو رفض الحاكم لنتائج هذا الحوار.

حوار اليوم يختلف، إذ لا يوجد نظام في طرف ومتحاورون في طرف آخر، المتحاورون كلهم مسؤولون عن إنتاج دولة، اتفقوا على أن يبدأوا من الصفر لإنتاج عقد اجتماعي جديد .

هذا الحوار لن تعرض نتائجه على حاكم حتى يقبلها أو يرفضها، لكن بمجرد أن تقبل الأطراف كلها بنتائج الحوار تكون هي مسؤولة عن تنفيذه، كل الأطراف المشاركة في عملية الحوار متساوية في الحقوق والواجبات والكل مسؤول عن إنجاح الحوار وعن فشله أيضاً .

لذلك، فإن قاعدة الحوار هنا مختلفة عن الحوارات السابقة، صحيح أنه في الوقت الحاضر هناك مراكز نفوذ وأطراف صراع لديها من الإمكانات ما يجعلها تقبل أو ترفض، لكنني أعتقد ان الرفض ستكون له آثار سلبية على الطرف الذي سيقف عائقاً أمام الحوار .

من هنا يبدو لي أن فرصة الحوار في الوقت الحاضر أفضل بكثير مما كان متاحاً في التجارب السابقة، لكن على الجميع أن يستوعبوا أنهم مسؤولون مسؤولية مباشرة لإنجاح هذا الحوار أو سيكونون مسؤولين جميعاً إذا ما فشل .

■ هل هناك وصفة دولية للحل، الكثيرون يتحدثون على ان اليمنيين ربما قبلوا بالحوار بعد ضغوط دولية، هل هناك ما يؤشر إلى هذا؟

■■ لا، الحوار لم يأت في المبادرة الخليجية، لأن المبادرة لم تتحدث عن الحوار لا من قريب ولا من بعيد، الحوار جاء في الآلية التنفيذية للمبادرة التي صنعها اليمنيون أنفسهم وطرح سؤال أنه خلال الفترة الانتقالية المحددة بعامين كيف سيصل اليمنيون إلى بناء الدولة؟ ومن سيقوم بهذا العمل؟ لذلك اتفقوا على إجراء حوار مع كافة القوى بشكل لا يستثني أحداً، وجاءت فكرة الحوار كفكرة يمنية، ورغم أنها كانت مطروحة من سابق إلا أن الحاكم حينها كان يماطل في هذا الموضوع، وكان في كل مرة يطرح فكرة الحوار يضع الآلية التي يكون هو الطرف الأقوى فيها .

بعد الأزمة وبعد التوقيع على المبادرة الخليجية وصياغة آليتها التنفيذية ظلت فكرة الحوار الوطني بين الأطراف اليمنية حاضرة، والآلية التنفيذية قالت لليمنيين تحاوروا للوصول إلى صيغة معينة للدولة، ولكن لم تقل ما هي الصيغة، لذلك يرعى المجتمع الدولي والإقليمي العملية السياسية بما فيها الحوار، لكن من دون التدخل المباشر في الموضوعات الخاصة به، الموضوعات الخاصة بالحوار شأن يمني ولذلك ستأتي الأطراف المختلفة ولديها مشاريعها بالنسبة إلى كل القضايا ولابد في مثل هذه الحالة ان يتفاهم الناس على الصيغة التي يمكن ان يصلوا إليها في ما يخص بناء الدولة .

■ تعد القضية الجنوبية واحدة من أهم القضايا في المؤتمر، برأيكم كيف يمكن أن تحل، وما هو الشكل الذي يمكن أن يتفق عليه الجميع؟

■■ القضية الجنوبية اكتسبت خلال الفترة الماضية تعقيدات كثيرة، والسبب هو البطء في معالجة القضايا التي نشأت منذ حرب 94، لقد فشل النظام السابق في إنتاج مشروع وطني ديمقراطي وبناء دولة حاملة للوحدة ورمى بالوحدة في وجه الناس وتخفى وراءها بكل عيوبه وبكل إخفاقاته وفساده، واعتقد الناس أن هذه هي الوحدة .

وجاءت قوى أخرى التقطت هذا الوضع واعتقد الناس أن هذه هي الوحدة، وبالتالي وجدنا أن الوحدة وقعت ضحية التطرف من الجانبين، جاء النظام ما بعد الثورة ولم يستطع أن يلتقط اللحظة المناسبة لمعالجة المشكلات الرئيسة ويقدم رؤى سياسية وطنية لمعالجة الوضع، وهو ما أدى فعلاً إلى بقاء المشكلة وتعقيداتها .

اليوم علينا أن نبحث عن الجذر الذي أنتج هذه المشكلة، نعتقد أن أي حل اليوم للدولة اليمنية القادمة بما فيها القضية الجنوبية يجب ألا يكون نخبوياً، على النخب أن تبحث عن الحل، لكن الشعب يجب أن يكون حاضراً، بمعنى أن يكون حاضراً في تقرير المستقبل، وأن نهيئه لكي يقول كلمته في المستقبل .

قد يكون المزاج في الجنوب لا يسمح إلى حد كبير في الوقت الحاضر لأن يقول الكلمة الفصل، لكن لابد من تهيئة هذا المزاج بمرحلة انتقالية معينة قد تطول وقد تقصر، والشيء نفسه بالنسبة إلى الناس في الشمال، وعلينا أن ننظر إلى المسألة من زاوية أن الجنوب والشمال مكونان جيوسياسيان، لا الجنوب جزء من الشمال ولا الشمال جزء من الجنوب، هذه حقيقة تاريخية، الذي يربط بين الاثنين هو الانتماء إلى يمن واحد، لكن في ما يخص الدولة، فإن الذي يربط بين الاثنين هو المشروع السياسي، ما لم يتفق الطرفان على المشروع السياسي الذي يجعلهما يعيشان في إطار الدولة تحت هذه الهوية فإن المشكلة ستظل قائمة .

■ أفهم من كلامكم أن الصيغة الحالية للوحدة لم تعد صالحة للوضع الحالي؟

■■ بالتأكيد، لأنه لا يوجد حامل للوحدة في الوقت الحاضر، الوحدة اليوم تقاتل دفاعاً عن نفسها سواء من قبل من يدعي الوحدة أو من قبل من يقف ضدها، لأنها ليست محمولة بدولة وهذه هي المشكلة .

■ المشكلة في الجنوب أن هناك أكثر من تيار يدعي تمثيل الجنوب، وهذا أمر لا يساعد على حل المشكلة، أليس كذلك؟

■■ كنت أتمنى لو يتم الحديث عن تمثيل مشاريع سياسية، يعني كل واحد يحمل مشروعاً سياسياً يدعي أنه يخدم الجنوب يحضر به، لكن عندما يدعي أنه يمثل الجنوب والآخر يدعي أنه يمثل الشمال، أمر غير مقبول، إذ لا أحد يستطيع أن يقول إنه يمثل الجنوب أو يمثل الشمال . مثل هذه المشاريع تلحق الضرر بالعملية السياسي كاملة لأنها تقوم على الإقصاء للآخر، كما تقوم كذلك على استبعاده، لذلك أعتقد أن هناك خلطاً بين من يطرح مشروعاً سياسياً أياً كان، وبين من يدعي أنه يمثل الجنوب أو الشمال .

■ هناك تمثيل للجنوبيين في مؤتمر الحوار، لكن هناك غياب لكثير من القيادات التاريخية والمعروفة، هل تعتقدون أن المؤتمر قادر على إقناع مثل هذه القيادات والشخصيات بالانضمام إلى الحوار؟

■■ المؤتمر ترك الباب مفتوحاً لكل القوى السياسية للمشاركة في فعالياته، وللمشاريع السياسية من الحراك السلمي بدرجة رئيسية، وأقر تشكيل لجنة للتواصل مع هذه الأطراف بشكل عام، كونها تقبل أو ترفض، هذا موضوع مرهون برؤاها وبقناعاتها، وحتى الآن لا توجد مؤشرات نهائية إما بالرفض أو بالقبول .

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مازالت قائمة حتى الآن، وجهود الاتصالات التي تبذلها الدولة والرئيس بدرجة رئيسة مازالت قائمة، وأعتقد أن الحراك الجنوبي الذي جاء إلى مؤتمر الحوار طرح قضايا في غاية الأهمية، واستطاع أن يحمل قضية الجنوب بشكل فعال، ورأينا كيف استطاع أن يؤثر في مؤتمر الحوار، ولذلك يبدو لي أنه من المفيد جداً أن يتحاور الناس للوصول إلى حلول .

مشروع الاشتراكي للدولة القادمة

■ الكثير يطرح أن عقل الحزب الاشتراكي مع الوحدة وقلبه مع الجنوب، فأين يقف الحزب من القضية الجنوبية وما مشروعه؟

■■ قلب الحزب الاشتراكي لا ينفصل عن عقله فهو يتنفس برئتين، الرئة الأولى هي القضية العادلة للجنوب التي كان مسؤولاً عنها أخلاقياً وسياسياً، والرئة الثانية هي استقرار هذا البلد، أي اليمن بشكل عام ويعمل جاهداً على تحقيق هذه القضية .

الحزب الاشتراكي تحمل منذ العام 94 سياسة الاجتثاث التي مارسها النظام ضد أعضائه وكوادره، لكنه حمل القضية الجنوبية بكل إخلاص برغم كل الصعوبات التي عاشها وحملات الهجوم التي مارسها الكثيرون الذين أرادوا أن يحلوا محل الحزب، وكانوا لا يستطيعون أن ينظروا إلى أنفسهم كزعامات إلا إذا أنهوا الحزب الاشتراكي .

الحزب الاشتراكي لم يدخل في سوق المزايدات والشعارات في ما يخص المشاريع السياسية بالنسبة للجنوب، لكنه درس هذا الموضوع بعناية وانطلق من منطلق مصلحة الجنوب ووحدته واستقراره بدرجة رئيسة، وفي الوقت نفسه استقرار الطرف الآخر من اليمن الذي هو الشمال، ولديه المشروع في هذا الجانب ولا يدعي أن مشروعه مثالي، لكن ما يستطيع أن يقوله إن هذا المشروع لا يقود الجنوب نحو المجهول، فهو يحدد خيارات تقوم على استمرار وحدة واستقرار الجنوب ومحاربة تفكيكه وإبقائه كطرف رئيس في المعادلة الوطنية .

هذا هو المشروع الذي سيقوم عليه ويأخذ به الحزب الاشتراكي في مؤتمر الحوار الوطني، وقد بدأ يناقش هذا الموضوع مع أطراف عدة، سواء في الحراك أو مع أطراف سياسية مختلفة، لذلك لا غرابة أن يكون قلب وعقل الحزب الاشتراكي مع الجنوب وحل قضيته العادلة وسيكون ذلك من الأسباب الرئيسة لاستقرار اليمن .

■ لكم تصريحات سابقة بأن الجنوب لن يعود جنوباً ولا الشمال شمالاً إذا ما انهارت الدولة اليمنية، هل ما زلتم عند هذا الرأي؟

■■ كل المؤشرات التي نراها أمامنا اليوم تؤكد أنه إذا ما انهارت هذه الدولة التي ما زالت تشكل جامعاً إلى حد ما، سيدخل الجنوب في صراعات جهوية وسيدخل الشمال في صراعات طائفية، لذلك لا بد أن نخرج من حالة الغضب كيمنيين، سواء في الجنوب أو في الشمال، ونبدأ نفكر بشكل أكثر عقلانية في ما يخص المستقبل . حالة الغضب في كثير من الأحيان لا تقود إلى المشاريع السياسية التي من شأنها أن تنضج الظرف لخلق الحل المناسب، لكنها تستعجل الحل على أي شكل كان، ورأينا في التاريخ كيف أن استعجال الحلول يؤدي إلى كوارث، هناك حالة غليان في الجنوب، لكن يجب أن نتعامل معها بمسؤولية، وهناك حالة قلق بالشمال واشتباكات حقيقية أيضا، يجب أن نتعامل معها بشيء من العقلانية .

■ ماذا عن شكل الدولة المقبلة لليمن، كيف ترونها؟

■■ رؤيتنا في الحزب الاشتراكي أن الدولة يجب ان تكون دولة اتحادية، عندما اتحدث عن الدولة الاتحادية فإنني أتحدث عن تصحيح مسار تاريخي جرى إهماله منذ أن قامت دولة الوحدة، وأعتقد أن إهماله كان من الأخطاء القاتلة التي أساءت إلى الوحدة كفكرة، سواء كان بعد توقيع اتفاقية الوحدة مباشرة أو بعدها .

وأتذكر أن النقاط الثماني عشرة التي تقدم بها الحزب الاشتراكي أثناء الأزمة السياسية التي نشبت بعد الوحدة كان هدفها الرئيس هو التفكير في إيجاد الدولة الحاملة لهذه الوحدة، كما أن وثيقة العهد والاتفاق سحقت بعد ذلك بشن حرب 94 .

جاء نظام ما بعد حرب 94 وأراد أن يركّب نظام الجمهورية العربية اليمنية على الوحدة، لكن ذلك الحل لم ينفع، ولم يقرأوا هذه الحقيقة حتى المتشبثين بالدولة البسيطة، فهم غير مدركين أن المشكلة تكمن في أن هناك حقيقية تاريخية تؤكد أننا مكونان جيوسياسيان لليمن جنوبا وشمالاً، وبالتالي فإن الحامل لهذين المكونين هو دولة اتحادية، الدولة الاتحادية تم التفكير فيها بشكل جاد بعيداً عن المناكفات، وبعيداً عن استعراض القوة، هذا شكل الدولة أما مضمونها فكل طرف يقدم رؤيته لها .

المزاج الجنوبي

■ هل تعتقدون أن المزاج في الجنوب يسمح بتقبل مثل هذا المشروع الذي تدعون إليه؟

■■ المزاج في الجنوب اليوم معقد، لكن هل نستطيع أن نبني مشروعاً سياسياً على مزاج متحول أو متقلب؟ نحن ننتظر أن يتحول هذا المزاج إلى حالة سياسية، لكن للأسف لم يتحول بعد، لذلك اذا تحول إلى حالة سياسية فالمسألة ستختلف .

في العام 90، كان مزاج الناس في الجنوب وحدوياً، وكان أي واحد يقول إنه لا يريد الوحدة يصنف بأنه "خائن"، لكن ما الذي حصل بعد هذه السنوات من عمر دولة الوحدة؟ الذي حصل أن هذا المزاج تغير إلى مزاج ثان مختلف وعكسي تماماً، لذلك لا نستطيع أن نبني مشروعاً سياسياً، أو أن نتحدث عن بناء دولة على مزاج محتقن، هذا المزاج يحتاج إلى اختبار .

لذلك قلنا في الحزب الاشتراكي إننا لن نكرر تجربة 1990 على وقع هذا المزاج، لأننا لو كنا نظرنا في ذلك العام من زاوية احتياجنا إلى مزيد من التفكير في إيجاد الدولة القادرة على أن تحمل مشروعاً كبيراً لم نكن حتى سنمضي به وذهبنا إلى الوحدة مباشرة، كنا خلقنا ضمانات حقيقية لحماية الدولة، لكننا اعتمدنا على المزاج السائد حينها، اليوم الذين يريدون أن يعتمدوا على هذا المزاج بشكل كامل سوف يواجهون مشكلة، لذلك لابد من أن توجد الضمانات الحقيقية لكي نحوله إلى مشروع سياسي .

■ برأيكم هل يجري التفكير للتمديد لعبدربه منصور هادي؟

■■ التمديد حتى الآن لا أحد يتحدث عنه، والتمديد حتى الآن كلمة غير مقبولة، نحن أمام فترة زمنية علينا أن ننجز فيها مهمات كثيرة، لكن الخطورة في الأمر أن تتحول هذه المهمات إلى مهمات ذات طابع شكلي، أي أنك تنجز حواراً وقرارات من دون تغيير حقيقي يساعد على أن تكون مخرجات الحوار من أجل التغيير .

■ هل تعتقدون أن خروج علي عبدالله صالح من المشهد سيساعد كثيراً على تهدئة الساحة؟

■■ أعتقد أننا اليوم أمام ظاهرة أكبر من علي عبدالله صالح، وهي ظاهرة القوى التي استفادت من النظام القديم، والتي تريد أن تعيد تجميع نفسها للدفاع عن مصالحها التي حصلت عليها للأسف مقابل معاناة الشعب، وهذه القوى إذا لم تع تماماً أن مهمتها الرئيسة هي خروج هذا البلد من المأزق الذي وضعته فيه وتريد تكتيل نفسها للبقاء وإعاقة مسيرة التغيير، فإنها تعيد البلاد إلى مربع العنف .

للأسف استفادت هذه القوى من الرخاوة التي طبعت النظام وجعلته غير قادر على إجراء عملية التغيير الحقيقي، وهذه الرخاوة في تقديري أعادت لها الروح في أن تعيد تكتيل نفسها لكن ليس على قاعدة التغيير، بل على قاعدة الدفاع عن الوضع القديم .

الجنوب والشمال مكونان جيوسياسيان، لا الجنوب جزء من الشمال ولا الشمال جزء من الجنوب، هذه حقيقة تاريخية وما يربط بين الاثنين هو الانتماء إلى يمن واحد

الجميع مسؤولون مسؤولية مباشرة عن إنجاح الحوار أو فشله

القضية الجنوبية اكتسبت تعقيدات كثيرة والسبب هو البطء في معالجة القضايا التي نشأت منذ حرب 94

الوحدة اليوم تقاتل دفاعاً عن نفسها سواء من قبل من يدعي الوحدة أو من قبل من يقف ضدها، لأنها ليست محمولة بدولة وهذه هي المشكلة

فكرة الحوار يمنية والمبادرة الخليجية لم تتطرق إليها

الدكتور صالح باصرة عضو مؤتمر الحوار الوطني لـ 14 أكتوبر :

اليمن أمام خيارين .. إما الدولة الاتحادية أو الذهاب نحو الاستفتاء على تقرير المصير

■ د. صالح باصرة

علينا أن نقبل بالمعالجات المؤلمة أفضل من البتر

قال عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور صالح باصرة إن اليمن أمام خيارين .. إما الدولة الاتحادية أو الذهاب نحو الاستفتاء على تقرير المصير .. موضحا أن الدولة الاتحادية لا تعني الانفصال بأي شكل من الأشكال وهي أرقى من الوحدة الاندماجية كونها تعطي لكل منطقة حق إدارة شأنها وتخلق التنافس بين المناطق .

وأشار باصرة إلى عدد من الدول الاتحادية التي حققت نجاحا وصارت دولاً قوية وناجحة منها ألمانيا وماليزيا وكينيا وتنزانيا وأثيوبيا واتحاد الإمارات العربية .. معتبرا الدولة الاتحادية من إقليمين هي الحل الوحيد لمشكلة اليمن خاصة بعد فشل تجربة الدولة الاندماجية في الشمال والجنوب قبل الوحدة وبعدها .

وقال: علينا أن نقبل بالمعالجات المؤلمة أفضل من البتر .

ودعا عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور صالح باصرة كافة مكونات الحراك الجنوبي إلى التخلي عن فكرة فك الارتباط والتفكير بأشكال أخرى تمكنهم من التطور وتحقيق حياة كريمة لجميع المواطنين.

محذرا من الانجرار إلى العنف، مؤكدا انه لا يحقق شيئاً وعول باصرة على العقلاء من المشاركين بمؤتمر الحوار الوطني في الوصول إلى حل عادل ومرضي لكل اليمنيين وللجنوبيين على وجه الخصوص آملا من القوى السياسية الأخرى أن لا تضل أنانية في تصرفاتها ومهتمة بالثرى على حساب الوطن وقال عليها أن تدرك أن الأمر لم يعد حراكاً جنوبياً فقط فهناك حراك في تهامة وآخر في صعدة.. وحل القضية الجنوبية سيكون مفتاح حل لكافة مشاكل اليمن.

وانتقد الدكتور باصرة رؤيتي التجمع اليمني للإصلاح و المؤتمر الشعبي العام اللتين قدمتا في مؤتمر الحوار عن جذور القضية الجنوبية وقال في لقاء مع 14 اكتوبر أن المؤتمر جعل القضية وكأنها جنوبية جنوبية فيما تنصل حزب الإصلاح عن المسؤولية وحمل المؤتمر وعلي عبد الله صالح ما حدث من فساد في الجنوب مع أنه شريك في كل ما حدث.. وعن الانسحابات من مؤتمر الحوار قال باصرة أنها حتى الآن قليلة ولكن إذا لم يجد الجنوبيون حلاً عادلاً لقضيتهم فإنهم سينسحبون جميعا وليس واحداً أو اثنين فقط.

إلى التفاصيل :

حزب (الإصلاح) رفض الاعتذار وحمل (المؤتمر) مسؤولية ما حدث في الجنوب مع أنه كان شريكاً

› لقاء: فيصل الحزمي

● تحتفل بلادنا هذه الأيام بالذكرى (23) لإعلان الجمهورية اليمنية .. بداية حدثونا عن مسار الوحدة اليمنية خلال 23 عاماً ؟

●● الوحدة اليمنية تمت في 22مايو 1990م وفرح بها الشعب اليمني وربما فرح بها أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال، ولأقصد أبناء الشمال كشعب وإنما كنخب سياسية، لكن عدم وضع أسس صحيحة للوحدة وإجراء مصالحة وطنية قبل إعلانها وعدم الاتفاق بشكل تفصيلي على مرحلة انتقالية أكثر من عامين لان التراكمات أكثر من ثلاث مائة سنة من التشطير لا يمكن أن تعالج خلال عامين ، الى جانب وجود اختلاف في التفكير بين الطرفين الموقعين على الوحدة .. هذه كلها أدت في الأخير الى عدم استمرار الوحدة التي وقعت في 22مايو، فبدأت المكايدات السياسية وبدأت الصراعات التي وصلت الى حرب 94م، وما كنا نود أن تصل الأمور الى حرب وما حدث يوم 27 ابريل في صنعاء وعدن ومختلف المحافظات الجنوبية هو رفض للإعلان الذي أُعلن في ميدان السبعين يوم 27 ابريل 1994م.. ودائماً أقول حتى لو حدثت حرب بعد الحرب لابد أن تكون لغة المنتصر لغة التسامح ومحاولة كسب الناس لكن ماذا حدث بعد الانتصار؟ حدث هدوء لفترة قصيرة، وبعدها مباشرة بدأت عملية سطو على الأرض وتم إقصاء العسكريين والمدنيين .. هذه كلها أدت في الأخير الى عدم وجود معالجات وإندلاع ما عرف بالحراك السلمي في عام 2007م اي بعد حوالي 13 سنة من الإقصاء ونهب الأراضي.. وكان يفترض حتى بعد اندلاع الحراك السلمي أن تتم معالجات سريعة ولكن للأسف لم يتم تفادي الأمر حتى بعد ما عرف بثورة الشباب كنا نتوقع أن تتم معالجات سريعة ولكن لم نشهد ذلك، واليوم نحن في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومطروح فيه أكثر من خيار أحدها يتحدث عن الدولة الاندماجية وطرح ثان يطالب بالدولة الفيدرالية وطرح ثالث يتحدث عن فك الارتباط.. هذا كله إذا لم نستطع في مؤتمر الحوار أن نعالج هذه المشكلة أو نقنع أبناءنا في الجنوب، فما الذي يمنع إجراء استفتاء وكل طرف سيعرف حجمه إذا الاخوان في حزب التجمع اليمني للإصلاح يدعي أنه صاحب قاعدة جماهيرية كبيرة وأنهم خرجوا بمليونية في 21 فبراير 2013م بمدينة عدن، فعليهم القبول بالاستفتاء وكذلك حزب المؤتمر الشعبي العام إذا كان واثقاً من أنه صاحب القاعدة الجماهيرية الكبرى في اليمن والحراك الجنوبي بكل مكوناته يقول إنه القوة الكبيرة، فليقبل جميع الاطراف بالاستفتاء وحينها سوف يتبين كل شيء هذا هو الحل إذا فشل الحوار ..

الفيدرالية دولة موحدة

لذا على العقلاء من الحراك والقوى السياسية أن يتفقوا على حل مرض للجنوبيين ولكل الوطن.. واليوم لم يعد الأمر حراكاً جنوبياً فقط، فهناك حراك تهامي وحراك في صعدة، واعتقد أن الدولة الاتحادية من إقليمين هو الحل ولو لفترة مؤقتة حتى يتم معالجة القضايا الأخرى، وأتمنى من القوى والنخب السياسية أن لا تظل أنانية في تصرفاتها ومهتمة بالثراء على حساب الوطن لأن هذا الثرى سوف يؤدي الى ضياع الوطن، ودائماً نقول علينا أن نقبل بالمعالجات المؤلمة أفضل من البتر، وعندما يكون الإنسان مصاباً بمشكلة صحية تهدد بتر أحد أطرافه، فالأفضل له أن يقبل بمعالجات مؤلمة ومرة بدلاً من بتر جزء من جسده، ولهذا يجب على النخب السياسية في الشمال التي تملك الثروة والسلطة والجيش أن تساعدنا على حل مشكلة الوطن وليس الجنوب فقط، لأن النخب السياسية في الجنوب لا تملك الثروة ولا السلطة.

جربنا الدولة الاندماجية في الجنوب وفي الشمال قبل الوحدة وبعدها ولكنها فشلت

الجنوبيون إذا لم يجدوا حلاً عادلاً لقضيتهم فإنهم سينسحبون جميعاً من مؤتمر الحوار

علينا أن نتعلم لغة الاعتذار إذا أخطأنا

● كيف تنظرون اليوم الى الوحدة اليمنية بعد 23 عاماً في ظل الأحداث السياسية ودعوات فك الارتباط؟

●● الفيدرالية هي وحدة وبعض الإخوان في صنعاء يعتقدون أن الفيدرالية سوف تؤدي الى الانفصال، وهذا غير صحيح، فالفيدرالية دولة موحدة، وهناك مجموعة فيدراليات ناجحة وقوية مثل: ألمانيا، وماليزيا، وكينيا وتنزانيا وأثيوبيا واتحاد الإمارات العربية.. كلها هذه دول اتحادية قوية وناجحة، وهذا ما يؤكد أن الفيدرالية هي شكل من أشكال الوحدة وربما أرقى لأنها تعطي لكل منطقة حق إدارتها شؤونها، ولأنه وبصراحة من غير المعقول أن يأتي مواطن من سقطرى أو من المهرة أو حضرموت أو عدن أو حتى صعدة أو الجوف من أجل أن يصدق على شهادة أو متابعة منحة دراسية.. فهل هذا عدل أن يخسر مئات الآلاف من أجل أن يجري المصادقة على شهادة دراسية أو يتابع علاوة أو تصحيح وضعه المالي أو الوظيفي ويخسر مائة الآلاف.. في حين أن إجمالي هذه العلاوة في أحسن الأحوال لن تزيد عن ألفي ريال.

وبالتالي أفضل لنا الفيدرالية كما أنها ستخلق المنافسة بين المناطق ولا يمكن أن يحدث انفصال في ظل الدولة الاتحادية بين إقليمين، لأن كل طرف يحتاج للآخر مثلاً: عدن بحاجة للعمالة وقوة بشرية إذا نهضت كميناء حر، كذلك المكلا إذا نهضت كمنطقة صناعية وزراعية ستحتاج الى عمالة بشرية.. ايضاً تعز ثروتها بشرية وبإمكانها أن تعمل تنمية بشرية وإعداد عمالة وكوادر مؤهلة ليس لليمن فقط بل حتى للخارج وعدن محتاجة لفواكه تهامة وما تنتجه من خضروات، وبالتالي سيحدث نوع من التكامل والتنافس وكل طرف سيسعى من أجل الجودة وسوف نتنافس على الاستثمار وجلب المستثمرين بدلاً من أن أقول للمستثمر اطلع الى صنعاء لمتابعة الأرضية أو الترخيص.

وبالتالي فإن الدولة الاتحادية هي أرقى من الوحدة الاندماجية أو الدولة البسيطة، ونحن جربنا الدولة الاندماجية في الجنوب وفي الشمال قبل الوحدة وبعدها وفشلت فهل يحتاج منا أن نجربها مرة أخرى؟ وعندما يتحدثون عن حكم محلي واسع الصلاحيات لماذا لا يوضحون شكل هذه الصلاحيات والى أي مدى ستكون، واعتقد أن اليمن أمام خيارين الدولة الاتحادية أو الذهاب الى الاستفتاء وتقرير المصير لأنه بدون هذين الخيارين سوف تذهب اليمن الى التشظي ويكون اليمنيون عدة شعوب في وطن واحد.

جميعهم مسؤولون

● ما هو شكل الفيدرالية التي تحدثت عنها أيما الأنسب لليمن هل من إقليم أو من عدة أقاليم؟

●● هذا أمر يتفق اليمنيون عليه .. هل من إقليمين وكل إقليم ولايات أو أكثر من إقليمين .. هذه التفاصيل تكون محل نقاش وبالحوار تتضح الرؤى ويتفق الناس، وفي الاخير الكل يطمح ويشدو الى وطن مستقر وأن ندير شؤوننا ومناطقنا وأن نتكامل مع بعض.

● من وجهة نظركم الى أين يتجه الحوار بشأن القضية الجنوبية .. هل اتضحت الرؤى؟

●● حتى الآن فريق القضية الجنوبية مازال يناقش الجذور وبعدها سيتم مناقشة جوهر القضية وبكل تأكيد سيكون الخلاف في جوهر القضية، وبعد ذلك سيصلون الى العقدة الكبيرة وهي الحلول.

● كيف تقرؤون رؤية الأحزاب السياسية حول جذور القضية الجنوبية؟

●● مع احترامي للمؤتمر الشعبي العام، فقد جعل القضية وكأنها قضية جنوبية جنوبية وكأن الضباط الجنوبيين الذين دخلوا الى عدن عام 94م كانوا ضباطاً لا ينتمون إلى أية مؤسسة عسكرية وأنهم يتصرفون من تلقاء أنفسهم.. والإخوان في حزب الإصلاح جعلوا جذور القضية الجنوبية وكأنها فساد المؤتمر الشعبي العام وعلي عبدالله صالح المسؤول عنها فقط مع انهم جميعاً مسؤولون والاصلاح حارب بمليشيات ودفع عناصره لتكسير قبة العيدروس وقبة الهاشمي.

واستغرب لماذا يرفضون الاعتذار .. هل من العيب أن نعتذر لبعض؟ وإذا لم نستطع أن نعتذر لبعضنا كيف سنكون أخوة ونعيش معاً والاعتذار هو أبسط شيء يساعدنا على العيش معاً لذا علينا أن نتعلم لغة الاعتذار إذا أخطأنا.

● ماذا عن الانسحابات من مؤتمر الحوار.. هل أثرت على مجريات الحوار؟

●● حتى الآن الانسحابات قليلة ولكن إذا لم يجد الجنوبيون حلاً عادلاً لقضيتهم اعتقد أنهم سينسحبون جميعاً من الحوار وليس فقط واحداً أو اثنين أو ثلاثة، ونفس الشيء الإخوان في صعدة، وأتمنى أن لا نصل الى هذه المرحلة وأن تبقى الابواب مفتوحة لبقية الاخوة الجنوبيين لحضور الحوار، واتمنى أن تنقل نقاشات الحوار الى محافظة عدن، وإذا أردنا أن نسمع صوت الناس علينا أن ننقل الحوار في كل قضية الى المنطقة المعينة.

● كان هناك حديث عن نقل محور القضية الجنوبية الى الخارج.. هل مازال هذا الطرح قائماً؟

●● اعتقد أن هذا الطرح مازال قائماً ولكن أفضل أن ينقل فريق حوار القضية الجنوبية الى عدن أو المكلا أو عتق قبل نقلها الى الخارج.

● باعتقادكم هل يمكن دوران عجلة الحوار في المحافظات الجنوبية في ظل الاوضاع الأمنية الحالية ورفض الشارع الجنوبي لفكرة الحوار؟

●● اعتقد أن المكلا هادئة والاخوة في الحراك في عدن سيكونون أكثر ترحيباً إذا فعلاً سنخرج بحلول أما إذا كان الحوار عبارة عن ضياع وقت فلن يقبلوا.

● ما هي رسالتكم للشارع الجنوبي ولليمنيين بشكل عام بمناسبة الذكرى 23 لقيام الوحدة اليمنية؟

●● أدعو الشارع الجنوبي أن يستمر في حراكه السلمي ولا ينجروا الى العنف، وأؤكد أنهم سيحققون مطالبهم عبر الحراك السلمي، أما العنف فلن يحقق شيئاً، وادعوهم أن يتخلوا عن فكرة فك الارتباط وأن يفكروا بأشكال أخرى تمكننا من التطور، وأقول لليمنيين بشكل عام أن حل القضية الجنوبية هو مفتاح لحل جميع قضايا اليمن.. وأتمنى أن نبقى شعباً واحداً وان كنا في أكثر من دولة.

العيد الوطني الثالث والعشرون (22 مايو 2013م)

إصلاح مسار الوحدة مهمة جوهرية لمؤتمر الحوار الوطني

يجب التفكير بمستقبل واعد لشعب واحد ووطن واحد

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

في حوار صريح لـ 14 أكتوبر .. أحمد القنع عضو مؤتمر الحوار المتحدث الرسمي لمؤتمر شعب الجنوب:

مشاركتنا في الحوار الوطني هدفها انتزاع قرار يلبي طموحات أبناء الجنوب

المتحدثون من الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار همهم الوحيد قضية شعب الجنوب وحقه في تقرير مصيره

لن نبيع قضيتنا وسنعمل مع شعبنا في الجنوب ليقرر مصيره بنفسه

استأنف مؤتمر الحوار الوطني الشامل أعماله السبت 13 إبريل في العاصمة صنعاء بمشاركة المكونات في العمل السياسي التي تمثل الاحزاب.. وفعاليات المجتمع المدني وغيرها من الفعاليات بهدف وضع اللبنات الاولى لبناء اليمن الجديد، ومنهم المشاركون من مؤتمر شعب الجنوب الممثلون للحراك الجنوبي السلمي في أعمال المؤتمر حيث التقينا الأخ/ احمد القنع الناطق الرسمي لمؤتمر شعب الجنوب عضو لجنة الحوار الوطني الشامل .. وإليكم مادار في اللقاء ..

حاوره / نبيل علي غالب

■ أحمد القنع

■الأستاذ احمد القنع .. كيف تنظرون الى مستوى التمثيل في أعمال المؤتمر بمشاركة العديد من ألوان الطيف السياسي؟

■■ في البدء نتقدم بالشكر لصحيفة 14 أكتوبر على استضافتنا في هذا الحديث الصحفي ونحب ان نطلع ابناء الجنوب اولاً وابناء الشعب اليمني عامة من خلال صحيفتكم الغراء على سبب ذهابنا الى الحوار الوطني .. وبالنسبة للإجابة على السؤال .. نحن دخلنا الحوار بمكنون سياسي هو المؤتمر الوطني لشعب الجنوب الممثل للحراك السلمي في لجنة الحوار الوطني، ومشاركتنا تنطلق من مبدأ البحث والتحاور مع المجتمع الدولي اولاً الراعي والحاضر في مؤتمر الحوار الوطني لإيصال رسالة شعب الجنوب المتمثلة في تقرير مصيره الذي لن نأتي به من خلال المظاهرات والاعتصامات فقط رغم إنها مطلوبة وبكثافة وبنفس النهج السلمي الذي انطلقت به عام 2007م النهج الحضاري الذي استطعنا به أن نوصل قضيتنا الى العالم الخارجي والمنظمات الإقليمية والدولية، وبالتالي نحن مشاركون تحت مسمى الحراك الجنوبي كتيار من الأطياف السياسية ومشتركون في اللجان الـ (9) المشاركة في الحوار الوطني، وانا لست مع من يذهب الى القول إن الأهمية لـ (4) لجان، وإنما الأهمية في عمل كافة اللجان المشكلة داخل المؤتمر بكل مهامها.

وبالنسبة لنا صحيح ان محور القضية الجنوبية هو الأهم ولكننا نستمد قوتنا وعزيمتنا من إخوتنا المشاركين من الحراك الجنوبي لنقل صورة واضحة للمشاركين معهم من إخواننا في المحافظات الشمالية عما يعانيه أبناء الجنوب من إقصاء وتهميش وإلغاء واستحواذ من قبل النظام السابق، ذهبنا للحوار لنقول لأبناء الجنوب كلمة واحدة (مالم نستطع أن نأتي لكم به في سبع سنوات من النضال السلمي لعلنا بإذن الله تعالى نأتي به في الأشهر الستة القادمة من أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل) وذلك من خلال عرض قضيتنا في المحافل الدولية وشرحها كذلك لإخواننا في المحافظات الشمالية ليتعاطفوا معنا لانتزاع قرار يخدم ويلبي طموحات أبناء الجنوب.

■بعد مرور شهر في جلسات أعمال الحوار الوطني .. هل ترون ان القضية الجنوبية أعطي لها حقها من النقاش ؟

■■ بالنسبة للجلسات العامة كانت نقاشاتها عامة وكان كل عضو في المؤتمر يطرح مايراه وأغلب المتحدثين من الحراك الجنوبي كان همهم الوحيد قضية شعب الجنوب وحقه في تقرير مصيره .. والحقيقة الأجمل في هذا الموضوع ان المجموعة التي تنضوي تحت مجموعة الـ(85) من الحراك الجنوبي ، جميعها متفاهمة وهي تيار قوي لها قيادة وتسير بنهج هذه القيادة بأسس وبرامج تطرح لهم وتنزل الى كافة المجموعات .. وبالفعل الجدية بدأت منذ تشكيل اللجان، وبدأت الملامح تظهر وبدأ الجهد علينا نحن مجموعة الـ (15) في الحراك الجنوبي لشرح قضيتنا لإخواننا المشاركين في لجنة القضية الجنوبية ولقينا تفهماً من شخصيات في المحافظات الشمالية وكذلك من الشخصيات الجنوبية من الذين اتوا ليمثلوا أحزابهم .. ولكننا لم نبدأ بالخطوات الجدية بعد في لجنة القضية الجنوبية، فنحن منذ ماقبل عام 2000م في تحاور واجتماعات وغيرها . ولا نريد أن يكون هذا الحوار مثل اللقاءات التي تمت منذ العام 2000م بدون أشياء ملموسة بل نريد ان نخرج بنتائج إيجابية ترضي أبناء الجنوب ..

■ من هم المشاركون في قائمة الـ (85) في قائمة الحراك الجنوبي؟

■■المشاركون في قائمة الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار الوطني هم قوام المؤتمر الوطني لشعب الجنوب حيث أعطي إلينا عندما رفضت بعض مكونات الحراك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني .

حينها أعطينا موافقتنا بالمشاركة فأعطيت قائمة نسبة الـ (85) لنا للمؤتمر الوطني لشعب الجنوب، ولكن عندما تم التواصل مع البعض أبدى رغبته بالمشاركة وتنازلنا عن بعض المقاعد وبالتالي اشركنا اخوتنا المنضوين تحت قائمة الحراك الجنوبي ومنهم تيار الاستاذ/ عبدالله الاصنج المستقلين وايضاً تجمعات صناعء الجنوبية بالإضافة الى بعض الشخصيات الجنوبية المتواجدة في صنعاء وفي الخارج وبناء عليه قلصت نسبتنا كمؤتمر وطني لشعب الجنوب وأعطيت لهم هذه النسبة لتصبح قائمتنا مكتملة تمثل نسبة الـ(85) نسبة الحراك الجنوبي.

■ هل فتحتم قنوات تواصل مع المشاركين في المؤتمر من ممثلي مختلف الوان العمل السياسي لشرح القضية الجنوبية واستحقاقها .

■■طبعاً فتحنا اكثر من قناة، وكما ذكرت متى ما استطعنا ان نقنع قائمة الـ (278) قائمة الجنوبيين المشاركين في الحوار بشكل عام: الـ (85) قائمة الحراك، والبقية من اخوتنا الجنوبيين الممثلين عن الجنوب من الاحزاب السياسية الأخرى لذلك نحن نتواصل معهم دائماً في لقاءات مستمرة ونعمل على استمالتهم الى رأينا ورأي شعبهم في الجنوب لاحقاق حقوقه وتقرير مصيره بنفسه بذلك سوف نستطيع ان نميل الطرف الآخر ونؤثر عليه فعملنا مشترك مع هذه الاحزاب السياسية الاخرى الممثلين المتفهمين للمواقف الحالية حيث اننا لا ناخذ بما ينشر في اجهزة الاعلام الصفراء فنحن جنوب الدم ونحن لبعضنا واذا كسبنا قائمة الـ (278) الجنوبية فقط لانتصرنا.

■وماذا عن فتح قنوات تواصل مع الاحزاب السياسية الاخرى في عموم الوطن.

■■ نحن مستمرون في العمل السياسي وقرار رئيس الجمهورية تمثل في عدد الـ (556) عضواً في ضوئه لا يمكن لنا اضافة اية مكون او شخصية جديدة الى الحوار الوطني إلا إذا صدر قرار جديد من رئيس الجمهورية .. وعليه فإننا نرحب بأي تيار او مكون سياسي ينضم الينا الى قائمة الحراك الجنوبي متى ما اعطيت لنا نسبة اعلى.

■ لم تردوا على سؤالنا .. هل مؤتمر شعب الجنوب فتح قنوات تواصل مع مكونات العمل السياسي الاخرى لشرح استحقاقات القضية الجنوبية؟

■■طبعاً نحن لنا تفهمات مع إخواننا من أنصار الله ايضاً مع ما يسمى بالحراك التهامي وهم متعاطفون معنا كذلك بالإضافة الى الشخصيات المستقلة في المحافظات الشمالية حيث أطلعناهم على رؤيتنا المكتوبة وتم التفاهم حولها عند قراءتها ومازال عملنا مستمراً ليس في الجلسات الخاصة بمؤتمر الحوار فقط وإنما في الكثير من اللقاءات العامة والخاصة وغيرها مع أخواننا في التكتلات السياسية الأخرى.

■ وأنتم تشاركون في أعمال مؤتمر الحوار الوطني ماذا يمكن ان تقدموا لشعب الجنوب؟

■■اولاً احب ان اعاهد شعب الجنوب الذي انطلقت منه في الحراك السلمي منذ عام 2007م فأنا أحمد القنع مازلت ذلك الانسان البسيط وكل مايكتب عني اقول فيه سامحكم الله خاصة ماينشر في الصحف والمواقع الالكترونية، اقول ان احمد القنع لا يملك منزلاً او سيارة ومازال يمشي على قدميه وسيعود الى الميدان ان شاء الله تعالى إذا لم تلب رغبات ابناء الجنوب وأؤكد اننا لن نبيع القضية ونحن انطلقنا الى الحوار فقراء وسنعود الى شعب الجنوب اغنياء بقضيتنا وليس بأموال الغير وسنعمل لشعبنا في الجنوب لتحقيق مايطالب به من حقوق مدنية وسياسية وغيرها وأهمها حقه في تقرير مصيره، وان لم نستطع ان ننتزع ذلك سوف نعود إليه ونشارك في الميدان.

■ ماذا يريد مؤتمر شعب الجنوب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل؟

■■نريد من مؤتمر الحوار الوطني الاعتراف اولاً بالقضية الجنوبية لأنها قضية سياسية بحتة ونريد منه أن يعترف بأن العقد السياسي الذي تم في 22 مايو 90م عقد الوحدة اليمنية قد انتهى وبذلك يكون لا مجال للوحدة ونريد ان نعقد معهم عقداً سياسياً جديداً يرتضيه شعب الجنوب.

■هل أنتم متفائلون بنتائج مؤتمر الحوار الوطني في إنصاف القضية الجنوبية؟

■■نحن متفائلون بوجود المجتمع الدولي.. والكل يعلم أنه منذ انفجار ثورة التغيير في الشمال وبروز المبادرة الخليجية أصبحت اليمن تحت الوصاية الدولية بالإضافة الى تفاؤلنا من خلال تفهم المجتمع الدولي والدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة وكذلك دول الخليج التي تشرف على سير الحوار والحلول التي سيخرج بها.

■ماهي رؤية المؤتمر الوطني لشعب الجنوب في المرحلة القادمة.

■■من خلال مشاركتنا في مؤتمر الحوار الوطني الشامل اتضح لنا شيئان، الأول:

أن نتفق مع إخواننا في الشمال على عقد سياسي جديد ونضعه على المجتمع الدولي ونحن متفقون ونلزمهم بتنفيذه.

والثاني: أن نلتزم بما سوف يطرح علينا من قبل المجتمع الدولي.

■في أحاديث صحفية لكم طرحتهم اهمية ان يتمتع شعب الجنوب بوسائل اعلام خاصة في اطار خارطته الجغرافية لكي يستطيع التعبير عن نفسه اسوة ببقية المكونات السياسية التي تمتلك أجهزة إعلامية تتحدث عن نفسها من خلالها .. ماقولكم في هذا الموضوع؟ها مازلتم عند طرحكم ؟

■■في الحقيقة لاحظنا ان المكونات المشاركة في الحوار جميعها تمتلك وسائل اعلامية مختلفة مقروءة ومسموعة ومرئية ومواقع الكترونية يعبرون من خلالها عن رسائلهم السياسية بينما نحن في قائمة الحراك الجنوبي المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل لا نملك وسيلة اعلام تذكر لإيصال رسالتنا الى الجهات المستهدفة وايضاح رؤيتنا ونهجنا السياسي لنكون نحن مسؤولين عنه لذلك طرحنا ان تعطى لنا وسائل اعلامية مثل قناة عدن التلفزيونية وإذاعة عدن وصحيفة (14 أكتوبر) بالإضافة الى اعادة اصدار صحيفة (الايام) لتكون هذه الوسائل الاعلامية هي واجهتنا الرسمية في أي خطاب سياسي إعلامي لنا في الحراك الجنوبي السلمي أما ان تحسب علينا بعض الوسائل الاعلامية التي لا نريدها نحن ولا تعبر عن خطنا السياسي فهذا ظلم وإجحاف.

■ يقولون انك الشخص الوحيد المشارك من المجلس الأعلى للحراك في أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل .. ماقولكم؟

■■صحيح أنا واحد في قوى المجلس الأعلى للحراك السلمي الذي اسسناه في منطقة المدنية في مديرية ردفان ولكن لم استمر مع المجلس الأعلى بعد التباينات والانشقاقات التي جرت فيه والاتهامات التي وجهت الينا بعد مشاركتنا في مؤتمر القاهرة .. ولكن اقول ليس الحراك هو المجلس الأعلى فقط وانما هو حركة جماهيرية شعبية احتوت كافة ابناء الجنوب الذين خرجوا منذ عام 2007م .

■ هل لكم كلمة اخيرة؟

■■ اتوجه بهذه الكلمة الى رفاقي في النضال الذين انطلقت معهم في عام 2007م ففجرنا ثورة الجنوب عن طريق الحراك السلمي، اقول لهم لا تأخذوا بما يقال فكل ابناء الجنوب وقيادته هدفهم واحد هو تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم ولكن كل طرف يريد تحقيق ذلك بطريقته السياسية الخاصة به وليس بالشعارات والمهرجانات فقط.

اليمن أصبحت تحت الوصاية الدولية بعد التوقيع على المبادرة الخليجية

متفائلون بنتائج مؤتمر الحوار الوطني في إنصاف القضية الجنوبية

أمامنا خياران أولهما أن نتفق مع إخواننا في الشمال على عقد سياسي جديد وثانيهما أن يفرض علينا المجتمع الدولي حلاً للقضية الجنوبية

العيد الوطني الثالث والعشرون (22 مايو 2013م)

استعادة الهوية الوطنية للقوات المسلحة إنجاز عظيم على طريق بناء اليمن الجديد

بالحوار الوطني يقف اليمانيون على موعد مع عقد اجتماعي جديد

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

عضو مؤتمر الحوار عن قائمة رئيس الجمهورية القبطان سعيد اليافعي:

رؤية الأحزاب لشكل الدولة القادمة لا تبعث على التفاؤل

أي حلول غير مقبولة للجنوبيين لن تؤدي إلى الأمن والاستقرار

■ صنعاء/ 14 اكتوبر:

قدم القبطان/ سعيد عبد الله اليافعي رئيس تجمع الجنوبيين في صنعاء عضو مؤتمر الحوار عن قائمة رئيس الجمهورية عددا من الملاحظات والآراء حول ما قدم من أوراق عمل لفريق بناء الدولة (الدستور : بناؤه وأسسه) عن هوية وشكل الدولة القادمة.

وقال اليافعي في ورقة تقدم بها لفريق عمل بناء الدولة بمؤتمر الحوار حصلت صحيفة (14 اكتوبر) على نسخة منها: استمعنا إلى المداخلات وقرأنا أوراق العمل المقدمة من المكونات المختلفة الممثلة في هذا الفريق، أكانت بأسماء مكوناتهم أو بأسمائهم الشخصية، ولم نجد في معظمها ما يبعث على التفاؤل بأن هذا الفريق، وبالنهاية مؤتمر الحوار الوطني، سيخرج بالنتائج التي يتطلع إليها الشعب اليمني في شماله وجنوبه، وهو نظام جديد يسوده العدل والمساواة من خلال تأسيس دولة مدنية حديثة اسما ومحتوى وتطبيقا.

وأضاف اليافعي: لعلكم تتذكرون أيها الإخوة والأخوات ولا بأس من أن أذكركم من جديد ، بأن عملنا في هذا الفريق مرتبط ارتباطا جذرياً بعمل فريق القضية الجنوبية، وانه لا يمكن لنا أن نتخذ أي قرارات أو نحدد أي رؤى حول هوية أو شكل الدولة القادمة، أو حول أي من المكونات الأخرى المكلف بها فريقنا والمؤدية إلى وضع الأسس لصياغة الدستور الجديد إلا بعد أن تتضح الرؤية لدى الفريق المسئول عن مناقشة القضية الجنوبية وتحديد شكل العلاقة بين الشمال والجنوب، منبها الى أن الهدف الأساسي من مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو إخراج اليمن من وضع اللا دولة الحالي إلى وضع يسوده الأمن والاستقرار والازدهار، وهذه الأهداف الثلاثة النبيلة مرتبطة ارتباطاً عضوياً فيما بينها، فلا إستقرار يتحقق بدون أمن، ولا تنمية وازدهار يتوفران بدون استقرار، وعند ما نتحدث عن أمن واستقرار وتنمية وازدهار، فإننا نعني بذلك اليمن بكامله لأنه من غير المنطق والمجافي للواقع أن نتصور انه بالإمكان تحقيق هذه الأهداف في جزء من اليمن بينما جزء آخر مضطرب وغير مستقر أو آمن.

واشار اليافعي في ورقته الى أن ما ورد في معظم أوراق العمل المقدمة أكانت حول هوية أو شكل الدولة القادمة وبالذات من قبل الأحزاب الرئيسية لم تبعث على التفاؤل، كون المؤتمر يعقد تحت إشراف ورعاية المجتمع الإقليمي والدولي الذي عمل على إنقاذ اليمن من ويلات الحرب الأهلية المدمرة من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والذي يأمل، أي المجتمع الإقليمي والدولي، أن يسود اليمن الأمن والاستقرار والازدهار من خلال مخرجات هذا المؤتمر، وهذا لن يتم إلا متى ما توافق اليمنيون على حل جميع مشاكلهم وفي مقدمتها القضية الجنوبية وقضية صعده، لأنه بدون حل تلك المشكلتين بما المطروحة أمام المؤتمر، وأضافت عنصر المناصفة بين الشمال والجنوب في قوام المشاركة، ومرة أخرى أقولها بأسف شديد أن الروئ المقدمة من قبل معظم المشاركين تجاهلت بشكل كامل ما يحدث في الجنوب وكأنهم لم يسمعوا بأن هناك ثورة شعبية انطلقت في جميع أجزاء الجنوب ولم تهدأ منذ عام 2007م، واستمرت بسلميتها على الرغم من سقوط حوالي ألفي شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى على أيدي أجهزة الأمن المختلفة، والزج بمئات الشباب في السجون لسبب وحيد وهو التعبير عن آرائهم السياسية بطرق سلمية، كما لم يأخذ معدو الأوراق المقدمة للفريق ، الملايين الذين خرجوا في مظاهرات هادرة ومن مختلف محافظات الجنوب ولست مناسبات متتالية ترفض مؤتمر الحوار الوطني وتطالب بحق تقرير المصير الذي تكفله المواثيق الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها الجمهورية اليمنية.

› سعيد اليافعي

وأكد اليافعي: نحن إذا جميعا، نسعى نحو تأسيس دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية تؤمن بالرأي والرأي الآخر ونؤمن فعلا بتطبيق هذه المصطلحات الرائعة فما هو المانع من أن نسمع رأي شريحة كبيرة من هذا الشعب ، أي شعب الجنوب، كانت له دولة ذات سيادة ومعترف بها في كافة المنظمات الدولية والإقليمية وتشكل مساحتها ثلثي مساحة الجمهورية اليمنية، لماذا لا نعطيه الفرصة في أن يقرر مصيره بنفسه لأننا إن فعلنا ذلك، ومن خلال ذلك فقط سنحقق الأهداف التي ننشدها في هذه البقعة المضطربة من العالم وهي الأمن والاستقرار والازدهار.

وتساءل اليافعي: إذا لم يخرج هذا المؤتمر بمقترحات لحل القضية الجنوبية حلا عادلا وبما يرضي أبناء الجنوب، فهل ستختفي القضية الجنوبية وتتبخر في الهواء؟.. أم أن الجنوبيين قد برهنوا من خلال صمودهم لستة أعوام متتالية دون كلل، ورغم تضحياتهم الجسيمة بالشهداء والجرحى والمعتقلين، بأنهم سيستمرون في نضالهم حتى تتحقق مطالبهم، مما يعني أن اليمن لن يرى الأمن والاستقرار الذي ينشده، وفي هذه الحالة هل سيتحقق مبتغانا في تأسيس دولة مدنية حديثة تخرج اليمنيين من الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعيشونها حاليا ؟؟ إضافة إلى ذلك.. عليكم التفكير بعمق في الأخطار الاجتماعية التي بدأت تلوح في الأفق ولكن بوضوح وهو تشطير العقول والقلوب وانتشار الكراهية الشطرية بسبب استمرار عدم الاهتمام بحل القضية الجنوبية، وهذا أخطر بكثير من تشطير الأرض فكما قال البعض انه ربما أفضل أن نكون شعباً واحداً متحاباً متعاضداً في دولتين، على أن نكون شعبين متكارهين في دولة واحدة.

البعض يرى أن حل القضية الجنوبية لا يتعدى منح الجنوب قليلا من الصلاحيات الإضافية في الحكم المحلي

في شمال الشمال تقع خارج سيطرة الدولة المركزية بسبب ست حروب ظالمة (باعتراف من شنوها) على تلك المناطق.

ولفت الى انه باعتراف الجميع أن حل القضية الجنوبية هو المفتاح لنجاح أو فشل مؤتمر الحوار الوطني، وعند ما نقول حل القضية الجنوبية فإننا نعني حلها بما يرضي أبناء الجنوب، لأن أي حلول تطرح وهي غير مقبولة للجنوبيين بالنهاية لا تؤدي إلى الغرض المنشود وهو الأمن والاستقرار والازدهار، وبناء على ذلك قررت اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني وربما بإيعاز من الفريق الاممي برئاسة الأستاذ جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن الذي رافق واسند اللجنة الفنية في أعمالها من البداية وحتى النهاية، قررت أن تضع القضية الجنوبية على رأس القضايا التسع

عضو مؤتمر الحوار الوطني محمد علي أحمد :

قرار الدخول في الحوار كان صائبا وحققنا وجودا قويا للقضية الجنوبية

■ عدن/ علي الدرب:

وصف عضو مؤتمر الحوار الوطني المناضل/ محمد علي احمد " قرار مشاركة ممثلين عن مؤتمر شعب الجنوب في الحوار الوطني، بالقرار الصائب والشجاع وما يؤكد ذلك هو ما تحقق لقضيتنا الجنوبية من وجود قوي واعتراف إقليمي ودولي رسمي بفضل تمسكنا بحق شعب الجنوب في الحرية وتقرير المصير واستعادة الدولة " حد قوله .

واشار القيادي محمد علي احمد الى ان المؤتمر الوطني لشعب الجنوب اكد منذ الجلسة الأولى للحوار، عبر الكلمة التي ألقاها القيادي خالد بامدهف باسم الحراك الجنوبي حقنا وحق أبناء الجنوب في استمرار نضاله السلمي وتمسكه بهدفه المتمثل باستعادة الدولة، من خلال تمسكنا بكل الاسس والشروط التي دخلنا الحوار على أساسها وأهمها الندية في الحوار بين الشمال والجنوب بالتساوي والضمانات والموقع المناسب للتحاور حول القضية الجنوبية دون سقوف او خطوط" .

واشترط القيادي محمد علي احمد تنفيذ النقاط الإحدى عشرة التي اعلنت عنها الاخت/ رضية شمشير في ختام مؤتمر الحوار، قبل البدء في المرحلة الثانية، بهدف إعادة الثقة وإبداء حسن النوايا بين الفريقين الجنوبي والشمالي.

وقال "ان كل ما طرحناه وحققناه هي انتصارات جديدة ورسمية باشراف اقليمي ودولي واعتراف رسمي سجل في محفل دولي واقليمي ومحلي وليس كلاماً في الهواء او اللعب بعواطف شعبنا في الجنوب " .

واكد ان قرار المشاركة في الحوار باسم المؤتمر الوطني لشعب الجنوب جاء بناءا على قناعة ومعرفة بان الحوار الذي دعينا اليه من قبل المجتمع الدولي هو لصالح القضية الجنوبية وعدالتها ومحطة اساسية لمسيرة نضال شعب الجنوب السلمي .. مشيرا الى ان هذه المشاركة لا تلغي حق شعب الجنوب في استمرار نضاله والمطالبة بتحقيق هدفه وهدفنا .

واضاف «ان قرار دخولنا الحوار بهذه القوة كان صدمة للجميع وردا على ما نواجهه من تشكيك وتخوين وتعبئة واستهداف» ، مشيرا الى ان ما يحدث اليوم لا يستهدفهم كأشخاص بل يستهدف القضية الجنوبية ومبدا التصالح والتسامح الاساس المتين المسير لنضال شعب الجنوب.

نائف القانص في تصريح لصحيفة 14 أكتوبر :

انقلبت الموازين بعد تمكين الإخوان المسلمين (9) مقاعد باسم الحراك الجنوبي

■ صنعاء / أمل حزام :

قال الأخ/ نائف احمد القانص عضو مؤتمر الحوار الوطني، رئيس الدائرة السياسية في حزب البعث العربي الاشتراكي " ان الحوار الوطني اليوم هو الوسيلة الحضارية الوحيدة للخروج بأزمات البلاد إلى واقع واسع وافق أكبر من اجل حلها بطرق سليمة مشيرا إلى ضرورة نضج جميع فصائل المجتمع ومكوناته السياسية، والمجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مناشدا جميع فئات المجتمع الاستعداد للمشاركة لإنجاح الحوار.

وأضاف نائف القانص في تصريح لصحيفة 14 اكتوبر: «بالرغم من بزوغ بادرة جيدة في بداية الإعداد للجنة الحوار الوطني عندما تم التنافس بين قوى الحداثة والقوى التقليدية في ترشيح أمل باشا، وتوكل كرمان لمهمة الناطق الرسمي باسم اللجنة الفنية للحوار الوطني كان فوز أمل باشا بـ (13) نقطة مقابل (9) نقاط إحدى المفاجآت الجيدة في دخول قوى الحداثة لضمان مصداقية الحوار، ولكن كانت هذه هي النقطة الجيدة التي احدثت تخوفاً كبيراً لدى الأخوان المسلمين الذين ثم تمكينهم بـ (9) مقاعد باسم الحراك الجنوبي للتسلق باسم القضية الجنوبية، حيث انقلبت الموازين وأصبحت تسير بإعدادات حزبية ومصلحية بعيدا عن مصلحة الوطن .

وأشار القانص الى ضرورة إعادة الأراضي إلى أصحابها وإعطاء المواطنين حق تقرير المصير، وعدم استفزازهم بطرق دنيئة مثل ما حصل في عدن مؤخراً حينما قام محافظ عدن وحزب الاصلاح باستفزاز المواطنين الذين خرجوا للتعبير عن رأيهم، مطالبا بالوقوف امام العديد من القضايا التي لم تعالج منها قضية (83) حيث تم خلال 2012م تجنيد (200) ألف في سلك القوات المسلحة، فيما اعترفت المالية بـ (57) ألف وظيفة و (148) ألف وهمية ولا وجود لهم ما أدى إلى زيادة العبء على ميزانية الدولة وأغلبيتها لصالح المشايخ بطرق غير رسمية على شكل مليشيات.

ودعا القانص الى تطبيق نظام القائمة النسبية الوطنية المتوازنة على الدائرة الواحدة في الانتخابات بحيث تكون النسبة من (70 %) الى (80 %) حيث تبقى (20 %) على مستوى الأقاليم، المحافظات لإحداث توازن في عملية الفارق العددي للسكان، وإعطاء القدرات الأكاديمية فرص التواجد بالساحة السياسية، مؤكدا انها طريقة حديثة لم يتم تطبيقها على المستوى المحلي أو الإقليمي.

وأشار رئيس الدائرة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في حديثه الى ان الأحزاب في بلادنا مازالت تمتلك أحقية كبرى فقط في الدخول الى الساحة السياسية بدل الساحة الاقتصادية حيث وصلت عملية الفساد الى درجة لا حدود لها تاركين شريحة الشعب الباقية تعاني الفقر والجوع والتشرد.

وأكد ان الحوار الوطني هو المخرج الوحيد لإيجاد الحلول وبناء دولة مدنية حديثة تقوم على أساس الدستور والقانون وتنفيذ آلياته وتطبيقها على ارض الواقع مؤكدا إن شكل الدولة، والحكم الرشيد، وتطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة القانونية تتوقف على تعديل الدستور وتحديد القوانين وان على عامة الشعب الحر المشاركة.

في ميزان القضية الجنوبية

«لكل شيء إذا ما تم نقصان .. فلا يغر بطيب العيش إنسان» الشكليات الجارية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بصنعاء، هي التي يجب أن يستحي القائمون بها، لأنهم يعلمون ويعرفون أنهم يغالطوننا، نهاراً جهاراً مع أنني شخصياً مع الحوار ومن مؤيديه وهذا قد يختلف معي الكثيرون عليه .. لكن أن نظل نرفع الأعلام ونقيم حلقات الرقص ونعبر عن أن الجنوب قد ظلم من قبل (النظام السابق) .. هكذا نسمع الأصوات تتعالى وكنا نطمح أن يتطور الموقف إلى ما هو أكبر من الشكليات التي أرى أنها – مع احترامي لأصحابها – لا تقدم شيئاً ذا جدوى .. وسنأتي على بعض المسببات المبررة لذلك التي نرى أنها مهمة .. وهي:

أولا: نحن ما زلنا في بدايات الحوار، ولم يظهر شيء نقف عليه حتى الآن لكن الذي يجري يبعث على الاستهجان في بعض المواقف.. و منها:

1- إذا سلمنا جميعاً أن النظام السابق هو من غزا الجنوب ونقض اتفاقية الوحدة (المخفية حتى اليوم) وخرب ودمر وقتل، بحسب الوثائق الدامغة.. فهذا يعني أن النظام ليس (علي عبدالله صالح وحده) أو حتى أقرباءه في السلطة، بل هم (سلطة دولة) بجيش جرار وقادة عتاولة كبار ثبتت إدانتهم بجرائم حرب وتشريد الكفاءات والسيطرة على الأرض والثروات، وهؤلاء في بعض أركانهم موجودون في لجان (الحوار الوطني الشامل).

2- إن وجود معظم قادة النظام السابق في الحوار، فيه ظلم كبير لكن فيه إيجابية للقضية الجنوبية إذا كان ممثلو الجنوب سيأخذون في الحسبان الضغط على رئاسة ولجان الحوار كافة أن تسعى لقرار جماعي لمحاكمة هؤلاء القادة على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم ومكانتهم .. لأن وجودهم أفضل من عدمه في الحوار.

3- ينبغي على أطراف الحوار في قضية الجنوب أن يكونوا قد أعدوا الملفات بالوثائق الدامغة (مقروءة ومرئية ثم مسموعة) لتقديمها كدليل على الجرم الذي ارتكب بحق (شعب ودولة) ويجب النظر إليه كأحد المطالب الرئيسة لاستمرار الحوار .. واعتقد أن الأمر سيكون كذلك!

4. الضغط من خلال الحوار ، على الدولة والحكومة للإيفاء بوعودها تجاه صحيفة (الأيام) التي باتت تمثل الركيزة الأساسية والحامل لمشعل التغيير في الجنوب، بل وهي لسان حال (الحراك) التي لولاها لما كان قد آتى ثماره ونجاحاته ،ولكنه للأسف – تنكر لـ(الأيام) وهنا نقصد بعض قيادات الحراك، وليس جميعهم وهذا سهل على النظام ضرب الصحيفة وتدميرها ونحن ساكتون.

5. الاشتراط على استمرارية الحوار ، بسرعة سحب الأراضي المنهوبة والمساكن مهما كانت التوجيهات السابقة .. ونعلم أن معظم من هم في لجان الحوار في الجزء المكون للنصف الشمالي هم من أولئك الذين نعنيهم وهذا ينطبق على بعض النصف الجنوبي أيضاً ومن يثبت براءته.. فهذا سيكون داعماً للقضية بقوة .

6. لا نريد لإخواننا ممثلي الحوار عن الجنوب أن يتناقضوا في تصريحاتهم ومواقفهم كما لا ينبغي أن نعول على من أنسحبوا مهما كانت مواقعهم ومواقفهم ، فالخطوة الأولى لأي كان تكفي لتحديد من هو وكيف هو توجهه ، ولا ينبغي أن نعيد المسألة القديمة (خدعوني وغدروا بي ..) فالإنسان موقف والموقف ضمير ووطن.

7. حقيقة أنا لم أفهم التصريحات القائلة إن ممثلي الحوار عن الجنوب لا يعتبرون أنهم جزء من الدولة الحالية أو تابعين لـ (ج .ع . ي) وإنما هم هنا لاستعادة الدولة وتقرير المصير والاستقلال .. إلخ

فكيف نفهم هذا .. فهمونا بالله عليكم إن كنا نحن لا نفهم.

ثانياً : نرجو ونتمنى على ممثلينا في الحوار أن يستعدوا من الآن بما يلزم لإقامة حفل تخليد للذكرى الأولى للرجل المدافع عن الجميع المرحوم الأستاذ هشام باشرحيل وذلك في (16 يونيو المقبل) وليكن ذلك في القاعة الكبرى لمؤتمر الحوار وبحضور إقليمي ودولي لأن ذلك سيعطي دفعة قوية للحوار في نصفه الثاني وسيجعل الحكومة والدولة تفيان بالتزاماتهما تجاه (الأيام) و (آل باشراحيل) الذين ضرهم النظام السابق ولم تحمهم الدولة، لا سابقاً ولا حالياً .. كما لم تنصفهم وفقاً للقانون .. إضافة إلى إطلاق سراح المعتقل (البريء) أحمد عمر العبادي (المرقشي) الحارس الأمين بحسب وصية العميد هشام رحمة الله عليه والذي أوصى بإطلاق سراح المرقشي قبل أي تفكير بإعادة إصدار (الأيام) وهذا هو الوفاء بعينه.

ختاماً .. نتمنى على المتحاورين أن يصلوا إلى المستوى الذي ينشده الناس منهم، والتضييق على القبيلة وإعادتها إلى أسسها العريقة في الحق ونصرة المظلوم ودعم الدولة.. والابتعاد عن السياسة التي تصيبها في مقتل .. وبالله التوفيق.

› نعمان الحكيم

العيد الوطني الثالث والعشرون (22 مايو 2013م)

الجيل الجديد المتحرر من عقد ورواسب الماضي هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

د. محمد عبدالملك المتوكل في حديث خاص لـ 14 أكتوبر:

الجنوبيون دخلوا إلى الوحدة شركاء

يجب أن نتحاور على تحقيق المصلحة العامة ..باحثين أين تكمن هل في الانفصال أم في إعادة صياغة الوحدة بشكل آخر

أبناء المحافظات الجنوبية لم يختلفوا مع الوحدة وإنما يرفضون الهيمنة

ثلاثة وعشرون عاما مضت منذ لحظة إعلان توقيع الوحدة الاندماجية بين شطري اليمن الواحد ..اليمن تخوض الآن تفاصيل مرحلة إعادة صياغة للمستقبل...نحتفل بهذه المناسبة ولعله يكون آخر احتفال بذكرى الوحدة وهي بالشكل الحالي إذ يتهيأ اليمنيون هذه الأيام لصياغة نظام اتحادي جديد قائم على الأقاليم لم تتضح معالمه بعد ..حول هذا وتفاصيل أخرى كثيرة التقت "14اكتوبر" الدكتور محمد عبدالملك المتوكل وخرجت بحصيلة قيمة من التشخيصات الدقيقة للوضع الحالي واستفسرته عن روشتات العلاج من وجهة نظره فإلى التفاصيل.

> صنعاء - لؤي عباس غالب.

الوحدة وإعادة الاعتبار

قال الدكتور محمد عبدالملك المتوكل : إن إعادة الاعتبار للوحدة اليمنية كمنجز تطيب به الأنفس يكون ببناء نظام ديمقراطي عادل لا يفرّق بين الناس .وإن الحوار الوفاقي الذي نحن فيه الآن هو الطريق للخروج بتصورات للدولة التي نريد.. يجب علينا فيه مناقشة كل شيء عن شكل دولتنا ابتداءً بالجيش وكل مؤسسات الدولة ، مقدمين تصورات كيف نبني جيشاً وطنياً، وكيف نقيم قضاءً عادلاً مستقلاً، وكيف نسن القوانين التي تحكم القضايا الإدارية.

نظام برلماني فيدرالي

وحول رؤيته لما يطرحه البعض من الدعوة لإقامة نظام حكم برلماني قال: إن النظام البرلماني كنظام حكم إذا ما اتبع سيوجد حزباً شمولياً، فالحزب الذي ينجح في البرلمان هو من سيختار الحكومة وهو من سيختار الرئيس، وهذا سيجعل الحزب الفائز حزباً شمولياً إذا لم توجد فيدرالية ..واشترط المتوكل في حديثه ضرورة اقتران النظام البرلماني بالفيدرالية ،وقال: لابد لنا من فيدرالية لكي تتوزع السلطات على مستوى البلد، ولهذا في العالم كله نجد أن النظام البرلماني يكون مصاحباً له حكم محلي كامل الصلاحيات.

وحول حل القضية الجنوبية قال: إن أبناء المحافظات الجنوبية لم يختلفوا مع الوحدة وإنما يرفضون الهيمنة، وإن القضية الجنوبية هي قضية حقوق نتجت بسبب الهيمنة ، وإن الجنوبيين دخلوا إلى الوحدة شركاء..وحل القضية الجنوبية يتحقّق بطرحها في الحوار لإقامة دولة مدنية ديمقراطية بالأسس التي يتفق عليها الجميع.

الشباب والأحزاب

كما كان قال في مقالة سابقة «إن أوضاع الشباب في اليمن وهيمنة قيادات الأحزاب وتسخيرها هؤلاء الشباب المحرومين والمعدمين لتدمير بعضهم البعض تحت حجة أن الشباب المنتمي إلى الحزب المخالف لهم عدو يجب القضاء عليه مأساة كبرى كما وصفها بالخديعة الأيديولوجية التي قد تتستر تحت عباءة إما حماية للوطن أو انتصاراً للقيم أودفاعاً عن الإسلام أوخدمة للمصلحة العامة حيث يجد الشباب أنفسهم في نهاية الخديعة هم الضحايا لقوى انتهازية استخدمتهم لتحقيق أهدافها ورمتهم من جديد في دنيا المذلة، والفقر والضياع ويكتشف الشباب بعد ضياع الوقت أنهم كانوا ضحايا قوى انتهازية لبست مسوح الرهبان، واستغلت طيبتهم وسذاجتهم حتى تحقق أهدافها في الحكم والمال والخلاص من شباب يريد الدولة الرشيدة والحكم العادل والتنمية والتطور وكتبت لهم شعار القانون لا يحمي الأغبياء وطريق النار مفروش بذوي النوايا الحسنة»..

الشباب وبداية الحل«تساؤل»

كما وجه سؤالاً لشباب.. «هل لديكم استعداد لرفض أيديولوجية الكراهية والحقد واعتبار من يختلف معك في الرأي أخاً له رأي مختلف وليس عدواً؟ هذا الموقف يتطلب الشجاعة في مواجهة أي قيادة حزبية متعصبة تحمل العداء والكراهية للآخر، وهذا الموقف لن يتم إلا إذا كان الشاب نفسه قد تحرر من عقدة قوم بلقيس الذين تؤكد لهم أنها لن تقطع أمراً حتى يشهدون، فردوا عليها أن الأمر إليها تماماً كما يقولون اليوم اللي تشوفه يافندم أو يا أفندمة إذا كانت امرأة..كما دعا إلى تأسيس تكتل يرفض الأيدلوجيات ويقدم المصلحة الجمعية للوطن والمواطنين بالقول «من يقرر منكم من حزب أو مستقل فليتصل بي لنجمع تكتل رفض كل أيديولوجية تنطلق من الكراهية والعداء والحقد ويرحب بكل خلاف في الرأي لا يفسد للود قضية وشعار التكتل كلمة الإمام الشافعي (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب) وصدق الله القائل (وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون) صدق الله العظيم.

عن خطر الأحزاب الأيديولوجية

وحول إشكاليات الأحزاب الأيديولوجية في مجتمعنا اليمني قال «أن ليس هناك أخطر على الشعوب من الأحزاب الأيديولوجية المتعصبة التي تعتبر الرأي المخالف عدواً يجب القضاء عليه، والتخلص من حملته وعلى شباب أحزابنا أن يسأل كل منهم نفسه لماذا يحمل الكراهية والحقد على شاب آخر في حزب آخر يحمل رأياً مختلفاً؟! هل هذه هي الديمقراطية؟ هل هذا هو الإسلام؟ هل هذه هي الوطنية؟ الله يقول لنبيه من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر لست عليهم بمسيطر، هل أنتم أحق من الرسول في السيطرة والهيمنة؟ «.. كما ضرب أمثلة من الواقع بالقول: حقاً شر البلية ما يضحك لقد «قاتلنا الاشتراكيين لأنهم كفرة وقاتلونا لأننا ظلاميون ورجعيون ونقتل أنصار الله لأنهم يسربلون وشيعيون، ونقتل أهل السنة لأنهم يضمون، ويؤمنون في نهاية الفاتحة ولا يعترفون بولاية علي سواءً علي الأول أو علي الحالي .وهناك من استحق الموت لأنه لا يدعم القومية العربية أو لأنه ينتمي إلى سلالة معينة أو قبيلة معينة أو منطقة معينة أو حزب معين»..

القضية الجنوبية هي قضية حقوق نتجت بسبب الهيمنة

حل القضية الجنوبية يتحقّق بطرحها في الحوار لإقامة دولة مدنية ديمقراطية بالأسس التي يتفق عليها الجميع

انفصال أم وحدة المحدد هو المصلحة العامة

وحول الدعوات التي تتردد ويرتفع صداها بفك الارتباط قال «يجب أن نتفق أن عندنا مصاعب يجب التغلب عليها وبالنسبة للانفصال من عدمه يجب أن نجعل المصلحة العامة كسقف، ونتحاور ..هل المصلحة العامة في الانفصال؟ ليكن أم إن المصلحة العامة في الوحدة؟ ليكن أو أم إن المصلحة العامة في شكل آخر؟ ليكن...بمعنى حتى لو أردنا أن ننفصل يجب أن ننفصل باتفاق، أما بالحرب فسندمر اليمن كله..مضيفاً ما قاله سابقاً بأن الجنوبيين كانوا أكثر وحدوية منا، وكانوا أكثر حماسة منا. يكفي أنهم عملوا رئيساً من الشمال، إحنا مش راضين ننزل إلى ذمار. في 1994م حارب ثلثا الجنوب من أجل قضية الوحدة، اليوم معدفيش ولا واحد.

عن الظلم الشمالي والظلم الجنوبي

ويقول يا أخي «صحيح أن البعض قد يحتج بأن هناك مظلومين آخرين في البلاد! يجب أن نفرق بين مظالم سكان تعز أو سكان الحديدة او سكان أي محافظة أخرى وبين مظالم الجنوب. الجنوب دولة، دخل الوحدة في اتفاق دولي.. كان شريكك، أدخلك إلى بيته تقوم تطرده؟! شيء غير منطقي فمثلاً لما واحد يصيح من الظلم نقول له: ليش أنت تصيح وهذا ما يصيحش، وهو مظلوم مثلك!.. هذا يذكرني بقصة: سواق مصري حَشش، مشي بسيارته صدم اثنين واحد مات وواحد اتكسر اللي مكسر يصيح من الألم فنزل السواق لعنده وقال له أسكت يا قليل الأدب اللي مات ساكت وأنت جالس تزعجنا بصياحك.

الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة لـ 14 أكتوبر:

المصالحة الجنوبية حجر الزاوية لمعالجة القضية الجنوبية

أكد الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة حيدرة ناصر الجحماء أن عقد مؤتمر المصالحة الجنوبية هو حجر الزاوية في معالجة القضية الجنوبية والتأسيس لمرحلة جديدة .

وأشار إلى أن أهمية المصالحة تكمن في تصفية النفوس وتوحيد الصفوف والتأكيد أن الكل أعترف بالخطأ والكل شركاء وإخوة في وطن يتسع للجميع .

وأكد الجحماء في لقاء أجرته معه (14أكتوبر) أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الحراك السلمي الذي نتمنى أن يكون عند حسن ظن أبناء الجنوب على أساس أنه الحامل الرئيسي للقضية الجنوبية العادلة ولفت إلى أنه يجب على قادته وقواعده ومناصريه الإعتراف أن كل أبناء الجنوب شركاء في إبراز القضية .

وتمنى أن لايكون ما تقدمت به الأحزاب والمكونات حول جذور القضية الجنوبية أحد المتاريس والمطبات في طريق الحل وكان من المفترض أن يتم تقديمها عبر مراكز أبحاث متخصصة وليس هناك مانع أن تكون مراكز أبحاث محلية وعربية ودولية .. وهاكم حصيلة مادار فيه :

> التقاه : محمد الكنفاني

أليس القادة الكبار اليوم كانوا بالإمس شباباً وهكذا سنة الحياة والجنوب لديه الكثير من الرجال الأبطال المخلصين والمثقفين ،عيب البعض منهم أنهم يحسدون الرجل الناجح حتى وإن كان ذلك النجاح يخدم القضية التي يناضل من أجل إنتصارها وتجدهم يتصيدون أخطاء الرجال المخلصين للإساءة إليهم ظناً منهم أن سقوط الرجل الصادق سيجعلهم يتقدمون الصفوف وكأنهم في طابور لشراء سلعة والرجل الفاشل في ساحة النضال سيكون فاشلاً حتى لو تساقط كل الرجال الأوفياء و لن يلتفت إليه أحد متناسيين أن القيادة موهبة وهبة من الله والناس هي التي تختار القائد وتحكم عليه من خلال أعماله وسلوكه وصدق مواقفه .

الواجب الوطني

■ كيف تقرؤون الوضع في اليمن ؟

■■ الوضع في اليمن صعب ومعقد للغاية ومن أجل الخروج الآمن من المشاكل والظروف المحيطة به لابد من المصالحة الوطنية بين الشمال والجنوب والكل يدرك الشرخ العميق في الشمال وفي الجنوب وبدون مؤتمر المصالحة ستظل الأمور على حالها وهناك أسباب عدة ستجعل جهود القيادة والرعاة تصطدم بالواقع ومن ثم يتضرر الوطن شماله وجنوبه والمنطقة بأسرها وعلى الجميع إدراك خطورة الوضع الراهن وآثاره التي ستنعكس على الصغير والكبير ولابد من استشعار المسؤولية والقيام بالواجب الوطني الذي يحتم على الجميع مراعاة المصلحة الوطنية وجعلها فوق كل المصالح الذاتية والشخصية .

جذور القضية الجنوبية

■ ماذا عن القضية الجنوبية وموقعها من مؤتمر الحوار الوطني ؟

■■ ما تقدمت به الأحزاب والمكونات حول جذور القضية الجنوبية نخشى أن يكون أحد المتاريس والمطبات في طريق الحل وكان يجب أن يتم تقديمها عبر مراكز أبحاث متخصصة وليس هناك من مانع أن تكون مراكز أبحاث محلية وعربية ودولية ، الحرية للجنوب من شرعية الماضي الأجوف والإنتقال إلى مستقبل أكثر إشراق وهي بداية الطريق الصحيح للإعتراف بحق شعب عانى وعلى كل طرف أن يخرج جذوره بإحترام ولاداعي للذهاب بعيداً ونسيان الماضي بكل مآسيه وأحزانه.

التحرر والإنعتاق

■ من وجهة نظركم ما الدور الذي يجب أن يلعبه المناضلون والشباب في بناء الوطن ؟

■■ البعض لايدرك أنهم سراطين الأوطان وعلتها ومع ذلك يتخيلون أنفسهم أنهم مناضلون من الدرجة الأولى وليس عليهم لوم لأنه قد أصابهم الصم والغرور، واللوم يقع على من يصدقهم ويحمل صورهم على الأعناق وسيأتي الوقت الذي يضعهم فيه الشعب أمام حقائق كانوا يجهلونها وبذلك هم من يضعون الحواجز والمتاريس أمام النجاح والخلاص ولن تنطلق المسيرة إلا بعد الخلاص منهم وسيبقى الوطن كسيحاً مالم يتم التخلص منهم فمستقبل الأوطان حينما يرتبط بأشخاص يضيع وحين يكون الوطن فوق الجميع يعلو وينتصر وعلى الشباب التحرر من الإنعتاق وزرع الثقة في نفوسهم،

فعاليات مؤتمر الحوار الوطني

■ ما أبرز ملاحظاتكم على فعاليات مؤتمر الحوار الوطني الذي مضى على انعقاده أكثر من شهر؟

■■ من الغريب أن اعضاء المؤتمر الوطني الذين يعول عليهم الجميع رسم مستقبل اليمن نراهم وللأسف الشديد كلما حصلت مشكلة هنا أو هناك في وقفات إحتجاجية متكررة وستمر الأيام وهم من وقفة لوقفة والوقفات يجب أن تكون لأصحاب القضايا وليس لهم فعليهم تقع مسؤولية كبيرة .

الوحدة اليمنية

■ الوحدة اليمنية مكسب لكل اليمنيين .. ماذا تمثل لكم الوحدة التي نحتفل هذا العام بمرور(23) عاماً على ذكراها ؟

■■ مسألة الوحدة كانت هدفاً سامياً لثورة (السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشرمن أكتوبر) وكان لكل طرف طريقته ورؤيته للوحدة وكان الجنوب أكثر حماساً للوحدة من الشمال وربما يعود ذلك إلى تواجد عدد كبير من أبناء الشمال الذين هاجروا إلى عدن من عقود مضت من الزمن وكانت عدن الحضن الدافئ لهم ووجدوا فيها الإستقرار والتعليم والأرضية لتحقيق الشراكة الوطنية مع إخوانهم في الجنوب .

محاربة الفساد

■ شهدت اليمن على مدى الأشهر المنصرمة تحسناً من حيث الأمن والإستقرار عما كانت عليه إبان الأزمة السياسية التي عصفت بها على مدى عامين كاملين .. ما تعليقكم على ذلك ؟

■■ حين يتحول كل شيء في اليمن إلى صفقات ومقاولات كيف يتحسن حال اليمن وحين يضيع الوفاء والصدق ويصبح حب المادة هو المقياس كيف تتآلف قلوب الناس وتتشابك الأيادي ، اليمن لن ينتقل إلى الافضل ومن يقول غير ذلك ينتظر حتى يرى ويتأكد من صحة ما نقول عن الأفضل وكيف سيكون والمجتمع أصبح الفساد ثقافته العامة وعنوانه العريض إلا من رحم ربي مهما تغير الأشخاص سيظل السلوك والعقلية والنظام الاداري والمالي هو نفسه كما يقول المثل (ديمة خلفنا بابها) ولا يمكن أن يشهد اليمن تحسناً إلا في حالة واحدة أن تأتي قوى لم تعش في زمن الفساد والنفاق وتكون يدها نظيفة ونياتها صادقة تؤمن بحق وكرامة الإنسان وتؤمن الشعب بها ولنا عبرة في ما يجري للكهرباء من تخريب متواصل بين الفينة والأخرى دون أي مراعاة لحق الإنسان المريض قبل المتعافي وهي حالة من حالات الفساد التي تجري بشكل ممنهج دون حسيب أو رادع لها، المشوار ما يزال طويلاً ولابد من الإبتعاد عن التجريح والإتهمات والمكايدات والمماحاكات والعمل على الإصطفاف والتقارب وتجسيد التصالح والتسامح ومراعاة المصلحة الوطنية بالقول والفعل ومن أراد أن يذهب بطريقة منفردة عن الإجماع يتحمل مسؤولية تصرفه دون تجريح وحتماً سيصل إلى طريق مسدود وفي ظل عدم وجود مشروع وطني جنوبي وقيادة متفق عليها أتوقع أن كل شيء سيذهب سدى وكل طرف سيذهب مع رئيسه وقائده وهكذا القضية ضاعت وضعنا بعدها .

المشاركة في الحوار

■ ألم تتلقوا دعوة للحضور والمشاركة في مؤتمر الحوار؟

بلى ونشكر دعوة الشخصيات الجنوبية في صنعاء وفي المحافظات الشمالية على الدعوة والتشاور من أجل تقديم رؤية جنوبية منسجمة مع تطلعات شعب الجنوب الصامد وندعو كل أبناء الجنوب الشرفاء في الشمال إلى التفاعل الإيجابي حتى لا تسجل في صفحة تأريخهم مواقف سلبية خاصة حسب علمنا أن الكيان القادم له إستقلالية تامة وسيكون مع خيار شعب الجنوب دون إنتقاص وتحية لأبنائنا الشباب الذي تبنوا هذا العمل الوطني الجنوبي الحر..عاشت القضية الجنوبية وعاش الأحرار أينما كانوا وأينما وجدوا وليتذكر الجميع أن التأريخ لايرحم.

مساعدة اليمن

■ عم تودون الحديث في إختتام هذا اللقاء الذي نأمل أن يتكرر معكم في مناسبة أخرى إن شاء الله ؟

– نقول لكل المهتمين بالوضع اليمني وبالذات الأشقاء والأصدقاء أن يدركوا أن إنعقاد مؤتمر المصالحة الجنوبية هو حجر الزاوية لمعالجة القضية الجنوبية كون هذا سيؤسس لمرحلة جديدة تستوعب كل القوى الجنوبية من الإستقلال حتى اليوم ..وشكراً لكم على إتاحة هذه الفرصة لنا للحديث وكل عام والوطن شعباً وقيادة بأمن وأمان وتقدم وإزدهار بحلول العيد الثالث والعشرين للوحدة الـ (22) من مايو الأغر.

الجنوب بحاجة إلى توجه جديد نظيف صادق تصان فيه كرامة الإنسان وتمنح حقوقه

الوقفات الاحتجاجية المتكررة للمشاركين في مؤتمر الحوار تهدر الوقت ولا تخدم أي قضية

الوحدة اليمنية هدف نبيل للثورة الواحدة سبتمبر وأكتوبر

سفراء يتحدثون عن القضية الجنوبية

لعلها المرة الأخيرة التي نحتفل فيها بالوحدة ونحن تحت مظلة حكم الدولة المركزية بنظامها البسيط الحالي ولعل هذا التاريخ في العام القادم يأتي ونحن نعيش فيدرالية إقليمية تبعا للمخرجات التي سيتمخض عنها مؤتمر الحوار والتي سيقول فيها الشعب اليمني كلمته "نعم" أو "لا" ...ونحن نعايش الذكرى التاريخية لرفع العلم الوحدوي بين شطري اليمن الواحد ونحن نقف اليوم -على بعد ثلاثة وعشرين عاما من أول لحظة للوحدة في عام 1990م فيها من السلبيات والايجابيات الشيء الكثير- على وضع اختلفت حيثياته وموازينه ومفاعيل قواه وعليه فالقول الحقيقي بأن اليمن يمر بمرحلة حساسة وخطيرة هو قول صحيح .. تمر هذه الذكرى اليوم والأصوات معها وضدها تتعالى باسم قضية الجنوب فما هي أهم التحديات التي تمر بها البلد وما هو الحل الناجع للقضية الجنوبية مرحليا واستراتيجيا وما يتوجب على صانع القرار اتخاذه للحد من التداعيات السلبية على المجتمع اليمني... نستطلع آراء نخبة دبلوماسية حول هذا الموضوع فإلى التفاصيل:-

لقاءات أجراها - لؤي عباس غالب

السفير الشمام: أسوأ السيئين هم المزايدون على القضية من أبناء الجنوب قبل أبناء الشمال..

السفير شيبان: الحل يكمن في قيام الدولة بواجبها نحو المواطن الجنوبي وذلك بإعادة حقوقه المسلوبة حتى تعود الثقة

الأشول: لا بد أن يدرك الجميع أنه لا حل للقضية الجنوبية إلا عن طريق الحوار غير المشروط الذي يحقق المصلحة

الباشا: الانسحاب أو تعليق المشاركة في الحوار حلول عاطفية تضر القضية الجنوبية أكثر مما تخدمها

العنسي: ما نحتاجه هو معالجات على أرض الواقع تخلق رضى شعبياً بالتزامن مع وجود دولة حامية ضابطة

الحمادي: الوحدة ليست مزاج أشخاص .. ويوجد تيار انفصالي في الشمال كما في الجنوب لكن الأكثرية الوحدوية الخيرة موجودة على امتداد الساحة اليمنية

الحل قيام الدولة بواجبها وإعادة الحقوق

قال السفير محمد علي شيبان سفير اليمن بنواكشوط إن الظلم والإقصاء وشراء الذمم من أهم التحديات التي تواجه الوحدة . إضافة لهذا وذاك يعد الفقر العدو اللدود لليمن واليمنيين وهو أس المشاكل وأساسها ..الحل يكمن في قيام الدولة بواجبها نحو المواطن الجنوبي وذلك بإعادة حقوقه المسلوبة من الوظيفة والراتب والدرجة حتى تعود الثقة ويسود الوئام بين الفرد والدولة فتراكمات أخطاء الماضي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه . اعتقد أن الدولة جادة في إعادة الحقوق لأصحابها ورفع الظلم والمعاناة عنهم . كما يجب أن تسرع الدولة بتنفيذ النقاط العشرين التي أوصت بها اللجنة الفنية للحوار .

القضية الجنوبية أصعب قضية وطنية

بينما يرى السفير إدريس الشمام من تولّى حكم اليمن وهو علي عبدالله صالح..هو السبب فيما آلت إليه الأوضاع من تدهور واهتزاز لمفهوم الوحدة وطريقة حكمه للبلاد ونظامه المركزي المشخصن بشكل عام ..وباعتبار كونه رأس الدولة فقد ساهم في تحطيم الوحدة التي كان يسعى لها جميع اليمنيين شمالاً وجنوباً..وجعلها الآن أصعب قضية وطنية..وذلك لأسباب كثيرة وعديدة..أهمها إدارته للنهب والسلب والظلم والفساد والمفسدين والفوضى طوال توليه الحكم.. شمالاً وجنوباً..وأسوأ السيئين من وجهة نظري .. هم المزايدون من أبناء الجنوب قبل أبناء الشمال .. ممن شاركوا أخطاء علي عبدالله صالح ضد الجنوب .. ومنهم من أصبحوا الآن يتاجرون بالقضية الجنوبية وهم أكثر أسباب تشوهها .. بشراكتهم ..وشراهتهم.. وفسادهم صمتهم .. خلال الفترة السابقة ..

هذه التشوهات والاختلالات التي لحقت بالوحدة وكيان الدولة في طريقها للتصحيح عقب الثورة المباركة التي جلبتها رياح التغيير في اليمن.. والمنطقة بما عرف بثورات الربيع العربي.. ووصول قيادة وطنية أفرزتها الانتخابات الرئاسية التوافقية الأخيرة.

وفي اعتقادي أن هناك قضايا ومسائل جوهرية ورئيسية تتعلق بشكل الدولة والوحدة ونظام الحكم سينظمها دستور الدولة الاتحادية الجديدة وهي أمور كلها سيتمخض عنها مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الوحدة ليست مزاج أشخاص .. ويوجد تيار انفصالي في الشمال كما في الجنوب

من جانبه أكد الكاتب والمستشار الإعلامي بسفارتنا بدبي عبدالحكيم الحمادي في إجابته على واحدية الأرض اليمنية تاريخيا وجغرافيا..وقال إنه لمن المؤسف حقا أن يأتي من يقول بأن الوحدة انتهت مؤكدا على أنها "الوحدة" لن تنتهي فهي ليست مزاج أشخاص اتفقوا يوما على إتمامها وعند خلافهم يريدون إنهاءها ...وانتقد محاولات تصوير الشمال بالوحدوي والجنوب بالانفصالي وقال : (البعض يحاول عن -علم أو عن جهل- تصوير ما يجري في اليمن ، بأن هناك شمالاً وحدوياً وجنوباً انفصالياً وهذا محض افتراء لان هناك تياراً انفصالياً متواجداً في الشمال كما هو في الجنوب ، وبالمقابل هناك قوى وحدوية خيرة غالبة تمتد على الساحة اليمنية كلها ، وتسعى لإعادة ألق الوحدة الحقيقية القائمة على الشراكة والمساواة والمواطنة المتساوية وسيادة القانون وتحقيق العدالة.

وأضاف: للأسف الشديد أن هناك من يحصر القضية الجنوبية في إطار ضيق من الحقوق المادية وهذا وجه آخر للجهل بالقضية اليمنية الواسعة بشكل عام والجنوبية بوجهها الخاص فمن يظن أن للجنوب حقوقاً فقط سلبت منه ويريد استعادتها فهو مخطئ .. نعم الجنوب له حقوقاً سلبت لكنه بالمقابل شريك في السلطة والثروة وهو يريد استعادة هذه الشراكة في السلطة الفعلية في كل مفاصل الدولة مدنية وعسكرية...ونحن مطالبون اليوم بالاعتراف جميعا أننا نمر بمرحلة أزمة أخلاق تجاه الوطن .. فكثير يتعامل مع الوطن كأنه قطعة أرض يحاول من خلالها إشباع غرائزه كحيوان لا روح ولا عقل له ...

وأكد: أن الوحدة ستكون بخير إذا تمكنا من أن نتعايش ونتحاور بشفافية ومسئولية وأن نحدد معالم المستقبل واسلوب الحكم الرشيد، ونحدد الأهداف بوضوح ورؤية مدركين الصورة التي نريد الوصول إليها في المستقبل.. وعلينا أن نستفيد من الوحدة لتحقيق التطور والمستقبل المنشود لهذا الوطن...قائلا " الاستقرار ضرورة لضمان استمرار الوحدة .. وهذا يكون من خلال تبني سياسات داخلية وخارجية تكفل: حلا سريعا للمشاكل الداخلية لاسيما في بعض المحافظات، ودراسة التحولات الإقليمية والدولية القائمة والمتوقعة... علينا أولا قراءة الواقع قرأت متأنية وواضحة.. كما يتوجب أن تكون لدينا الشجاعة الكاملة لقول الحقيقة الكاملة وتشخيص الحالة اليمنية بشكل عام دون تزييف (تشخيص الداء يؤدي إلى علاج ناجع) وبالتالي معرفة ما يمكن تحقيقه على ضوء ذلك في المدى القريب وصولا إلى حلول استراتيجية على المدى البعيد .بمعنى أننا الآن بحاجة إلى وضع تصور شامل يتدرج وفق مراحل يصاحبه تغير الوضع الراهن تدريجيا دون مغالاة وصولا إلى ما نطمح إليه و لنبدأ بمعالجة القضايا الحساسة قبل تفاقمها وكما يتوجب علينا أن نستبق الحلول لا أن نجري خلفها.

طمع القيادات ..وعدم كفاءتها

من جانبه قال عز الدين عبدالسلام العنسي الأمين العام المساعد لمجلس الشورى: أعتقد أن بداية القضية كانت سابقة لعام 1994م ويمكن رصد بداياتها من عام 1990م أو قبله فالإشكال كان تراكميا ..و النظام الذي حكم في الجنوب آنذاك كان مخالفاً لما هو سائد في المنطقة كلها تقريباً، وهذا دلالة على عدم قدرة فهم المعنيين حينها لطبيعة المنطقة واليمن فالخدمات المجانية التي كان يقدمها الحزب آنذاك ما هو سببها ؟ وهل كانت تتكفل بها السلطة هناك من ثروة البلد أم من الديون؟ وهنا تتكشف المنطقة الرمادية إذ تراكمت كثير من الديون على النظام هناك وهو أمر عجل بفرار النظام إلى الأمام نحو الوحدة.. إن ما حدث في عام 94 كان نتيجة طبيعية لتلك الاتفاقات التي حدثت في عام 89 ،90 فلم تكن القيادتان على مستوى البلدين مؤهلتين لأن تخوضا تجربة ما تسمى الوحدة، لسبب واحد أنهما تابعتان لأحزاب شمولية.

وقال مختتما كلامه: كانت حرب صيف 94 نتيجة طبيعة بسبب قصر نظر الأطراف وعدم فهم كل طرف للآخر، وبدرجة رئيسة غياب المشروع الوطني الذي كان يمكن أن يكون عامل استقرار لليمن الجديد، وعندما غاب المشروع الوطني بقينا نتكلم على مصالح وفي هذه المرحلة المصيرية الحرجة والحساسة التي يمر بها البلد وخاصة ونحن نمر بتحدي الحوار ومخرجاته يكون الوضع أكثر تعقيدا وإذا تأخرت المعالجات فنحن قادمون لا محالة على أزمة انفصال وسيزداد تعقيد القضية يوما أثر آخر ...الحقيقة أن ما نحتاجه هو معالجات على ارض الواقع تخلق رضى شعبياً بالتزامن مع وجود دولة حامية ضابطة.

لا حل جاهز..الكرة في ملعب المتحاورين

بينما يرى السكرتير ثالث بوزارة الخارجية الأخ حسين الأشول -الذي تم تعيينه مؤخر لدى بعثتنا في جنيف - أن أغلب اليمنيين ينظرون للقضية الجنوبية كقضية تمثل أولوية خاصة، فهي قضية محورية وأساسية في مؤتمر الحوار الوطني ولا بد من إيجاد حل عادل يرد المظالم ويضمن عدم تكرار ما حدث وكما ذكر مؤخرا المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن، جمال بنعمر، أن عدم معالجة القضايا ذات البعد الوطني، والتي تأتي على رأسها القضية الجنوبية، لن يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، الذي يتوق إليه كافة اليمنيين من أجل استمرار عجلة التغيير والسير باليمن نحو التقدم والازدهار.مضيفا بأنه "لا بد أن يدرك الجميع أنه لا حل للقضية الجنوبية، وغيرها من القضايا، إلا عن طريق الحوار، كما أكد على ذلك فخامة رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة.. ولذا فإنه لا بد من مشاركة الجميع، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والعمل معاً بعقول مفتوحة وقلوب تتقبل الآخر وضمائر حية همها الأول والأخير مصلحة الوطن والمواطن. يجب على الجميع أن يؤمن أنه لا يوجد حل جاهز وأن الحل بأيدي المتحاورين. فجميل جدا أن نرى رؤى من قوى مختلفة عن جذور المشكلة وتداعياتها، مما سيؤدي بالضرورة إلى ظهور حلول عادلة ومنطقية تعالج تلك الأسباب والتداعيات. مختتما كلامه بالقول "بوجوب أن يتزامن الحوار مع قرارات وأعمال على أرض الواقع تبدأ في حلحلة بعض المشاكل المتراكمة، وقد بدأ ذلك فعلاً متمثلاً في لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين في الجنوب من السلكين العسكري والمدني، ولكن ينبغي أن يتم تنفيذ بقية النقاط التي أوصت بها اللجنة الفنية للإعداد للحوار".

إعادة الوحدة على أسس اقتصادية تحقق مصلحة الجميع

من جانبه قال الأخ سامي الباشا سكرتير ثالث بوزارة الخارجية "لا شك في أن الاحتفال بعيد الوحدة في هذا العام مختلف تماما عن كل الاحتفالات السابقة نظرا للظرف الاستثنائي الذي يعيشه الوطن والذي يترافق مع بدء الحوار الوطني الهادف لبناء يمن جديد يحتم علينا النظر برؤية جديدة وتقييم موضوعي لمسألة الوحدة التي نسعى جميعا للحفاظ عليها...وعلينا حقيقة في هذه المرحلة التي نعيشها أن نبتعد عن العاطفة قدر الإمكان عند الحديث عن الوحدة لأن العاطفة هي التي جلبت لنا وحدة بغير أهداف ولا رؤى إستراتيجية حيث كانت الوحدة في 1990م مجرد تحقيق حلم عاطفي لشعب عانى طويلا من الانقسام وبذلك حضرت العاطفة وغابت الرؤية والإستراتيجية مما أوصل الوطن لهذا الوضع الذي نعيشه.

وأضاف على الجميع بشكل عام وعلى أعضاء مؤتمر الحوار بشكل خاص النظر لمسألة الوحدة بنظرة موضوعية اقتصادية بعيدا عن كل الإشكاليات السياسية والتفكير بالجدوى الاقتصادية الممكن الحصول عليها من استمرار الوحدة أو انتهائها، لأن العالم اليوم يتحرك ويدار بالنظريات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وهو ما جعل العديد من دول العالم وعلى الرغم من التنوع الثقافي والاجتماعي والإثني تتحد في تكتلات مختلفة تجمعها فقط المصلحة الاقتصادية. وبالتالي متى ما ركز الجميع على الاقتصاد والتكلفة المترتبة على الوحدة أو الانفصال فأنا على يقين بأننا سنخرج بالحل الأفضل لليمن.

معلقاً" أننا تفاءلنا بكون القضية الجنوبية هي القضية الأساس وحجر الزاوية في مؤتمر الحوار ، ولكن ومع الأسف فإن القضية الجنوبية تمر الآن بمرحلة حرجة للغاية خاصة مع الانسحابات الأخيرة لقيادات جنوبية وإحجام قيادات أخرى عن المشاركة في الحوار، وعلى الرغم من قرارات إعادة الهيكلة الأخيرة إلا أن البعد الاقتصادي في جانب الحلول ما زال غائبا أو مغيبا مع أنه يمثل أساس المشكلة الجنوبية حيث أن نسبة البطالة المرتفعة إضافة إلى التسريح القسري للعديد من الموظفين العسكريين والمدنيين بعد حرب 1994م ،هو ما يزيد ويؤجج من مشاعر العداء والكراهية للوحدة التي ينظر إليها إخواننا في الجنوب بأنها فاقمت مشاكلهم الاقتصادية بدلاً من أن تقدم حلاً لها.

ومع ذلك ينبغي أن لا يضيع إخواننا في الجنوب هذه الفرصة التاريخية من خلال المشاركة الفاعلة في مؤتمر الحوار الذي تتوفر له الضمانات الدولية والإقليمية والبعد عن الحلول العاطفية المتمثلة بالانسحاب أو تعليق المشاركة لأن هذه الخطوات إنما تضر القضية الجنوبية أكثر مما تصب في صالحها، وحتى المطالبة بحق تقرير المصير أو فك الارتباط كحلول لن يقبلها المجتمع الدولي إلا عن طريق الحوار والاتفاق بين جميع الأطراف في الوطن، وما عدا ذلك سيظل البديل وطناً غير آمن وغير مستقر مما سينعكس بدوره بشكل سلبي ليس على اليمن فقط ولكن على أمن الإقليم والعالم ككل.

العيد الوطني
الثالث والعشرون
(22 مايو 2013م)

الأمن والأمان دعامة رئيسية للاقتصاد الوطني ..

عضو مؤتمر الحوار لطفي شطارة لصحيفة 14 أكتوبر :

الجنوب دفع ثمن فشل الوحدة من دماء أبنائه الأبرياء

الحراك الجنوبي قدم الكثير من التضحيات

القيادات الجنوبية مطالبة بالاعتذار للجنوب بسبب فشل الوحدة

وصف الأخ / لطفي شطارة ممثل حركة الجنوبيين المستقلين التي يترأسها الأستاذ / عبدالله عبد المجيد الاصنج وزير الخارجية الأسبق، انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بأنه تحد أمام الجميع، بسبب الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي المتدهور الذي يشكل منعطفا خطرا لأي اختيارات قد تؤدي إلى حدوث كارثة حد وصفه، لافتا الى صعوبة إيجاد حل للقضايا والمشاكل من خلال جمع كل الناس تحت طاولة وحدة وفي مؤتمر واحد، ولكن يمكن إيجاد الحلول من خلال التركيز على القضايا المهمة، وفي مقدمتها القضية الجنوبية، وصعدة، وشكل الدولة، و الدستور والتي بدورها ستحدد ملامح الدولة المدنية الحديثة لإيجاد جميع الحلول العادلة لجميع القضايا المتراكمة.

لقاء / أمل حزام

وقال شطارة في لقاء خاص مع صحيفة 14 « إن مشاركتي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل تتمثل بقناعة شخصية عندما التقينا بلجنة التواصل في العام الماضي في القاهرة والمشكلة من المشير عبد ربه منصور رئيس الجمهورية، والدكتور ياسين سعيد نعمان، والدكتور عبدالكريم الإرياني، والأنسي، وجعفر باصالح في مطلع مارس العام الماضي، كان الحوار يدور حول المشاركة في هذا الحوار ومستقبل اليمن» مؤكدا انه قد تم وضع بعض الأسئلة وأهمها هل سيكون للحوار سقف محدد، وهل هناك خطوط حمراء أو شروط مسبقة، فكان الجواب لا بل أكدوا على ضرورة التعبير بكل شفافية وطرح القضايا التي يريدون مناقشتها على طاولة الحوار سواء فك ارتباط أو انفصال، تقرير مصير، فيدرالية اتحادية المجال مفتوح للمشاريع السياسية لتحديد مستقبل اليمن ولذا قررنا المشاركة في الحوار مادام يلبي قناعاتنا، مشيرا إلى إن هذه القضايا الموجودة في اليمن اليوم سواء في الشمال أو الجنوب تتطلب إن يتحدث الجميع في هذا الحوار بكل شفافية وصراحة دون تكميم للأفواه وشروط مسبقة.

أسس تحديد ملامح الدولة

وأضاف:«تم انتدابي في اللجنة الفنية للحوار الوطني الشامل عضوا في الجوانب الفنية والتقنية لهذا الحوار، وان مشكلتنا الرئيسية تتمحور في كيفية الإعداد غير المدروس لمشروع الوحدة اليمنية، حيث لم يتم الاستناد على أسس تحديد ملامح الدولة التي كان يطمح إليها المواطن في الجنوب والذي كان يدعو إلى الوحدة اليمنية» مؤكدا إن الوحدة ككيان سياسي منظم لم تقم تقوم على قناعات الشعب ولم يكن هناك مشروع سياسي، واقتصادي، واجتماعي يضمن حقوق ومستقبل المواطن الجنوبي بعد الوحدة، لم تكن هناك شراكة حقيقة مع المواطن الذي أعطى ثقته للقيادات السياسية وتم رهن مستقبل شعب، بوحدة غير مدروسة وبلا ضمانات ما أدى إلى حدوث هذه الكارثة.

وشدد على إن اللوم اليوم لا يقع فقط على عاتق علي سالم البيض رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحده بل مسؤولية فشل مشروع الوحدة اليمنية تقع على عاتق كل القيادات الجنوبية الحاكمة في تلك الفترة والذين يتبرؤون اليوم من مسؤوليتهم التاريخية حينما تم توقيع الوحدة وتقاسموا السلطة و المناصب في حكومة الوحدة، مشيرا إلى أن قانون العدالة الانتقالية يطالب بالاعتراف بالجريمة بعدها يتم الاعتذار وإعادة الحقوق المسلوبة، وعليه يجب على جميع القيادات الجنوبية أولا تحمل المسؤولية والاعتذار للشعب الجنوبي قبل المطالبة بالقيادات في شمال الوطن بسبب تحطيم كيان بلاد كاملة واستعباد شعب كامل مخترقين حتى القوانين الدولية والإنسانية.

مشروع إذابة دولتين

وأشار شطارة الى « إن بنود توقيع اتفاقية الوحدة اليمنية تم اختراقها، بمشروع توقيع إذابة دولتين دون وجود ممثلين من الجامعة العربية، حيث إن الصيغة الوحدوية أزالت الدولتين في شمال وجنوب اليمن وإقامة دولة جمهورية يمنية جديدة لم توجد في خارطة الأمم المتحدة، وحسب القانون الدولي اليوم انتهت الدولتان ومحيت الشخصية الجنوبية بإزالة الجمهورية الديمقراطية الشعبية وإذابة الجمهورية العربية اليمنية في إطار دولة جديدة لم تكن موجودة سابقا في الأمم المتحدة، مؤكدا أن التحدث اليوم عن حوار بين دولتن لا يمكن بل يجب أن يكون الحوار ندياً، موضحا أن هناك بعض القيادات في جنوب اليمن للأسف الشديد يعتقدون أنفسهم بالغين في السياسية للتكلم باسم الجنوبيين،و الحوار حول القضية الجنوبية دون معرفة حقيقة بالوقائع والقوانين والحادثة للدخول في هذا الحوار بسبب عدم إدراكهم ومعرفتهم بالقوانين وكيفية خوض المعركة السياسية التي تضمن حقوق الشعب المظلوم في الجنوب، وإخراج الجنوب من هذا المأزق السياسي وفق القانون الدولي لاستعادة سيادة الدستور والقانون الذي سيحدد كيان الدولة وليس باسم الجمهورية الديمقراطية الشعبية، أو باسم الجمهورية اليمنية العربية لأنهما انتهيتا من خارطة العالم بسبب توقيع الوحدة اليمنية.

واستدرك شطارة: أن الوضع السياسي بالنسبة للقضية الجنوبية يتمثل بالصيغة التي حددها مجلس الأمن الدولي في قراره الأخير بصيغة (حل القضية الجنوبية حلا عادلا) ولأول مرة لصالح الشعب في جنوب اليمن لفتح ملف القضية الجنوبية وإيجاد الحلول علما إن قرارين سابقين صدراً بعد حرب 1994م و لم يكونا بمستوى القرار الأخير الذي ذكر إن القضية الجنوبية يجب أن تحل حلا عادلا وتم تحديد عقد الحوار الوطني في 2011م ملحقا للمبادرة الخليجية التي أبعدت الرئيس السابق علي عبدا لله صالح من السلطة وحددت خطوات للتسوية السياسية ومن ضمنها إجراء الحوار الوطني الشامل وفي مقدمتها القضية الجنوبية (أن تحل القضية الجنوبية)، بمعنى أن هناك اعترافاً دولياً بالقضية الجنوبية، مؤكدا انه لم يكن هذا الاعتراف موجوداً إثناء حرب 1994م بل كانت هناك صيغة أخرى تحث على الحوار بين الأطراف المتصارعة والأطراف المتصارعة في تلك الفترة لم تكن بين القيادات في الشمال والجنوب فقط بل كانت هناك أطراف متصارعة بين الجنوبيين من جنوب اليمن والجنوبيين في شمال اليمن لذا لم يكن قيام الوحدة اليمنية على أسس صحيحة لقيام وحدة وطنية شعبية تقوم على حماية حقوق المواطن والعدالة والمساواة مشيرا إلى إن هناك أسباباً حقيقة يؤكدها تاريخ الصراعات السياسية في جنوب اليمن الذي كان أولا بحاجة إلى مصالحة وطنية سياسية جنوبية جنوبية.

■ لطفي شطارة

الموقف السياسي الجنوبي

واستمر في حديثه: « إن هناك قيادات جنوبية سابقة كالرئيس علي ناصر محمد كان ضد الوحدة اليمنية غير المدروسة، كما كان هناك قيادات عسكرية وسياسية كبيرة مع الوحدة اليمنية، ما اثر على الموقف السياسي الجنوبي بعد الوحدة وتراكمت الانتهاكات ضد الشعب الجنوبي حتى انتهى نظام السلطة السابقة بقوة الحراك الجنوبي الذي بدا عام 2007م و أعطى زخماً للشباب للتوجه نحو الشارع للمطالبة بحقوقهم، مؤكدا افتخاره كجنوبي بان الجنوبيين كانوا سباقين في قيام الوحدة اليمنية، ومقاومة الظلم وتركة النظام السابق، مشيرا إلى ان تلك الفترة مثلت انطلاقة لعدة مشاريع سياسية بدأت مشوارها الوطني نحو فتح ملف القضية الجنوبية والإعلان عنها على مستوى محلي ودولي، ما أدى إلى تفجير المشروع الشعبي الحراك الجنوبي، وأصبح دافعا أساسيا لقيام الثورة الشبابية في اليمن، بما إن أبناء شمال اليمن كانوا متتبعين لتلك الأحداث وأصبح أيضا بينهم مناصرون للحراك الجنوبي ما أعطى لهم دفعا لقيام الثورة في الشمال مشيدا ببسالة الشعب الجنوبي في الخروج بقوة والتصدي للحكومة السابقة، رغم ما اريق من دماء خيرة شباب الجنوب، لتثبيت القضية الجنوبية قبل ثورة 2011م في شمال اليمن حيث دفع الجنوب ثمن فشل الوحدة دماء الأبرياء من أبنائه.

واستطرد لطفي شطارة « تأخرت في الالتحاق باللجنة الفنية للحوار إذ كانوا قد قطعوا شوطاً كبيراً في الإعداد والتحضير، وكان اعتراضي يتمحور حول التمثيل للأعضاء الذي كان متمركزا على الكم وليس النوع، وتحديد القضايا الهامة للنقاش، ومن أهم الأولويات: القضية الجنوبية، وقضية الحوثيين، والدستور، وشكل الدولة وان لا يتجاوز عدد المحاورين أكثر من (150) شخصاً، لكن عندما فتحوا الباب واسعا توسعت المشاكل وزادت الاقاويل حول المعايير المختارة للدخول إلى مؤتمر الحوار وشكل هذا تحديا أمام الجميع بسبب الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي المتدهور الذي يشكل منعطفا خطرا لأي اختيارات قد تودي إلى حدوث كارثة، ويصعب إيجاد حل للقضايا والمشاكل وتجمع كل الناس تحت طاولة واحدة وفي مؤتمر واحد، ولكن يمكن إيجاد الحلول من خلال التركيز على قضايا الجنوب، وصعدة، وشكل الدولة، و الدستور التي ستحدد ملامح الدولة المدنية الحديثة لإيجاد جميع الحلول العادلة لجميع القضايا المتراكمة نتيجة لعدم وجود دولة مدنية حديثة تقوم على أساس الدستور والقانون لتحمي مصالح المواطن وتعطي له حق المواطنة من خلال التكافؤ الاجتماعي والعمل بمبدأ العادالة والمساواة، وهنا لابد ان تتفق جميع الأطراف السياسية على مستقبل وشكل الدولة، وستحل القضايا الأخرى والتي ما زالت تشكل عاملاً قوياً لتفكك الدولة، بسبب تراكمها ما أدى إلى دفع الشعب ثمنا غاليا بسبب خوضه ست حروب دامية راح ضحيتها الآلاف الشهداء بسبب حرمانهم من حقهم في التعبير، والاستفادة من ثرواتهم للعيش بكرامة واستقرار.

ولفت شطارة الى انه لا يمكن اليوم القول إن الممثلين باسم القضية الجنوبية حتى لو تم إشراك (500) شاب وشابة يستطيعون تمثيل القضية الجنوبية، فأي قضية يجب تمثيلها بعدد لا يزيد عن (3) أشخاص أما إذا كثر عدد الأشخاص فستعم الفوضى بسبب عدم وجود المتخصصين الفعليين لمعالجة قضية شعب بأكمله، أو يمكن القول قيادات تملك الوعي السياسي، والثقافي، والتاريخي، لتبني القضية بكل شجاعة والدفاع عنها بكل قوة محليا، وإقليميا، ودولياً.

عقلانية الحوار

وأكد لطفي شطارة خلال اللقاء» إن أي قضية في أي حوار لا يمثلها العدد الكمي وإنما النوعي والمشروع الذي يضمن حق الشعب مبيناً ان الحراك الجنوبي قدم العديد من التضحيات والمقاومات ضد النظام السابق الذي حطم طموح وأحلام جيل المستقبل الواعد الذين حرموا من التعليم، والتطبيب، والسكن، وأصبحوا مشردين ومهاجرين في ظل وجود مجتمع غائب عنه دور الدولة للحصول على حقوقهم القانونية، والإنسانية التي كفلها الدستور لهم، لترعى الدولة حقوقهم وتعطى لكل ومواطن حقه الشرعي في العمل، والصحة، والأمان، والعيش بكرامة واستقرار مناشدا جميع الشباب في الحراك الجنوبي التمسك بعقلانية الحوار والاستعداد للنهوض بكوادر وقيادات شابة تتوق إلى الحوار لتتبنى قضايا الشباب.

واكد إن القضية الجنوبية لن تحل بقطع الطرقات، وإغلاق المدارس، والبنوك. والعصيان المدني حل سليم ولكن ليس كل يوم أو أسبوع فالعصيان المدني يلوي ذارع النظام لتحقيق العدالة، ولكن أن يتحول العصيان المدني إلى ظاهرة يومية تؤرق الناس وتعطل مصالح المواطنين، وإغلاق المستشفيات، والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمصالح المواطن، منوها إلى ضرورة إبراز القضية الجنوبية من خلال إبراز قيادات تمتلك رؤية مشتركة يتفقون عليها وتضع هذه الرؤية مجالاً للحوار مع السلطة القائمة ومؤسسات المجتمع الدولي، لتستطيع تلك القيادات الوطنية امتلاك قوة فعلية من خلال مشروعها النضالي السلمي بهدف إقناع المجتمع الدولي بحق القضية الجنوبية في الحصول على استقلاليتها، وضمان التحكم بشؤونها الداخلية، واستثمار ثرواتها لصالح مصلحة الشعب نحو تحقيق العدالة، والمساواة، والنهضة الاقتصادية للخروج من بؤرة الجوع، والفقر، والارتقاء بالمستوى الثقافي، والعلمي، والدراسي، وعالم البحوث، والاختراعات، إلى مستوى عالٍ يضمن الوصول إلى مراحل متطورة من العلم التكنولوجيا وإمتلاك التقنية الحديثة لصالح النهضة بالمجتمع والحد من الوفيات، واستعادة الازدهار الاجتماعي ونشر الوعي الوطني بين أفراد المجتمع دون استثناء.

واختتم شطارة اللقاء بمناشدة رئاسة الجمهورية، والمجتمع الدولي مراقبة الاوضاع في الجنوب بسبب الانتهاكات المستمرة ضد الشباب السلميين الذين يناضلون من اجل حقوقهم الشرعية التي ضمنها لهم الدستور والقانون في إقامة المسيرات والاعتصامات السلمية من اجل توحد الصفوف واتضاح الرؤية، وإنجاح مشروع القضية الجنوبية لصالح المجتمع نفسه.

عدد من المشاركين في مؤتمر الحوار لصحيفة 14 أكتوبر :

الناخبي : لا يمكن لأحد أن يحتكر القضية الجنوبية أو ينكر جنوبية الآخرين

بن حبتور: لابد من معالجة منصفة للقضية الجنوبية بشراكة اتحادية

السلماني: مؤتمر الحوار يشكل انفراجا سياسيا مغايرا لثقافة الاستقواء والإقصاء

يمثل مؤتمر الحوار الوطني الشامل فرصة تاريخية، بانعقاده بمشاركة مختلف القوى السياسية والأحزاب والمكونات المختلفة سواء من منظمات المجتمع المدني أوالشباب المستقلين، وكغيرها من القضايا التسع المدرجة ضمن جدول أعمال المؤتمر لايجاد حلول ومعالجات ناجعة لها، هناك رؤى متعددة حول القضية الجنوبية، فبين مطالب فك ارتباط والبقاء في إطار دولة الوحدة، هناك من يطالب بالفيدرالية، صحيفة (14 اكتوبر) التقت عددا من المشاركين في المؤتمر للوقوف على مختلف الروى حول القضية الجنوبية.

■ عبدالله الناخبي

■ د . عبد العزيزبن حبتور

■ أحمد السليماني

لقاءات : خديجة الكاف
تصوير : عادل المقطري

في البداية تحدث الاخ/ عبدالله الناخبي عضو مؤتمر الحوار قائلا: ان القضية الجنوبية لا يمكن لأحد ان يحتكرها دون الاخرين أو ينكر جنوبيتهم، صحيح هناك رؤى متعددة حول قضية الجنوب هناك من يرغب بالانفصال والاخر فك ارتباط والبعض يريد بقاء دولة الوحدة، باعتبارها الخيار الانسب، وهناك من يطالب بالفيدرالية، ونحن بدورنا نحترم أصحاب هذه الاتجاهات، فلكل طرف وجهة نظره تجاه مصلحة الوطن ومصلحة الشعب.

ويضيف الناخبي: الذين رفضوا المشاركة هم الذين خسروا لكونها تمثل فرصة تاريخية، لمناقشة جميع القضايا ونحن على اتم الاستعداد للعمل ضمن فرق العمل لمناقشة القضية الجنوبية .. مشيراً الى أن المؤتمر سيعمل خلال فترة سته أشهر على حل جميع القضايا المطروحة منها القضية الجنوبية التي اتوقع ان يكون حلها على اسس واحدية الدولة وإقليمين في صنعاء وعدن، بالاضافة الى اجراء صلح وطني ومناقشة القضايا ذات البعد الوطني وحل قضية المبعدين عن عملهم والقضاء على البطالة والعمل على التنمية المستدامة.. متمنيا من المؤتمر حل جميع المشاكل والقضايا ورسم مستقبل أفضل لليمن.

ومن جانبه أكد الدكتور عبدالعزيز بن حبتور- عضو المؤتمر أن هناك من يريد الانفصال وهناك اراء تثبت الوحدة والأولى مفيدة في الأصل والثانية صحيحة.. موضحا أن اليمنيين يتحاورون بمنهج يتفق عليه جميع الإطراف من أجل إخراج اليمن من مازقها وألمها ومشكلتها التي كانت مصاحبة لها طيلة السنوات الماضية.. مشيرا الى أن العهد الجديد يتجسد بالشراكة الحقيقية بين الشماليين والجنوبين .

وأضاف بن حبتور: علينا ادراك ان القضية الجنوبية فيها الكثير من المظالم ولابد من معالجتها معالجة منصفة بشراكة دولة اتحادية فيدرالية من مجموعة اقاليم .

وقالت صبة بخيت سعد بلحاف- عضوة المؤتمر أن القضية الجنوبية تعتبر نبض الجنوب، وعلينا كجنوبيين ان نعالج قضيتنا بمسؤولية كبيرة لانه هذا محك لنا كيمنيين، مضيفة: الان نحن قسمنا الى فرق عمل لمناقشة القضايا واخترت ثلاث قضايا تشكل بالنسبة لي الاولوية حول: الحقوق والحريات والتنمية المستدامة والقضية الجنوبية.. متمنية ان يتم حل جميع القضايا المطروحة بتكاتف جهود الجميع.

وقال الاخ وهيب محمد علي العيسائي عضو المؤتمر: ان الحراك الجنوبي تيارات مختلفة ونحن نؤمن بضرورة قبول الآخر.. مؤكدا ان الشعب الجنوبي له الحق في تقرير مصيره.. مضيفا أن الشعب الجنوبي جاء بناء على شرعية المجتمع الدولي والدول الراعية، ونحن لم نأت لمحاورتهم لأننا جربنا من قبل وفضلنا الوحدة ولكن لم يلتزموا بمواثيقها وعهودها ولهذا كل فصيل جنوبي له الحق في إبداء رزيه حول تقرير مصيره.

واشار العيسائي الى أن هناك أفعالاً وممارسات اكسبت الشعب الجنوبي المعرفة الكافية بكل مشاكلهم ونتمنى ان نخرج من مؤتمر الحوار باستعادة دولة الجنوب.

وتحدث الاخ / مبارك البحار عضو المؤتمر مستعرضا التضحيات العظيمة التي قدمها الشباب من أجل وطنهم.. مؤكدا أن إيمان الشباب بأهمية الحوار الوطني في صنع التغيير والخروج بالبلد إلى بداية طريق الاستقرار..

واضافَ: أننا نشارك في الحوار الوطني الذي لم يكن ليقام لولا تضحيات وصمود الشباب في الساحات والحراك الجنوبي على أساس المشاركة في صنع القرار، وحيث تقوم مشاركتنا على أساس تحقيق أهداف الثورة الشبابية السلمية، ومبادئ الدولة المدنية الحديثة، وحل القضية الجنوبية كمدخل لحل وطني يرتضيه الجميع".

وأكد البحار أهمية إرساء دعائم السلم الاجتماعي من خلال مواصلة مهمة هيكلة الجيش والأمن على أسس مدروسة بحيث لا تخضع للأهواء والمزايدات .

واعتبر الدكتور أحمد ياسين السلماني - عضو المؤتمر ان الحوار بمثابة مبادرة سياسية رتب لها بإتقان.. موضحا أن مشاركة الجنوبيين جاءت من اجل التفاوض تحت ظل الشرعية الدولية وليس من اجل التحاور حول القضية الجنوبية .

واكد السلماني ان رؤيته في الحوار الوطني حول القضية الجنوبية هي المطالبة بفك الارتباط .. موضحا أن الوحدة اليمنية قد انتهت في 94م وقال:(ان الوحدة اليمنية ولدت ميته وأشبه بمؤامرة وإرهاصات أفشلت الوحدة).

واشار السلماني الى أن مؤتمر الحوار يشكل انفراجا نفسيا وسياسيا مغايرا لثقافة الاستقواء أو الاحتواء والإقصاء التي تم ممارستها على ابناء الجنوب طيلة الفترة الماضية وأن يؤسس مؤتمر الحوار لاعطاء الشعب الجنوبي الحق بتقرير مصيره في استعادة دولته واعادة بناء مؤسساته المدنية والعسكرية بالطريقة التي يريدها.. مؤكد أن هناك تفهماً كبيراً للقضية الجنوبية، آملاً أن يخرج الحوار بنتائج ترضي جميع الاطراف المتحاورة وعلى رأسها القضية الجنوبية التي اجمع عليها كل الأطراف المشاركة وهي حرية تقرير المصير لأبناء الجنوب.

عضو مؤتمر الحوار عفراء حريري لـ 14 أكتوبر :

لم يتم ترشيح أي امرأة جنوبية مستقلة في فريق القضية الجنوبية

فرق العمل لم تستوف نصاب تمثيل المرأة

القوى التقليدية لا تزال عائقا أمام دور المرأة في صنع القرار

› لقاء / امل حزام:

قالت المحامية والناشطة الحقوقية عفراء الحريري أن المرأة لم تمثل تمثيلا عادلا في مؤتمر الحوار الوطني، حسب نصوص النظام الداخلي الذي يؤكد ضرورة تمثيل المرأة بنسبة 30 % من قوام المؤتمر مؤكدة ان الفرق لم تكن مستوفية للنصاب.

وأضافت حريري في لقاء خاص مع صحيفة 14أكتوبر: النظام الداخلي لم ينص على تنصيب المرأة بهذه النسبة في قوام فرق العمل، لقد غابت المرأة في فريق بناء الدولة و لم تحصل المرأة الجنوبية سوى على مقعد واحد.

وقالت : " تم ترشيح امرأة مستقلة جنوبية واحدة فقط في فريق الحكم الرشيد ايضاً، وفريق الحقوق والحريات امرأة مستقلة من الشمال، وفي نيابة القضية الجنوبية تم ترشيح النائب الاول امرأة من الشمال»، قائلة إنها كانت مرشحة لرئاسة فريق العدالة الانتقالية، و المصالحة الوطنية وتم ازاحتها باسم التوافق لصالح القوى التقليدية والاحزاب – حسب قولها .

وأشارت إلى أن " هناك اقصاء مستقصداً ضد المستقلات الجنوبيات تحديدا .. مؤكدة ان الاحزاب تخشى دائما صوت الحق، وبالتالي أصبحت هناك امراتان مستقلتان من قوام لجان التوفيق، إحداهما امرأة جنوبية فقط من قائمة الرئيس والاخرى مستقلة من الشمال وهكذا سيظل دور ووضع المستقلات مرفوضاً .

واكدت عفراء الحريري خلال اللقاء " ان المرأة في قوام الحراك لم تمثل سوى بامرأة واحدة، ولم يتم ترشيح أي من النساء المستقلات الجنوبيات في قوام فريق القضية الجنوبية، بل تم ترشيح (3) نساء من الشمال، ورفض اي ترشيح من المستقلات من قبل المستشار القانوني لرئيس مؤتمر شعب الجنوب ممثل الحراك في الحوار الوطني مؤكدة ان دور المرأة قوي وحاضر إلا أن الاحزاب والقوى التقليدية تظل عائقا لهذا الدور خاصة للنساء المستقلات اللواتي ليس لهن حسابات أخرى.

واضافت ان الوطنية لا تقتصر على الرجل الحزبي والرجل الموالي للأحزاب بالخضوع له فقط، ولا يتم بناء الدولة المدنية الحديثة بنفي النساء بالتوافق والاتفاق والتوفيق.

وتابعت قائلة : " من الوهلة الأولى للجلسات العامة والإجراءات التي تمت في إدارة الجلسات في مؤتمر الحوار الوطني، كان واضحا أن قرارات الحوار باكملها معدة سلفا، ناهيك عن أن النظام الداخلي وآلياته تؤكد ذلك وقد تقدم عدد من المشاركين في الحوار الوطني بالملاحظات والاعتراضات على النظام الداخلي، التي قوبلت بعدم الاهتمام من قبل هيئة رئاسة المؤتمر لتلك الملاحظات، وحين قدموا التظلمات لم يتم النظر إليها، مشيرة إلى أن النظام الداخلي الذي يشترط موافقة نصف قوام المؤتمر في قائمة مكتوبة ثم يعرض على الجلسة العامة ويتم التعديل بموافقة 90 % من قوام الجلسة العامة وهذه الآلية التوافقية مشروطة في القضية الجنوبية وقضية صعدة .. وغيرها، حيث يتم اتخاذ القرارات بنسبة 90 % في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية بنسبة 75 % وإذا حسبت المسألة بالأعداد فإن فريق القضية الجنوبية لابد وأن يحصل على (30) صوتاً من أصل (40) صوتا الذي هو قوام فريق القضية الجنوبية من الشمال والجنوب.

وافادت الحريري " ان بناء الدستور يتم وفقا لنفس الآلية، بعبارة اخرى أن صاحب العدد الاكبر في المكونات مضافا اليه أعداد التحالفات التي يمكن أن يحققها سيشكل الامر الفيصل في قرارات مؤتمر الحوار الوطني، وكل قضايا مؤتمر الحوار وستكون بنفس الآلية وإذا لم يتم الاتفاق في جميع المراحل التي ستقوم بها لجنة التوفيق، يحال الامر لرئيس هيئة مؤتمر الحوار و رئيس الجمهورية الفاصل فيه والقارئ يحل الفزورة حسب العملية الحسابية التي فيها حسم الامور، مهما بلغت قوة الاعضاء فالآلية تحدد كل شيء لمن يفهم العملية الحسابية التي تم بها الاقتسام مؤكدة انه بالنسبة للقرارات الدولية فهي واضحة بأنها مع بقاء الوحدة اليمنية قائمة، والاشارات التي نلتقطها من أحاديث ممثلي الامم المتحدة والسفير الامريكي بانها ستكون دولة اللامركزية في حكم واسع الصلاحيات وليس من السهل على أحزاب كبيرة وعائلات تستحوذ على ثروة البلاد أن تترك الخيارات الاخرى مفتوحة وموجودة، وهذا ماكرسته آليات مؤتمر الحوار الوطني .

وأكدت ان مشاركتها في الحوار كانت «ايمانا وادراكا بالقضية الجنوبية وايجاد حلول عادلة لها، وان الحراك الجنوبي وممثليه سيقومون بدورهم في مؤتمر الحوار الوطني، ولكن الوقائع والاحداث تؤكد أن الاحزاب والقوى التقليدية مسيطرة على زمام الامور و تلعب بمخرجات الامور كلها " .

ولفتت الى أن هناك العديد من المبالغ تصرف في هذا المؤتمر، وليس هناك أي نص يتعلق بمتابعة ورقابة صرف المال في النظام الداخلي ولا تقرير مالي عن أوجه الصرف، على الرغم من أن الشفافية مبدأ من مبادئ مؤتمر الحوار وهذه كارثة، أن يخفى على شعب تنتشر فيه الامية مثل هذا الامر البالغ الاهمية، ولا تتم الاشارة له في وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة .

القضية الجنوبية ومأزق التجمع اليمني لـ (الإصلاح)

› د.عيدروس النقيب*

يرتبط كاتب هذه السطور بعلاقات ودية مع العديد من قيادات وكوادر التجمع اليمني للإصلاح عمقها الانخراط في العديد من الفعاليات الوطنية والبرلمانية والثقافية والسياسية، وقد عملت مع العديد من هؤلاء في هيئات مشتركة كالكتلة البرلمانية والحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية للفقيد فيصل بن شملان في العام 2006م أو بعض مكونات اللقاء المشترك ولجنة الحوار الوطني خلال الأعوام 2007، 2010م وخلال هذه الفعاليات والهيئات المشتركة اكتشف كاتب هذه السطور ذلك الكنز الذي يتمتع به التجمع اليمني للإصلاح من كوادر وكفاءات وإمكانيات مالية ولوجستية وقدرات تنظيمية وإدارية عالية تستحق الإعجاب، لكن كل ذلك لا يمنع من التحدث بصراحة مع زملاء وأصدقاء ما نزال نعتقد أن بإمكانهم أن يقدموا الشيء الكثير من أجل هذا الوطن إذا ما تمكنوا من التخلص من المواقف المزدوجة تجاه العديد من القضايا وفي المقدمة القضية الجنوبية.

× × ×

كلما دار الحديث عن القضية الجنوبية تقفز إلى الذهن حرب 1994م بكل ما تركته من آثار مدمرة على الأرض والإنسان والتاريخ والثقافة والهوية وبالتالي على المشروع الوحدوي ككل، باعتبار القضية الجنوبية لم تكتسب أحقيتها ومضمونها ومشروعيتها إلا بتنامي تلك النتائج المدمرة لهذه الحرب على كافة الأصعدة في اليمن ككل وفي الجنوب على وجه الخصوص .

لم تكن حرب 1994 م بين قوى خفية أو بين أطراف آتية من خارج اليمن بل لقد كانت بين يمنيين اشتركوا في مشروع لم يكتب له النجاح بل واجه عوامل فشله منذ أيامه الأولى وكان يمكن الحيلولة دون هذا الفشل لو تمتع طرفا المشروع بقدر من التوازن في المسؤولية وبالتنازل عن بعض المطامع من أجل الهدف العظيم الذي مثله المشروع الوحدوي، لكن التفاوت بين من يفهم المشروع الوحدوي على إنه مدخل لحل كل المشاكل المستعصية التي عانى منها اليمن واليمنيون على مدى قرون وبين من اعتبر هذا المشروع مجرد أداة للغدر بشريكه واتخاذها وسيلة لتوسيع المصالح وتكديس الثروات وتسخير هذا المنجز العظيم لادعاء الوطنية والفروسية والعروبية والبطولة وغيرها من السجايا التي هي منه براء، هذا التفاوت قد أوصل الأمور في البلاد إلى اندلاع الحرب وبالتالي ما ترتب على ذلك من نتائج يعرفها القاصي والداني.

ككل الحروب انتجت حرب اليمنيين الشهيرة ضد بعضهم عددا لا يحصى من الثنائيات القاتلة أبرزها ثنائية المنتصر والمهزوم التي بدورها أنجبت سلسلة من الثنائيات المتناسلة التي مزقت النسيج الوطني وكرست نزعة الغلبة والتفوق مقابل الانكسار والإحباط ، تلك هي ثنائيات: الوحدوي والوطني والوفي بمقابل الانفصالي، والعميل، الخائن والأولى تعبر عن المنتصر الذي قد لا يكون بالضرورة وطنيا ووحدويا ووفيا بينما تعبر الثانية عن المهزوم الذي قد يكون أكثر وطنية ووحدوية ووفاء ونزاهة من الكثير من المحسوبين على الطرف الأول، وكان طبيعيا أن تتجسد هذه الثنائيات في سلوك عملي ملموس له قاموسه اللغوي من خلال ثنائيات: السالب والمسلوب ، الناهب والمنهوب، والغاصب والمغصوب، والجلاد والضحية، ومن الطبيعي أن المنتصر الذي هو الوطني والوحدوي والوفي هو السالب والناهب والغاصب، وما إلى ذلك من المفردات المكرسة لنهج الاستباحة والفيد والغنيمة والمشرعنة بسياسات الغلبة وقانون القوة بدلا من قوة القانون.

قد يقول قائل: وما الداعي لتقليب المواجع ونحن في أجواء الحوار الوطني الذي يستدعي تعزيز عوامل الثقة وتنمية أجواء الوئام وقد يضيف آخر أن النتائج يتحملها طرفا الحرب معا وليس طرف واحد دون سواه، . . . من المؤكد أن طرفي الحرب ليسا معفيين من تحمل مسؤولية اندلاعها وان تفاوتت حصة كل منهما من تلك المسؤولية لكن نتائج الحرب يتحمل المنتصر أو المنتصرون على نحو أدق وحدهم ما صنعته من آثار وعواقب وما أنتجته من آلام للمهزومين ومن مسرات للمنتصرين أما لماذا التناول في هذه اللحظة فلأن نتائج الحرب ما تزال ماثلة ولم يتزحزح المتحكمون فيها قيد أنملة في تغييرها بما يثبت أنهم فعلا حريصون على الوحدة الوطنية وليس على مصالحهم التي جنوها تحت هذه اليافطة الملهبة لعواطف الملايين من اليمنيين.

سنتناول هنا مازق التجمع اليمني للإصلاح باعتباره شريكا في الإعداد للحرب ومشاركا في مجرياتها وفي تقاسم الغنائم، وهذا بطبيعة الحال لا يعفي الشريك الرئيسي في هذه الحرب (المؤتمر الشعبي العام) باعتباره الصانع الرئيسي لتلك المأساة وكل مترتباتها لكن المأزق الذي نتحدث عنه هنا يكمن في الوضع المزدوج للتجمع باعتباره من ناحية مساهما فاعلا في السياسات التي تلت حرب 1994م والاهم من هذا باعتبار الكثير من قياداته من المستفيدين من تقاسم الغنائم التي حصل عليها المنتصرون سواء كأفراد أو كمؤسسة حزبية بما تمتلك من استثمارات عملاقة تأسست على نتائج الحرب اللعينة، ومن ناحية أخرياً باعتباره شريكاً أساسياً في الثورة الشبابية السلمية أو القوة السياسية الأولى في هذه الثورة كما يقدمه بعض أشياعه ومؤيديه، هذه الوضعية المزدوجة تضع التجمع كحزب أو كهيئات محلية أو حتى كأفراد في وضع لا يحسدون عليه فهو من ناحية يحاول أن يقدم نفسه كنصير للقضية الجنوبية ومحاولة استرضاء الجماهير الجنوبية من خلال تناول القضية في عبارات عمومية لا تحتمل أي تفسير ملموس يمكن أن يطبق على الأرض، لكنه عندما يحين وقت الحديث على الحلول العملية لا يلبث أن يلجأ إلى التدثر بعباءة الشعارات النبيلة كـ"الوحدة الوطنية" و"روابط الدم والدين واللغة والتاريخ" بل وتوظيف الآيات القرآنية الكريمة للتغطية عن سياسات الدفاع عن مصالح أصحاب المصالح، وهو منهج يجرف بعده الآفا من الإصلاحيين البسطاء وبعض العامة الذين لا يعلمون أن من بين الذين يتحججون بالدفاع عن الوحدة الوطنية من يأبى التنازل عن أرضية (عشرة في عشرة أمتار) مما نهبه بعد الحرب ناهيك عن مئات المنشآت ومئات الآلاف من الأمتار المربعة من الأراضي السكنية والتجارية وعقود الوكالات التجارية والاستثمارية وعشرات الكيلومترات من سواحل الاصطياد وما خفي كان أعظم.

للأسف الشديد يحرص الكثيرون من المتنفذين في قيادة التجمع اليمني للإصلاح والمستفيدين من نتائج حرب 1994م على تطويع سياسات الحزب وإخضاعها للحفاظ على مصالحهم بدلا من (التضحية) ببعض المصالح غير المشروعة (أو حتى المشروعة) في سبيل تحسين سمعة ومكانة الحزب والبرهان على وطنيتهم ووحدويتهم وحرصهم على مصالح الشعب، وفي هذا يزول الفرق بين ما كان يفعله علي عبد الله صالح وأنصاره مع المؤتمر الشعبي العام وبين موقف هذه القيادات الإصلاحية في استخدام الحزب للتغطية على مصالح الأقلية التي قد تتصدق ببعض الفتات على الحزب أو حتى على الفقراء من عامة الناس.

لم يعد من الممكن تفهم بل وتقبل الجمع بين ادعاء الثورية والديمقراطية والعدالة وحق المواطنة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبين ممارسة السلب والنهب والتعالي والإقصاء وأخذ حقوق الغير تحت مظلة الدفاع عن الوحدة والاعتصام بحبل الله، فكل ذي عينين يدرك حجم المغالطة والاستغفال في الجمع بين ما يحمله هذا الازدواج من متناقضات يعد السكوت عليها جريمة في حق التجمع اليمني للإصلاح نفسه فوق أنه جريمة بحق الوطن كل الوطن.

× × × ×

ما تم تسطيره في هذه العجالة لا يعبر عن موقف عدائي لكاتب هذه السطور تجاه التجمع اليمني للإصلاح باعتباره قوة سياسية لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه للوطن وهو ما يجعلني أدعو قيادات وكوادر التجمع إلى إنهاء هذا الازدواج في الموقف من القضية الجنوبية، وأبسط خطوة يمكن اتخاذها في هذا السبيل هي أن يعلن قيادات التجمع ومستثمروه وكل من استفادوا من سياسات الفيد والغنيمة بعد حرب 1994م التخلي عن المنهوبات التي حصدوها بفعل هذه الحرب وإعلان الاعتذار لضحايا مساهمتهم فيها والبرهان على إنهم حريصون فعلا على وحدة اليمن وليس على مصالح الأقلية المتنفذة التي استأثرت بالغنائم والمنهوبات وحولت الحزب إلى مؤسسة تحمي استثماراتهم ومصالحهم (غير المشروعة أو حتى المشروعة).

وللحديث بقية

برقيات:

×أحد الكتاب (الثوريين جدا) من المدافعين عن نهب الأراضي والثروات والمنشآت والعقارات، توصل إلى اختراع عبقري وهو أن النهب بدأ في العام 1990م عندما قامت حكومة العطاس بتمليك الناس منازلهم، بمعنى أن الذي دفع مئات الآلاف ليمتلك منزلا (مائة متر مربع) كان يسكنه بالإيجار منذ عقدين وأكثر، لا يختلف عن الذي نهب مباني شركة النصر ومؤسسة الملح، وميناء الاصطياد، وغيرها من آلاف المنشآت المغتصبة، . . . هل هذا هو العدل المنتظر من هؤلاء؟؟؟

■ رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني

العيد الوطني
الثالث والعشرون
(22 مايو 2013م)

الجيل الجديد المتحرر من عقد ورواسب الماضي هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

في ذكرى الشرارة الأولى لحرب 1994م

حشود هائلة في عدن والمكلا .. ووقفات احتجاجية في صنعاء

القادة الجنوبيون في الداخل والخارج : حرب 1994 أخرجت الجنوب من الشراكة الوطنية

اللواء علي محسن الأحمر يقدم اعتذاراً شخصياً لدوره في حرب 1994

■ صنعاء - عدن / سبأ- 14أكتوبر: تصوير / علي الدرب

علق فريق القضية الجنوبية في جلسته الـ27 من ابريل الذي صادف ذكرى اندلاع حرب صيف 94 ، وذلك تعبيراً عن رفض الفريق وإدانته للحرب والعنف في كل زمان ومكان.

وجاء هذا القرار على لسان نائب رئيس الفريق محمد علي أبو لحوم، تنفيذا لمقترح تم طرحه على أعضاء الفريق بتعليق جلسة أمس.. وأكد الفريق رفضه ثقافة الحروب والعنف وتمجيدها في كل مكان وزمان.

وفي سياق متصل نفذ مكون الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقفة احتجاجية مطولة من وحي هذه الذكرى، وعقد مؤتمراً صحفيا عرض فيه نماذج من الممارسات التي رافقت حرب صيف 94 عبر فيلمين وثائقيين، وبيان صحفي وزع على الصحفيين المشاركين في تغطية مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وشارك في الفعاليات الاحتجاجية عدد من أعضاء المكونات السياسية المنضوية في إطار الحوار.

وكانت ساحة العروض بعدن قد شهدت فعالية مليونية شارك فيها مئات الآلاف من أنصار الحراك الجنوبي الذين توافدوا من مختلف المحافظات الجنوبية احياء للذكرى الـ 19 لانطلاقة شرارة حرب صيف 1994 في (27 ابريل) .

وعلق نشطاء الحراك الجنوبي فعاليات العصيان التي كانت مقررة كل سبت وأربعاء وتم تعليقها أمس للسماح لحركة المواصلات بنقل المشاركين في الفعالية من وإلى ساحة العروض بخورمكسر .

ورفع المتظاهرون أعلام دولة الجنوب السابقة وفتات كتبت باللغتين العربية والانجليزية تطالب المجتمع الدولي بمساعدة الجنوبيين على استعادة دولتهم.

ويقول الجنوبيون ان يوم 27 ابريل 1994 هو يوم اعلان الحرب على الجنوب بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق علي عبدالله صالح في ميدان السبعين بمناسبة مرور عام على أول انتخابات نيابية بعد الوحدة ، حيث انفجر الموقف العسكري في عمران بين اللواء الثالث المدرع الشمالي واللواء المدرع الأول الجنوبي بعد ساعتين من خطاب السبعين .

ومما قاله صالح في خطاب يوم 27 ابريل 1994 : ((إن شعبنا اليمني سيضع حداً لأولئك، الذين يتسكعون على أبواب بعض العواصم، ليستلموا مالاً مدنساً من أجل إجهاض الوحدة)) .. كما أتهم القيادة الجنوبية الشريكة في تحقيق الوحدة بأنهم يتسلمون ثمن الأزمة، لشراء البنادق والأسلحة، وإيداع الأموال المتبقية في حسابات خاصة في البنوك الخارجية، لمصلحة عناصر وشخصيات تسعى من أجل الانفصال. – حد ما جاء في خطابه .

وشهد المهرجان الخطابي القاء عدد من الكلمات من قبل عدد من قيادات الحراك الجنوبي واللجنة التحضيرية للمهرجان أكدت جميعها على مطالب الحراك الجنوبي .

إلى ذلك احتشد عشرات الآلاف من الجنوبيين في مدينة المكلا بحضرموت احياءً لذكرى اعلان الحرب على الجنوب.

وطاف المشاركون الشوارع وهم يهتفون بشعارات الثورة الجنوبية.. رافعين اعلام دولة الجنوب السابقة .

وكانت مدن الجنوب قد شهدت تظاهرات مليونية لعل ابرزها مدينتا عدن وحضرموت بينما شهدت بقية المدن عصياناً مدنياً شاملاً شل الحركة في معظم تلك المدن .

و صدر بيان سياسي عن المجلس الأعلى للحراك وقوى التحرير والاستقلال الجنوبية بمناسبة ذكرى 27 ابريل طالب المجتمع الدولي بعدم تجاهل نضال شعب الجنوب وخياره المعبر عنه في نضاله السلمي وخروجه بالمليونيات.

وأكد البيان على«التمسك بترسيخ مبدأ التصالح والتسامح وممارسته كسلوك نضالي في واقعنا لإيماننا بأنه يقوي سير العمل النضالي».

كما بارك الخطوات الدبلوماسية والدور الريادي الذي يقوم به الرئيس الجنوبي السابقعلي سالم البيض .

كما صدر عن الرئيسين علي ناصر محمد وحيدر ابو بكر العطاس والقيادي صالح عبيد احمد بيان بمناسبة الذكرى السنوية التاسعة عشرة لاعلان حرب صيف1994م ، جاء فيه أن حرب صيف العام 1994م الظالمة ضد الجنوب قد قوضت أسس الوحدة السلمية والديمقراطية التي تمت في 22 مايو 1990م التي تمت على عجل وبدون الاستفتاء عليها في الجنوب.

وقال البيان: إن تلك الحرب الظالمة ونتائجها المدمرة نتج عنها حقبة من الضم والالحاق والاقصاء والقتل والقمع والتنكيل، وإخراج الجنوب من معادلة الوحدة والشراكة الوطنية وفرض الوحدة بالقوة والهيمنة.

وحيا البيان نضال وتضحيات شعبنا في الجنوب منذ تلك الحرب الظالمة ضد قوى القهر والهيمنة، وخاصة حراكها السلمي الشعبي الذي كان ثمرة من ثمار التصالح والتسامح، وإن الجماهير التي خرجت أمس في عدن وقبل ذلك بمليونيات ما هي إلا دليل على ارادة الشعب الذي رفض الظلم وخرج لايصال صوته وقضيته العادلة وليذكر العالم اجمع بتلك الحرب الظالمة.

واكد البيان على ان قوة الحراك الجنوبي تكمن في وحدته مؤكدا على تعزيز هذا المبدأ في الحياة اليومية للشعب في الجنوب .

وتطرق البيان إلى الجهود التي بذلت ولاتزال من أجل توحيد الصف الجنوبي للخروج بمرجعية ورؤية استراتيجية واحدة، وأشار الى أن الجهود لاتزال مستمرة مع كل القوى والمكونات السياسية والاجتماعية الجنوبية لعقد مؤتمر جنوبي شامل لا يستثنى منه احد .

وعبر البيان عن التقدير للدور الايجابي للسفير جمال بنعمر ومقاربته الموضوعية للقضية الجنوبية العادلة والدور الذي يقوم به لايصال القضية الجنوبية بامانة الى مجلس الامن الدولي.

في سياق متصل عبر المناضل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة السابق عن اعتزازه وتقديره للحشد المليوني السادس في عدن الذي يصادف الذكرى التاسعة عشر لإعلان الحرب على الجنوب واجتياحها في عام 1994.

ووجه التحية والتقدير لكل المشاركين من الرجال والنساء شبابا وشيوخا وأطفالا، قائلا انهم قدموا إلى عدن من مختلف مناطق الجنوب متحملين عناء السفر وحرارة الطقس في مثل هذه الأيام ، ليسجلوا بذلك أضافة جديدة إلى ملحمة الصمود والكفاح التي يصنعونها بصبر وبإصرار من اجل بلوغ هدفهم في استعاده دولتهم وحقهم في التحرر والعيش بكرامة على أرضهم ،وهو الهدف الذي قدموا من اجله قوافل من الشهداء والجرحى من خيرة أبناء الجنوب .

وأضاف في حديثه الهاتفي من مدينة دبي: بصمود أبناء الوطن الأسطوري ونضالهم السلمي يؤكدون للعالم ويثبتون مجددا مشروعية وعدالة قضيتهم رغم كافة الظروف والمعوقات التي تواجه نضالهم السلمي ، ويجعل من ضرورة وحدة قوى النضال ووحدة الرؤى أمرا ملحا لجميع قيادات العمل السياسي في الداخل والخارج.

من جانب آخر أعلن اللواء علي محسن صالح الأحمر أحد أبرز القادة العسكريين في حرب صيف 1994 عن اعتذاره "لأهلنا في جنوب اليمن شخصياً" ، وكذلك لكل الأطراف في اليمن عن كل ممارسات النظام السابق من "حروب ظالمة" .

وقال اللواء محسن على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك " في ذكرى حرب صيف 94 نتوجه بالاعتذار والأسف لأهلنا في جنوب اليمن شخصيا ، كما اعتذرنا لكل الأطراف في اليمن عن كل ممارسات النظام السابق من حروب ظالمة ، والاعتذار الحقيقي قدمه الشعب اليمني لنفسه حين قام بثورة سلمية قضت على طموحات التوريث التي تسببت في ظلم الكثير من ابناء الشعب اليمني جنوبه وشماله" ..

وقال محسن: "الوحدة اليمنية ليست المشكلة في بلادنا لمن يظن ذلك ، الوحدة الحقيقية هي وحدة الدين واللغة والهوية هي الإحساس بالوطن والكرامة هي الائتلاف برغم التعدد والاختلاف" ..

واختتم قائلا : "نتمنى من ابناء الجنوب والشمال جميعا مساندة الرئيس المشير / عبدربه منصور هادي في اداء مهامه الوطنية و ذلك بالحفاظ على الأمن والممتلكات العامة والخاصة ، و مواصلة الحوار الوطني لحل كل قضايا اليمن بما فيها القضية الجنوبية" ..

■ جانب من الحشود أمام منصة ساحة العروض يوم (27) ابريل

■ جانب من المؤتمر الصحفي لفريق القضية الجنوبية في صنعاء يوم (27) ابريل

■ وقفة احتجاجية لأعضاء القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار يوم 27 ابريل

■ جانب من الحشود في المدخل الشمالي لساحة العروض يوم (27) ابريل

■ جانب من المشاركين الذين رفعوا شعارات مؤتمر شعب الجنوب من أنصار القائد الجنوبي محمد علي أحمد

د.ياسين سعيد نعمان على صفحته في (الفيسبوك) :

الحرب على الجنوب خطيئة تاريخية

■ صنعاء/ متابعات :

قال الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني إن إعلان الحرب على الجنوب في 27 ابريل خطيئة تاريخية بحق اليمن ولا بد من الوقوف أمامها بمسؤولية في معرض البحث عن جذور القضية الجنوبية.

وأضاف «كانت هذه الحرب وستظل الجذر الرئيس في إعادة إنتاج هذه القضية بمضامينها المتعلقة بالهوية والمكونات السياسية التي تشكل منها الجنوب الموحد بثورة 14 أكتوبر المجيدة».

وأشار الدكتور ياسين في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إلى أنه لم يستمر 27 أبريل كيوم للديمقراطية سوى بضعة أشهر حتى انقضت عليه قوى الحرب لتحوله إلى مطلع تاريخ لحرب ظالمة سجلت كواحدة من الحروب العبثية التي لم تنته بمجرد أن صمتت المدافع، فيما عرفها منظرو هذه الحرب بأنها انتصار الشمال على الجنوب بإسقاط غبي لحرب الشمال الأمريكي على الجنوب الأمريكي.

وأضاف نعمان «ولأنها حرب عبثية لم يكن الهدف منها سوى استحضار منهج الضم والإلحاق الذي تأسس على القاعدة الأيديولوجية التي ظلت ترى الجنوب فرعاً يجب أن يعود إلى الأصل، وقد أدى هذا المنهج إلى صياغة كارثة الحرب وما سمي بالانتصار بانسجام مع العقلية التي رأت في الجنوب مكسباً عسكرياً مما أدى إلى ضرب المشروع الوطني في وعي أبناء الجنوب والحركة الوطنية اليمنية عموماً».

وأكد د. ياسين سعيد نعمان أنه «كان لذلك تداعياته الخطيرة على البنية الثقافية السياسية التي تشكلت طوال سنوات في خضم الصراع السياسي الذي خاضته الحركة الوطنية من أجل الهوية الوطنية اليمنية للجنوب. وبتفكيك هذه البنية دخل اليمن في سديم الحروب ومشاريع التفكيك السياسي والاجتماعي، ولأن النظام السياسي لم يكن يملك مشروعاً وطنياً يحافظ على كيانية الدولة ويحميها من الانهيار فقد لجأ إلى حماية نفسه من خلال إعادة تشكيل مؤسسات الدولة على قاعدة اجتماعية ضيقة واختزالها في مشروع صغير يتناقض موضوعياً مع الحجم الهائل من القوى المنتسبة إلى سلطته والتي عمل على تسخيرها لخدمة هذا المشروع العائلي الصغير».

وأوضح أن النظام السياسي أعلن المعركة على المشروع الوطني المجسد لوحدة حقيقية لها استحقاقاتها الوطنية الكبيرة فوجد نفسه موضوعياً يخوض معركة مع الوحدة لحماية نفسه ولحماية مشروعه العائلي، وذلك بتكريس العوامل المعوقة لانتشال الوحدة من مستنقع الإخفاقات التي غرق فيها النظام ومن ضمنها فشله في إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الحاملة للوحدة وتشجيع الحروب والسياسات التفكيكية.

أنيس حسن يحيى أحد القادة التاريخيين المؤسسين للحزب الاشتراكي اليمني لـ 14 أكتوبر :

قرارات الهيكلة يجب تنفيذها بكل حزم

■ ابوظبي/ 14 أكتوبر:

أشاد الأستاذ أنيس حسن يحيى احد القادة المؤسسين للحزب الاشتراكي اليمني بقرارات رئيس الجمهورية الأخ/ عبد ربه منصور هادي المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الأستاذ أنيس حسن يحيى من مقر إقامته في ابوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال يحيى إن الأخ الرئيس كان موفقا بقراراته التاريخية بشان القوات المسلحة لكن المهم اليوم تنفيذها بكل حزم.

وأضاف انه لا يكفي إصدار بيانات تأييد للقرارات الرئاسية بخصوص القوات المسلحة ولكن ينبغي اتخاذ جملة من التدابير لحمايتها.

وتمنى القيادي الاشتراكي في ختام تصريحه إن يعمل المشترك والاشتراكي تحديدا على تفعيل القرارات الرئاسية التاريخية بشان القوات المسلحة من اجل بناء جيش وطني يرسي دعائم الأمن والاستقرار.

أحمد مساعد لدى لقائه عدداً من قيادات الحراك ومنظمات المجتمع المدني بعدن :

من يعتقد أنه يمكن حل مشكلاتنا بغير الحوار فإنه يعيش خارج العصر

■ عدن/ عيدروس نورجي:

دعا المناضل احمد مساعد حسين عضو لجنة الحوار الوطني الشامل الى رص الصفوف وتوحيد مكونات الحراك الجنوبي السلمي من خلال التحرك الفاعل والدعوة الى عقد مؤتمر حوار جنوبي جنوبي تلتقي فيه مختلف الاطراف والمكونات الجنوبية بهدف توحيد الافكار للخروج برؤى واضحة ومحددة ترسم مستقبل الجنوب بعيدا عن العواطف والرغبات الذاتية .

واضاف ان الحوار هو السبيل الوحيد والوسيلة المثلى لمعالجة مختلف القضايا والمشكلات ومن يعتقد غير ذلك فهو يعيش خارج العصر ورفض الحوار يعني مزيداً من الدمار والاقتتال والخسائر البشرية ونحن كيمنيين قد جربناها والكل يعرف نتائجها مناشدا القيادات الجنوبية في الداخل والخارج تحمل مسؤوليتها الوطنية والاخلاقية لتهيئة ودعم القيادات الجنوبية الشابة ومنحها الثقة لمواصلة مسيرة البناء والتنمية من خلال بذل المزيد من الجهد لتقريب وجهات النظر بين ابناء الجنوب والابتعاد عن التمسك بالزعامة .

وطالب مساعد في لقاء جمعه في محافظة عدن بعدد من قيادات الحراك الجنوبي السلمي والمثقفين والشخصيات الاجتماعية من عدد من محافظات الجنوب بالابتعاد عن الممارسات التي تسيء الى الحراك الجنوبي السلمي والى ابناء الجنوب عموما مشيرا الى بعض تلك الممارسات كقطع الطرقات واغلاق المدارس وتعطيل مصالح المواطنين .

واضاف: على الجميع الابتعاد عن ممارسة الاساليب الاستفزازية وكيل الاتهامات لبعضنا البعض لمجرد الاختلاف في الرأي لا نها تعيدنا الى نفس المربع الذي اوصلنا الى طريق مسدود فعلينا ان نتعلم من اخطاء الماضي منوها الى ان المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل من ابناء الجنوب هم يحملون نفس المطالب لفصائل ومكونات الحراك الاخرى التي امتنعت عن المشاركة وهم ايضا جنوبيون ولا يمكن لاحد ان ينكر عليهم جنوبيتهم وفي المقابل لا يدعون انهم يمثلون الشارع الجنوبي بكل مكوناته لذلك يجب التروي ومتابعة فعاليات وجلسات الحوار لمعرفة ماذا سيقول المشاركون باسم الجنوب بعدها يمكن ان يقول كل رايه اما استباق الاحداث وكيل التهم للناس جزافا فذلك امر يجب اعادة النظر فيه لأنه لا يخدم القضية الجنوبية بشيء بل قد يؤدي الى نتائج لا تصب في مصلحتها.

وجدد المناضل احمد مساعد حسين تأكيده على ان الوحدة الاندماجية قد فشلت والوحدة بالحرب فشلت ايضا لذلك يتوجب البحث عن البدائل الممكنة والمناسبة لحل هذه القضية الوطنية المعقدة باعتبارها الاولى على كل القضايا وذلك من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل مشيرا الى جملة من الافكار المطروحة على طاولة الحوار لحل القضية الجنوبية موضحا ان بعض المعالجات المطروحة كعودة الممتلكات والمسرحين العسكريين والمدنيين الجنوبيين الى وظائفهم قد يحل بعض المشاكل ولكنه ليس الحل الناجع للقضية الجنوبية .

عضو مؤتمر الحوار الوطني خالد بامدهف لـ 14 أكتوبر :

نشارك في مؤتمر الحوار من أجل خدمة القضية الجنوبية

■ صنعاء / فيصل الحزمي:

أوضح عضو لجنة القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني خالد بامدهف ان قرار مشاركتهم في مؤتمر الحوار هو تلبية لدعوات إقليمية ودولية ترى انه يمكن الوصول إلى حل عادل للقضية الجنوبية من خلال مؤتمر الحوار، مؤكدا ان ممثلي القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار هم فصيل رئيسي ومكون اساسي من الحراك الشعبي السلمي الذي يحمل صيغة تعددية لفعل ثوري واضح على الأرض.

وقال بامدهف : ان الشارع الجنوبي والحراك السلمي بمختلف مكوناته وفصائله يؤمنون بالحوار ويعتبرونه الطريق الأمثل لحل كافة المشاكل والقضايا في ظل أولويات يجب الالتزام بها تضمن مخرجاته وعدم تكرار سيناريوهات صيف عام 1994م .

واضاف : ابناء الجنوب هم صاحب الحق ومن يمتلكون القرار الحقيقي ويعون أهمية التعاطي مع وثائق وأدبيات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مبينا ان القضية الجنوبية تمثل المحور الرئيسي للمؤتمر وتحظى بتعاط رسمي ودولي وإقليمي باعتبارها قضية سياسية بامتياز يجب إيجاد حلول لها بطريقة شرعية ترضي ابناء الجنوب .

واشار الى ان الإقصاء والممارسات والانتهاكات التي مورست في حق ابناء الجنوب والواقع في المشهد السياسي على ارض الجنوب غير مطلب ابناء الجنوب تجاه مشروع الفيدرالية ودفعهم لتبني مشاريع اخرى .

ورحب بامدهف بالقرارات الرئاسية الأخيرة المكملة لهيكلة المؤسسة العسكرية وقال إنها قرارات شجاعة مسنودة بإرادة محلية واقليمية ودولية.

واعتبر بامدهف ان تنفيذ النقاط العشرين سيؤكد وجود إرادة حقيقية لحل كافة الموضوعات القائمة والتعقيد السياسي في اليمن، مشددا على أن تنفيذها سيساعد على إيجاد مناخات طيبة للحوار، مؤكدا ضرورة إسقاط وإدانة فتوى عام 94م التى تم تجديدها في فترات سابقة، معتبرا عدم إسقاطها يبين وجود انسداد سياسي وثقافي وحتى إنساني من بعض الأطراف التي ترفض الاعتراف بالمشهد السائد في الجنوب، لافتاً الى ضرورة إيجاد بيئة آمنة في دولة محايدة لمسار فريق القضية الجنوبية لضمان حوار شفاف وحقيقي يراد له النجاح.

الشهيد/ عبدالباري قاسم

مؤسس صحيفة 14 أكتوبر

14 OCTOBER

14 أكتوبر

يومية - سياسية - عامة

Email:14october@14october.com

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الأربعاء 22 مايو 2013م - الموافق 12 رجب 1434هـ العدد 15773

السنة 45 رقم الايداع 2

وحدة وأمن وإستقرار اليمن

مطلب وطني وإقليمي ودولي

عبدربه منصور هادي

رئيس الجمهورية

آن الأوان أن نَعبُرْ

باليمن الجديد إلى بر الأمان

العيد الوطني الـ 23 للجمهورية اليمنية

مؤتمر الحوار الوطني الشامل - اليمن الجديد

2013 1990

22 مايو 23

جميعنا يد واحدة